في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ج٢

أ.د/عبدالله مُعمر الحكيمي
استاذ علم الاجتماع والانثروبولوجيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم علم الاجتماع - جامعة صنعاء

٢٠١٧م

مركز منار للدراسات الاجتماعية

في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ٢

في علم الاجتماع والانثروبولوجيا جـ 2

الكتاب : في علم الاجتماع والانثروبولوجيا جـ 2

الكاتب : أ.د/ عبد الله مُعمـــــــــــر

الناشر : مركز منار للدراسات الاجتماعية

تصميم الغلاف : عبد الله مُعمر

المكان : صنعاء ـ اليمن

السنة : (/2017)

رقم الإيداع :

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أي نسخ أو طبع أو تصوير دون إذن خطي من المؤلف يعرض الفاعل للمساءلة القانونية

أ. د/ عبد الله مُعـمّـــــر
أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم علم الاجتماع / جامعة صنعاء

في :
علم الاجتماع والانثروبولوجيا

الجـــزء الثاني

الإهداء

إلى وطني النازف عبر الزمان

وجرح لم يندمل

لأننا لم نعترف أننا شركاء

نقبل بالآخر

المحتويات

ص

ـ المقدمة 11

ـ نظرية الفائض قراءة لتجربة حمود العودي في

صياغة نظرية اجتماعية جديدة رؤية سوسيو نقدية 13

ـ دور الجسد الأنثوي في صياغة بعض النظم الاجتماعية

في المجتمعات القديمة 65

ـ تأثير التعليم على الحراك الاجتماعي في اليمن 116

المقـدمـــة

هذا الكتاب كما أسميناه (في علم الاجتماع والانثروبولوجيا) والمكون من جزئين يشتمل على عدة دراسات وأبحاث علمية منها ما هو حديث ومنها ما يرجع تاريخها إلى فترة زمنية سابقة، وقد فضلنا عدم تدخلنا في تغيير صياغة تلك الأبحاث القديمة تمسكا بالأمانة العلمية ومصداقية البحث العلمي، آملين من القارئ الإفادة منها علميا ومعرفيا، لاسيما وان تنوع موضوعاتها وتعددها يمكن أن تشكل تعدداً معرفياً نظرياً وميدانياً، ويضم في الجزء الثاني منه دراسات هي:

ـ الدراسة الأولى بعنوان: نظرية الفائض قراءة لتجربة حمود العودي في صياغة نظرية اجتماعية جديدة رؤية سوسيو نقدية، وتعد الدراسة الثانية من قبلنا عن نظرية الفائض للأستاذ الدكتور حمود العودي أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صنعاء، تقدمنا بها إلى الملتقى الدولي الموسوم بـ (نحو صياغة نظرية عربية في ميدان العلوم الاجتماعية) والمنعقد في جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي بجمهورية الجزائر في نوفمبر 2016، وتم نشرها ضمن وثائق الملتقى الأنف الذكر بعد ان تم تحكيمها من قبل اللجنة العلمية للملتقى. وقد حاولنا فيها التعمق أكثر بأبعاد النظرية المختلفة، وقد كون هذا الملتقى فرصة لخروج هذه المحاولة إلى الإطار العربي والدولي لأول مرة، بعد ان كان محصوراً النقاش حولها في الداخل اليمني فقط، لاسيما وان تنوع اهتمامات

المشاركين والجامعات التي قدموا منها مثل فرصة كبيرة للتعرف على هذه المحاولة ما قد يمثل فضاءً رحبا للمزيد من الإثراء والنقاشات حولها وبذلك يكون لنا سبق التعريف بها عربيا ودوليا

اما الموضوع الثاني في هذا الجزء بعنوان (دور الجسد الأنثوي في صياغة بعض النظم الاجتماعية في المجتمعات القديمة) تعرضنا فيه الى دور المرأة في عملية التطور الاجتماعي عبر التاريخ القديم، وإسهاماتها في عمليات البقاء والاستقرار واكتشافها للزراعة ودورها في عملية تدجين بعض الحيوانات واستئناسها .... الخ. الأمر الذي جعلنا ننظر إليها كجسد فاعل ومسهم في كثير من العمليات الاجتماعية والاقتصادية وليس جسد للمتعة والاستمتاع وإنما لعبت دورا فاعلا في الحياة الاجتماعية على مر التاريخ القديم. بحيث يمكن لهذه الدراسة ان تفتح أفاق جديدة أمام الباحثين والمهتمين. وننوه الى ان اتحاد المؤرخين العرب في بغداد سبق له وان عمل على تحكيمها ونشرها ضمن أدبياته.

أما الدراسة الثالثة والتي جاءت بعنوان (تأثير التعليم على الحراك الاجتماعي في اليمن) وهي من الدراسات الميدانية التي قمنا بها في رحاب جامعة صنعاء على عينة من طلاب كليتي الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم، حاولنا من خلالها قياس تأثير التعليم في عمليات الحراك الطبقي ومدى استطاعته في إيجاد شرخ في البنية التقليدية للمجتمع اليمني، ودوره في صياغة تراتب اجتماعي جديد.

نظرية الفائض

قراءة لتجربة حمود العودي في صياغة نظرية اجتماعية جديدة رؤية سوسيو نقدية *

نظرية الفائض

قراءة لتجربة حمود العودي في صياغة نظرية اجتماعية جديدة

رؤية سوسيو نقدية

ملخص:

الأستاذ الدكتور حمود العودي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء بداء في إعداد مشروع لنظرية جديدة في علم الاجتماع الهدف منها، تفسير حركة المجتمعات الإنسانية وجدلية تطورها، أسماها (نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي، من المشاعية إلى العالمية). هذا المشروع بدء العمل به منذ العام 1985م ولا يزال مشروعا قابلا للتطوير يتعامل معه مفكرنا على أنه كذلك. فيسعى إلى تطويره من خلال الإضافة والحذف كلما سنحت الفرصة له، وقد وقعت بيدي النسخة الأخيرة لهذا المشروع فكانت لي هذه القراءة لهذا المشروع محاولا التعرف على أسس البناء النظري لهذا المشروع، والإنجاز العلمي المتميز وإمكانية تعميم ما يدعو اليه.

ويرى العودي ان المجتمع الإنساني مر في تطوره بعدة مراحل هي عبارة عن تشكيلات اجتماعية اقتصادية ثقافية متداخلة لكن كل مرحلة تتميز عن سابقاتها وعن المرحلة اللاحقة لها وتتقمص منهما بعض الأنماط وتتداخل معها ... وهذه المراحل هي: تشكيلة الفائض الطبيعي وتمثل المرحلة (القديمة)، ثم تشكيلة فائض القوت والريع (القريع)، وتمثل المرحلة

(الوسيطة)، أما المرحلة الثالثة فهي تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) وتمثل المرحلة (الحديثة والمعاصرة)، بينما عرف التشكيلة الرابعة للفائض بتشكيلة (الحاجة المستقبلية)، وتمثل المرحلة (الحالية) والتوقعات المستقبلية.

Surplus theory : an initial reading for professor Al-Awdi's contribution in formulating a new theory in

(Acritical sociological view sociology)

Abstract

Mr. Al-Awdi، a Professor of Sociology in Sana'a University، has been mainly concerned for about thirty years in formulating a new sociological theory. The main objective of this theory is interpreting the human societies movement and their developmental dialectic. He calls his theory "The Surplus Theory in the Dialectic of Social Development from the Premitive Communal System to the Internationalism" Professor Al_Awdi started working on thisproject in 1985 and he thinks that it still needs further improvements through addition and omission.

I happened lately to have a final copy of professor Al-Awdis project. This paper represents a carefully attempt to identify the theoretical graundings of such a project ،

its scientifical realization and its potentially for introducing it to people.

Al-Awdi believes that human society crossed in its development a number of stages that are a kind of interrelated formations; socially، economically and culturally. But، nevertheless، each stage is distinct from its previous stage as well as from its following one، and it maintains some patterns and traits of both the previous and the following stages. To him، those basic stages are: the formation of natural surplus and it represents the first premitive stage. The next one is the formation of people's livelihood and revenue surplus that represents the middle stage. As for the third formation، it is the wage and profit surplus which represents the modern contemporary stage. The last formation، he defines it as the future need surplus and it represents the present stage and future expectations .

مقدمة :

الأستاذ الدكتور حمود العودي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء بداء في إعداد مشروع لنظرية جديدة في علم الاجتماع الهدف منها، تفسير حركة المجتمعات الإنسانية وجدلية تطورها، أسماها (نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي، من المشاعية إلى العالمية).

هذا المشروع بدء العمل به منذ العام 1985م ولا يزال مشروعا قابلا للتطوير يتعامل معه مفكرنا على أنه كذلك. فيسعى إلى تطويره من خلال الإضافة والحذف كلما سنحت الفرصة له، وقد وقعت بيدي النسخة الأخيرة لهذا المشروع فكانت لي هذه القراءة لهذا المشروع محاولا التعرف على أسس البناء النظري لهذا المشروع، والإنجاز العلمي المتميز وامكانية تعميم ما يدعو اليه.

ثانيا: الشروط العلمية وتوفرها في نظرية الفائض:

1 : ماهية النظرية الاجتماعية

النظرية الاجتماعية هي مجموعة من القضايا التي تشكل فيما بينها نسقًا معرفيًا، يقود إلى بناء عدد من الاستنتاجات، تَدعمها معطيات الملاحظة والمشاهدة، ويمكن القول بناءً على ذلك إن النظرية تقوم على بُعدين أساسين؛ هما:

- البعد المعرفي، ويتمثل في القضايا المعرفية المترابطة التي تطرحها النظرية.

- البعد المنهجي، ويتمثل في الطرق التي يتعين توظيفها في تحليل القضايا التي تتناولها النظرية. وهناك عدد من الشروط التي يجب أن تتوافر في القضايا التي تطرحها النظرية.

- تحديد ووضوح وتبلور مفاهيم النظرية.

- تساند وترابط واتساق القضايا التي تطرحها النظرية مع قابليتها للتطبيق

- صدق قضايا النظرية ما لم تظهر معطيات تناقضها.

- تدرج القضايا التي تطرحها على نحو يمكن التوصل به إلى تعميمات أوالخروج ببعض الاستنباطات (1).

إلا أن تيماشيف من ينظر للنظرية على أنها تمثل " نسقاً فكرياً متسقاً حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة. و تعرف بـأنها" تفسير لظاهرة معينة من خلال نسق إستنباطي". بينما يعرفها آخرون بأنها "عبارة عن مجموعة مترابطة من المفاهيم ، والتعريفات، والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسيرها والتنبؤ بها.." (2)

2- شروط النظرية :

وحتى يتم وضع إطار معرفي للنظرية يوضح عبد الباسط عبد المعطي بأن لا بد من توفر مجموعة من الشروط من أهمها:

1-أن تكون مكونات النظرية واضحة ودقيقة، محددة الألفاظ والمعاني والمضامين.

2-أن تعبر النظرية على ما تدل عليه بإيجاز يبين محتواها وأغراضها وأهداف كل جزء من أجزائها.

3-أن تشتمل النظرية على معظم الجوانب التي تكون تلك النظرية وتحللها وتفسرها قدر الإمكان.

4-لابد أن تكون النظرية ذات موضوع وإطار تفسيري خاص بها بحيث لا تتداخل مع نظرية أخرى تتناول وتفسر نفس الموضوع والقضايا.

5-أن تستمد النظرية إطارها المرجعي والتفسيري من حقائق وملاحظات واقعية يمكن اختبارها علمياً بشكل يثريها ويمنحها الخاصية العلمية .

6-ان يكون لها قدرة على التنبؤ، بحيث لا تقف عند الوصف والتفسير إنما تتجاوزهما إلى القدرة على التنبؤ.(3)

غير ان البعض يرى بضرورة ان تكون النظرية ذات بناء منطقي، وأن العلاقات المنطقية ذاتها عادة ما تُكون علاقات بين مفهومين أو أكثر يشيران إلى متغيرات واقعية محددة، ومهما كان البناء المنطقي للنظرية الاجتماعية على وجه الخصوص مجرداً وبعيداً عن المشاهدات التجريبية، فإنه يحمل في طياته مضمونا أيديولوجيا، ويحدد (بيرسي كوهن) ثلاثة أنواع من النظريات ... هي:

النوع الأول : وهو ما يُعرف بالنظرية التحليلية، وهي تماثل النظريات المنطقية والرياضية تلك التي لا تحدد شيئا يتعلق بالعالم الواقعي ولكنها تتشكل من مجموعة من القضايا البديهية التي تكتسب صدقها من خلال التعريف والتي يمكن اشتقاق قضايا أخرى منها .

النوع الثاني : وهو ما يعرف بالنظريات المعيارية، وهي التي تحدد مجموعة من الحالات المثالية التي يرغب الإنسان في تحقيقها، ويتعلق هذا النوع من النظريات بالمسائل الأخلاقية والجمالية، مثل نظرية أفلاطون في الفضيلة بأنها التوازن والانسجام بين قوى النفس الثلاث، القوى الغضبية والقوى الشهوانية والقوى العقلية الفكرية .

النوع الثالث : وهو ما يُعرف بالنظريات العلمية وهي في شكلها النهائي عبارة عن صياغة شاملة وامبيريقية تؤسس علاقة بين نموذجين أو أكثر من الوقائع ، وفي أكثر مستوياتها بساطة نجدها تتخذ الشكل الذي يتمثل في أنه حينما تقع (أ) فإن (ب) لابد أن تقع، وعادة ما تتسم النظرية العلمية بالشمول والعمومية وقدرتها على التنبؤ(4). في حين نجد من ينظر إلى النظرية الاجتماعية من خلال نظرتها لتفسير تطور المجتمعات الإنسانية وفقا لمستويات معالجتها لذلك التطور وكذا نظرتها للظاهرة وحجمها.

ثالثا: **البناء النظري ونظرية الفائض:**

كل فصل من فصول كتابه (نظرية الفائض) اشتمل على عدة فقرات مفسرة وشارحه لمضمون القسم والفصل، وبصورة منهجية متسلسلة تهدف لتوضيح الفكرة الأساسية للنظرية كما يرغب الوصول إليه صاحب النظرية، وفي إطار تراكمي للمعارف العلمية التي تخدم بناءه النظري تبدأ من تحديد المفاهيم الأساسية التي يبنى عليها نظريته، والبحث عن التعريفات والاستخدامات الخاصة بتلك المفاهيم في التراث الفكري

والنظري لمختلف الاتجاهات النظرية ... ومن ثم وضعه لمقدمات أساسية لمنطقاته النظرية التي تمثل رؤيته النظرية والفكرية في تفسير عملية التطور الاجتماعي الاقتصادي ومخرجاته الثقافية. موضحا القوانين الخاصة التي تحكم مرحلة.

وكمقومات أساسية للبناء النظري "للعودي" واكتماله عرض فصلاً خاصاً لما يعرف بالفكر النقدي في التاريخ والتطور الاجتماعي، عرض فيه لمختلف الاتجاهات التي تفسر عملية التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات البشرية ناقداً تلك النظريات السابقة في تفسيرها لعمليات التطور البنائي، وهو اتجاه منهجي لا يخلو من الصواب في مقومات البناء النظري! وشرط أساسي لاكتمال عملية البناء النظري لأي مفكر أو عالم بهذا الحجم.

بعد تلك المقدمات يبدأ مع بداية القسم الثاني/الفصل الثالث في سرد الأسس والمقومات التاريخية لجدلية العلاقة بين الإنسان ومخرجات تفاعله مع كل ما يحيط به من مكونات طبيعية وغير طبيعية وهي ضرورة لتأصيل الأساس التاريخي لبنائه النظري كقاعدة أساسية لاستشراف الحاضر والمستقبل من أصالة الماضي.

ويستكمل بناءه النظري مع القسم الثالث والرابع والخامس، من كتابه "نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي من المشاعية إلى العالمية" حتى تكتمل مع القسم الخامس التوقع المستقبلي لاتجاه تشكيلة الفائض وهو في الغالب توجه عام في النظريات التفسيرية الكبرى (الماركسية مثلاً)

وهذا الاتجاه قد يصدق في كل أو في بعض منه، وقد لا يصدق، لكن صاحب النظرية رأى في ذلك ضرورة للاكتمال البنائي لنظريته في تفسير عملية التطور الاجتماعي ودور الفائض في تلك العملية والانتقال من مرحلة إلى أخرى، وأهمية الفائض وتأثيره القوي في عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى وفي هذا يشير كتاب الاقتصاد السياسي ومنهم بول باران في كتابة الاقتصاد السياسي والتنمية، إلى أن الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية (مثلا) أو من مرحلة إلى أخرى، كان يمثل تغيرا جذريا في أسلوب استخراج الفائض الاقتصادي وفي طريقة استخدامه وبالتالي في حجمه.

وفي علم الاجتماع المعاصر هناك نوعان من النظريات الاجتماعية: النظريات الكبرى (الماكرو سوسيولوجي) مثل النظرية الماركسية ذات الطرح الشمولي، أو التحليل الماكرو سوسيولوجي للظواهر والقضايا الاجتماعية. وكذا ابن خلدون في قضية مرحل تطور المجتمعات (التوحش، البداوة، التحضر)، ولويس مرجان (التوحش، البربرية، المدنية)، ثم اوجست كونت (اللاهوتية، الميتافيزيقية، الوضعية) وفي كل مرحلة من هذه المراحل يتم تفريعها لعدة مراحل وفروع يعد وجودها ضروري للانتقال إلى مرحلة أعلى. بينما توصف أخرى بأنها متوسطة ... كالانتحار عند اميل دوركايم، وأخرى صغرى كالنظريات الانثروبولوجية الهادفة إلى تفسيرات جزئية في الظاهرة.

والسؤال الان؟ إلى أي النظريات السابقة تنتمي نظرية الفائض، مما سبق يمكننا النظر إلى نظرية الفائض على أنها تندرج ضمن النظريات الكبرى في قراءاتها وتفسيرها لعملية التطور التاريخي للمجتمعات. اذ يبدأ عرضه وتحليله لكل تشكيلة بنقد الأفكار والآراء السابقة حول المرحلة أو تشكيلتها كليا أو جزئيا ومن ثم ينطلق إلى وضع تصوراته الخاصة التي يعتقد أنها الأصدق والأنسب في تحليل عملية التطور.

وفي كل تحليلاته لتشكيلة الفائض في مراحله التاريخية المختلفة ... يعمل على تجسيد فكرة إمكانية قوننة علم الاجتماع مثله مثل بقية العلوم المعملية الثابتة بقوانينها وهو ما حاول علماء الاجتماع على مدى مائة عام وأكثر من عمر هذا العلم الاتيان بقوانين تماثل قوانين العلوم الطبيعية. بوضعه مجموعة من القوانين التي تميز كل تشكيلة من تشكيلات الفائض دون التشكيلات الأخرى. وربما تكون مثل هذه القوانين إضافات جوهرية ونوعية تميز نظرية الفائض عن غيرها من نظريات علم الاجتماع الصغرى والكبرى المعروفة لدينا حاليا. ومحاولته ربطها بالجغرافيا المكانية وارتباطها بتشكيلة الفائض وتداخلاته المختلفة.

رابعا: **الجذور الفكرية لنظرية الفائض:**

من أسس التفكير الاجتماعي التعامل مع الموروث الفكري وفق مبدأ الاستيعاب التام لكل من مضمون التراث ودوره في عمليات التفكير الاجتماعي بتحديد من الوعي لتلك الفروق بين كل من التفكير والفكر

الاجتماعي ذاته فالتفكير بحسب التعريفات القاموسية له، هو بداية الصورة المنظمة للتفكير الإنساني، والتي يرجعها البعض منا خطأ إلى البدايات الأولى للفلسفة اليونانية. وأما الفكر الاجتماعي فهو وإن كان نتاج لمخرجات التفكير الإنساني إلا أنه قراءة واضحة لجدلية العلاقة المتفاعلة بين كل من الإنسان والطبيعة بمختلف مكوناتها وشرحاً توضيحياً لها. وعلى هذا نجد لدى (العودي) استيعاب وفهم كاملين لكل من التاريخ الإنساني والتراث يبدأ لديه من المراحل الأولى لاهتماماته العلمية والفكرية.

ففي كتابه التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني 1981م يعرض لنا ما يمكن أن نسميه أسس بناءه مكونات النظرية لنظرية الفائض في الجانب التراثي وتأثير المنتج منه على عملية التنمية الاجتماعية كونه قيمة ثقافية مؤثرة في السلوك الفردي والجماعي ومنعكسة بالضرورة على البنية الإجتماعية والتسمية وهو ما يمكن لنا اعتباره فائضاً اجتماعياً ناجما عن عملية التفاعل بين كل من الفرد والآخر أياً كان شكله ومضمونه. ويلاحظ ذلك بوضوح في عرضه ومناقشته للاتجاهات المختلفة، ومن ثم مناقشته لأشكال التراث الشعبي السائد في المجتمع اليمني وهو تمهيد هام لمعرفه المنتج أو للفائض المعرفي الذي تحدث عنه كثيرا في نظريته أو الناجم عن تلك الأشكال والرموز المعرفية، وتأثيرها على عملية التنمية أو على إيجاد فائض اجتماعي اقتصادي مؤثر في عملية التطور الاجتماعي.(6) وفي كتابة

(المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي دراسة عن المجتمع اليمني 1980م) (7) فإننا نجد فيها بناءاً تمهيدياً أكثر رصانة وأساس حقيقي لما جاء في نظرية الفائض بعد ذلك لمكونات نظرية الفائض لدى (حمود العودي)، وكذا الأسس الخاصة بإنتاج الفائض الاجتماعي ففي القسم الخاص بخصوصيات التفاعل بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمع اليمني القديم. والذي عرض (العودي) لقوى الإنتاج أو لعملية التفاعل بين الأرض والإنسان، ومن ثم مخرجات هذا التفاعل باعتباره فائضاً اجتماعياً يتجلى في صور متعددة لعمليات التطور الاجتماعي، أفضت تلك المناقشات إلى ثلاثة نتائج أساسية:

1-لم يكتف الإنسان بما تجود عليه الأرض من خبرات تقوم على مسألة الطمأنينة إلى العوامل الطبيعية فقط، في هذا الجانب، بل بادر إلى عملية التدخل بذاته بهدف زيادة الفائض.

2.استمرار حالة الصراع بين الإنسان والبيئة أزداد حدة مع تحقيق الإنسان لبعض انتصارات المرحلة الأولى، مما جعل حالة الشد والجذب بين القطبين (الأرض والإنسان) غير مستقرة وفي حالة تراكم دائم "فائض" فقد يتخلى أيٌ منهما عن الآخر بسهولة كنتاج لوجود عامل آخر يقوم برسم الدور الخاص بكل منهما وفق مبدأ توفر الظروف الطبيعية الملائمة للإنتاج، فكلما كانت الطبيعة أكثر ملائمة للإنتاج أوجد ذلك فائضاً لدى الإنسان والعكس.

3.إن حالة التفاعل الشديدة بين كل من الأرض والإنسان، قلل من وجود فائض اجتماعي ميتافيزيقي، مما أنعكس على بذل جهود أكبر من قبله في رفع مقدار الفائض الاجتماعي.

أما من حيث علاقات الإنتاج في ظل تلك الحالة من الصراع بين الإنسان والبيئة الطبيعية بهدف إخضاعها لمصالحه والسيطرة عليها فقد أنتجت نوعاً راقياً من العلاقات الإنتاجية في وبناءه الفوقي تقوم أسسه على أن علاقات الإنتاج "قد تجاوزت في مضامينها وأبعادها إلى صميم الواقع الاجتماعي والاقتصادي وعلاقاته الإنتاجية بصفة عامة، وكذا طبعه بالطابع الجماعي الديمقراطي التعاوني الشامل والقائم على أساس احترام العمل وتجسيد المصالح العامة كأساس أولي في بناء المجتمع (8). فالإيمان العميق بالعمل واحترامه وسيادة الروح التعاونية الجماعية هي المنطلقات الأساسية التي مكنت المجتمع من مواجهة ظروف الطبيعة الشديده الوعورة وعوامله المناخية المتغيرة، وقهرها والتغلب عليها وتطويعها لصالح بناء (9) حياته. كما أن تلك الحالة من التفاعل بين الأرض والإنسان كانت سبباً في الإضفاء "على الحضارة البيئية برمتها الطابع الإنساني والعقلي والعملي الخالي من الخرافة وانتشار الوثنيات والمعتقدات الغيبية والخرافية والأسطورية والاستسلام لرحمة الطبيعة ومصادفاتها، كما كان سائداً في معظم الحضارات القديمة من يونانية ورومانية وفرعونية وفينيقية وبابلية وهندية (10).

خامساً: **القلق الفكري أساس الإنتاج النظري:**

إن مثل هذا التحليل ومنذ وقت مبكر لصاحب النظرية، أمر واضح على وجود تلك النزعة لديه لإيجاد تفسير نظري وعلمي لأسباب الاختلاف في جوهر الحضارات القديمة الكبرى في التاريخ، ولعوامل الاختلاف في مكونات الفائض لديها ونوعيته (اجتماعي، اقتصادي، ثقافي)، وكذا أسبابه الموضوعية وهى سمة من أصحاب النظريات من مفكرين وعلماء إذ تمتد عبر عدد من المؤلفات أو تطرح على أجزاء صغيرة لتكتمل في النهابة في مكونها الفكري العام. ونلحظ في كل تلك الكتابات تلك البذور الهامة للبنية النظرية لنظرية الفائض لدى حمود العودي الأمر الذي يؤكد لنا شيئان هما:

1.الاستيعاب الفائق لمسألة التاريخ والتراث الإنساني، والقدرة على إيجاد تفسيرات بنائية لعمليتي الأسباب والعوامل والمخرجات الخاصة بعملية التفاعلات الاجتماعية الاقتصادية في ظل عدم اقتناع تام بالنظريات السابقة التي تفسر عملية التغير الاجتماعي بمراحله المختلفة.

2.القلق المستمر والضرورة الملحة لدية في ضرورة وجود نظرية اجتماعية تفسر عملية التطور الاجتماعي وفهم آليته المختلفة منذ وقت مبكر لتكوينه الفكري والثقافي مما يدل على القراءة الفاحصة للمراحل التاريخية المختلفة.

سادسا: **المكونات العامة لكتاب نظرية الفائض:**

أولا: المفاهيم الأساسية في نظرية الفائض:

1- التشكيلة الاجتماعية:

وهي المرحلة التاريخية المعينة التي تتميز جوهريا وموضوعيا بقوى وأدوات إنتاج محددة موضوعيا ونمط إنتاج وعلاقات إنتاج محددة كذلك، وتختلف جوهريا جزئيا او كليا عما قبلها وما بعدها، وبالاستناد إلى طبيعة قوى وأدوات الإنتاج ودرجة تطورها. وهي لا تحدد بداية ونهاية أو زمانا ومكانا إلا بحدوث بداية طفرة نوعية في تطور قوى وأدوات الإنتاج تتميز عما قبلها وتسمح بحلول وتعميم قوى وأدوات إنتاج نوعية جديدة وقوانين اقتصادية واجتماعية مادية عامة وخاصة جديدة أيضا، وبالتالي حلول تشكيلة اقتصادية اجتماعية جديدة محل أخرى قديمة. (11)

2- الفائض:

وقد قصد به كل ما يتيح عن نشاط وفعل الإنسان والطبيعة معا. وهو مفهوم نظري عام وشامل ويعني كل ما يتمخض عنه نشاط وفعل الإنسان والطبيعة معا من إنتاج مادي أو معنوي في زمان ومكان معينين وقادر على تلبية احتياجات الإنسان المادية والروحية في زمان ومكان لاحق بصورة مباشرة وغير مباشرة منذ فجر التاريخ وحتى ألآن والي ما بعد، وهو المفهوم المغاير لمفهوم الملكية التي ينظر إليها كأساس وفاتحة لتاريخ

التطور الاجتماعي في حين أنها لا تشكل في تقديرنا أكثر من مجرد مفهوم جزئي من مفاهيم علاقات أنتاج الفائض الاجتماعي الأكثر دقة وشمولا وموضوعية، وينقسم (الفائض) لديه إلي:

أ-الفائض الطبيعي:

وهو ما تنتجه الطبيعة مباشرة من الخيرات المادية والمعنوية الضرورية لاستمرار الحياة البشرية وغير البشرية ودون أي تدخل اجتماعي مباشر أو غير مباشر من قبل الإنسان (12).

ب-الفائض الاجتماعي:

وهو الإنتاج المادي والمعنوي أو الثقافي الذي لا يتوفر إلا بتدخل فعل وجهد الإنسان المباشر وغير المباشر مع المكان في وقت معين والقابل لتلبية احتياجات الإنسان الضرورية المادية منها والمعنوية في وقت لاحق وهو الوضع الذي اعتمدت عليه حياة الإنسان الحديث وتطوره منذ استئناس القطيع وجمع وخزن وزراعة المحاصيل وإعادة توزيع الخيرات المادية، أي اكتشاف نظم إنتاج الفائض الاجتماعي نفسه ونظم إدارته وإعادة توزيعه واستهلاكه والذي تمخضت عنه وبسببه كل قوى وأدوات إنتاج وعلاقات إنتاج كل تشكيلات ما بعد المشاعة الطبيعية وحتى ألان وعلى مدى المستقبل المنظور وغير المنظور لجدلية التطور الاجتماعي المتسارع وهو الفائض الأكثر محورية (13). وللفائض الاجتماعي الثقافي في نظره

أشكال عدة .. هي: مؤسسات الخيال والتفكير السحري، ومؤسسات السلطة والملكية والبناء الاجتماعي، ومؤسسات التشريع والتقنين، الفلسفة والعلم، والفنون والآداب ... الخ.

1-الفائض الاجتماعي الاقتصادي:

وهو الإنتاج الاقتصادي المباشر للخيرات المادية الضرورية في زمان ومكان معينين والقابلة لتلبية الاحتياجات المادية للإنسان في وقت لاحق من غذاء ومسكن وملبس، والذي لا يتوفر إلا بجهد وعمل الإنسان نفسه بالاعتماد على المصادر البيئية الطبيعية غير المباشرة كل ماله صلة بقوى وأدوات ووسائل الإنتاج الاجتماعي الاقتصادي بدءا بالرعي والزراعة وانتهاء بالصناعة والتجارة.(14) وأشكاله هي .. فائض القوت، والريع، والأجر، والربح، والحاجة المستقبلية.

أ-القوت:

يقصد بالقوت لغويا الرزق أو ما يأكله الإنسان ويعيش به، ويكون المصدر الرئيس لإعالة من يعتمد عليه في معيشته. ولدى العودي يعد الشكل الأول للفائض الاجتماعي الاقتصادي والذي تمثل في قدرة الإنسان الأول على الصيد والالتقاط للاقتيات اليومي، ثم الرعي والجمع البري والزراعي وإعادة التوزيع بين أفراد الجماعة المنتجة مباشرة له كاقتصاد قوت او فائض قوت يومي او شهري او موسمي لا أكثر، وقد اقترن ظهوره مع بداية تشكيله (فائض القريع)(15).

ب-الريع :

وهو الشكل التاريخي الثاني لتطور الفائض الاجتماعي الاقتصادي والذي جاء نتاجا لزيادة فائض القوت وانقسام المجتمع نتيجة لذلك الى بناء تحتي (العبيد والفلاحين والرعية والحرفيين) يقوم بانتاج الفائض كله ويكتفي منه بما يقيم اوده من فائض القوت. وبناء فوقي لا يشارك في عملية الانتاج (طبقة السلطة والمحاربين ورجال الدين) الا انه يستأثر بفائض الريع دون المشاركة في إنتاجه وهو ما يزيد عن فائض القوت، وقد ارتبط ظهوره بتطور تشكيلة (فائض القريع) (16). والريع في المعاجم هو العائد الناتج من ميزة الأرض أو الشئ المؤجر على الأخر، وهو اقتصاديا الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى المالك من غلة الأرض مقابل استغلال قواها الطبيعية التي لا تقبل الهلاك. غير ان التعريفات العامة للريع تركز على انه ... دخل ثابت لمدة طويلة من الزمن (17) وفي النظرية الاقتصادية الريع هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل. ويعرفه بعضهم بأنه:

كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية. فالريع مفهوم متعدد الجوانب وتطور عبر الزمن ولكنه بقي محافظاً على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره بأنه الدخل غير الناتج من العمل. وقد ارتبط مفهوم الريع تاريخيا بالملكية العقارية ففي المفهوم البدائي للريع أنه الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض نتيجة وضع ملكيته

بتصرف الآخرين مقابل عائد معين عينياً كان أم نقدياً. ولكن فيما بعد توسع مفهوم الريع ليشمل العوائد التي تدرها التوظيفات في القروض العامة التي تعقدها الحكومات. وفي مرحلة متقدمة طبقت في أوربا أشكال أخرى للريع، مثل الريع مدى الحياة وهو عبارة عن دفعات دورية منتظمة يقوم بتأديتها منتفع من مال خصص به من قبل متنازل عن هذا المال (عقار مبني أو أرض زراعية وغير ذلك). ويستمر المنتفع بتأدية هذه الدفعات حتى وفاة الشخص المتنازل له. وتكون ملكية المنتفع بالمال مشروطة بتأدية الدفعات في مواعيدها على نحو منتظم. ويعد ذلك لدى البعض شكل من احتكار الملكية، احتكار المعرفة، احتكار الموقع أو أي شكل من أشكال الاحتكار التي تجعل المالك قادراً على فرض شروطه فيما يتعلق باستعمال الشيء الذي يحتكر التصرف به.

2-تشكيلة فائض القوت والريع (القريع) :

تشكيلة فائض القوت والريع (القريع) .. ويقصد بها مرحلة ما بعد اكتشاف الفائض الاجتماعي الاقتصادي (الرعي والزراعة) المرتبطة بالإنسان الحديث، وما قبل الآلة البخارية المرتبطة بالإنسان المعاصر، وعلى مدي ما يقرب من عشرة ألف سنة، وهي مرحلة أنتاج وتقاسم الفائض الاجتماعي الاقتصادي بين البناء التحتي والمنتج للفائض كقوت والبناء الفوقي المستهلك له بدون عمل منتج من سادة وإقطاعيي اوروباء وأباطرة وملوك أسيا وساخامات الهنود وأجداد الإفريقيين كفائض ريع،

وهو المفهوم الذي تتجسد من خلاله واحدة من أهم القانونيات العامة، (لتشكيلة فائض القريع) وهي قانونيات قيام المنتجين بتسليم فائض إنتاجهم للغير بقناعة أو بغير ذلك.(18)

أ-الأجر :

ما يحصل عليه شخص ما (الأجير) مقابل عمل يقوم به ... وهو الشكل التاريخي الثالث والحديث من أشكال تطور الفائض الاجتماعي الاقتصادي والذي اقترن ظهوره بتطور الإنتاج الحرفي والتجاري وباختراع الإنسان للآلة البخارية وانتشار الثورة الصناعية وتحول المنتجون نتيجة لذلك من منتجين يقدمون فائض إنتاجهم للغير في شكل ريع إلى منتجين يتسلمون أجرا من ذلك الغير، بعد ان ذابت قوى وأدوات إنتاجهم الفردية القديمة في سياق قوى وأدوات الإنتاج الصناعية الجماعية الجديدة (الآلة البخارية) (19)

ب-الربح :

الربح وهو المكسب أو المردود الذي يحصل عليه الشخص من فارق البيع ونفقة الإنتاج وهو المكسب الذي يحصل عليه رب العمل. وظهور هذا الريع مقترنا بظهور فائض الأجر زمانا ومكانا بعد اندماج البنية الاجتماعية الفوقية في العملية الإنتاجية الصناعية الإلية، ملكية وإدارة (رأسمالية أو اشتراكية). وتحولت من بنية قديمة تحصل من المنتجين على فائض الريع

بدون عمل منتج، إلى بنية جديدة تمنح المنتجين المباشرين فائض الأجر مقابل العمل، وتحتفظ لنفسها بفائض فائض الأجر، أي فائض الربح مقابل مشاركة في العمل، الملكية أو إدارة رأسمال العملية الإنتاجية.

3-تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) :

تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح)، ويقصد بها تشكيلة مرحلة ما بعد اكتشاف الآلة البخارية كطفرة نوعية لتطور قوى وأدوات الإنتاج حتى المرحلة الراهنة والمرتبطة بالإنسان المعاصر، وهي مرحلة إنتاج وتقاسم الفائض الاجتماعي الاقتصادي بين البناء التحتي المنتج له من العمال والتقنيين كأجر، والبناء الفوقي المشارك في العملية الإنتاجية كملاك أو مديرين كربح في الرأسمالية أو الاشتراكية، وهو المفهوم الذي تم اشتقاقه كتسمية من خلال مفهوم أهم القوانين العامة في (تشكيلة فائض الأجربح) وهي قوانين تحول المنتجين للفائض الاجتماعي الاقتصادي من منتجين يدفعون فائض إنتاجهم للغير في تشكيلة (فائض القريع) إلى منتجين يتسلمون أجرا من الغير (تشكيلة فائض الأجربح).

4-فائض الحاجة المستقبلية أو تشكيلة فائض الحاجة المستقبلية:

وهو الفائض الأكثر حداثة وتطورا بل وارتباطا بالمستقبل المنظور وغير المنظور أكثر من الحاضر، ويتلخص مفهومه الدقيق في انه اذا كان المنتج القديم الذي يسلم فائض إنتاجه للغير كريع والمنتج الحديث الذي صار يتسلم

أجره من الغير مقابل العمل كأجير، فا المنتج في المستقبل سوف يعمل وينتج لا مقابل ما يدفع له من اجر بل مقابل ما يحتاج إليه بالضرورة من حاجات وضرورات البقاء المادية والروحية، وهو ما يقصد به من تسمية فائض تشكيلة الحاجة المستقبلية. وما أنظمة حقوق التأمين والعلاج والصحة والتعليم والبطالة والبيئة ... الخ بأشكالها الرسمية وغير الرسمية الا بوادر لضمان تلبية الحاجة في المستقبل أكثر من مجرد الأجر مقابل العمل في الوقت الحاضر (20).

أ-الفائض الاجتماعي الثقافي:

وهو ما يندرج في إطاره المعنوي والروحي والذهني ويتمثل في مجموع التراكم المعرفي والخبرة العلمية والتكنولوجيا الحديثة من جهة، ومجموعة النظم والقوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، ومنظومة القيم والمعايير الأخلاقية والدينية والفنية وكل ماله صلة بعلاقات الإنتاج الاقتصادي أو الثقافي وهو الفائض الاجتماعي الذي غالبا ما يتم تجاهله (21).

5-تشكيلة الفائض الاجتماعي الثقافي:

وهي عبارة عن مجموع وأقسام مؤسسات السلطة والملكية والتشريع والبناء الاجتماعي والتفكير الوضعي، ومؤسسات الخيال والتفكير المجرد والفلسفة والفن، وكذا العلم والتكنولوجيا (22).

ثانيا: المكونات الأساسية لكتاب نظرية الفائض:

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أقسام أساسية كل قسم يحمل عنوانا مستقلاً .. يمثل قسماً خاصاً (23)، ويتحدث فيه عن مرحلة أو تشكيلة اجتماعية اقتصادية متداخلة مع بعضها ومحددة بذاتها ويتضمن عدة فصول غير متساوية العدد والحجم .. وهي :

القسم الأول: المفاهيم ونقد الفكر النقدي وقد اشتمل على فصلين

الفصل الأول: عن المفهوم العام والمفاهيم الخاصة لنظرية الفائض

الفصل الثاني: نقد الفكر النقدي في التاريخ والتطور الاجتماعي

القسم الثاني: تاريخ الوجود والتطور الاجتماعي العام وقوانين تشكيلة الفائض الطبيعي لمجتمعات ما قبل الزراعة والرعي. واشتمل على فصلين هما:

الفصل الثالث: تاريخ الوجود والتفكير الاجتماعي لمجتمعات ما قبل الزراعة والرعي.

الفصل الرابع: موطن الإنسان الأول وقوانين وجوده وتطوره الاجتماعي العامة.

الفصل الخامس: القوانين الأساسية العامة لتشكيلة الفائض الطبيعي ما قبل الرعي والزراعة.

وفي هذا الفصل (الخامس) يبدأ بمناقشة تشكل الفائض الاقتصادي في مراحله الأولي أو الجنينية، أي مرحلة (ما قبل الزراعة والرعي)، ويرى انه (الفائض) لم يكن في هذه المرحلة سوى من اجل القوت الضروري للاستمرار والبقاء في الوجود الإنساني، وهي المرحلة التي بدء معها الإنسان يستقر في المكان.

القسم الثالث: تشكيلة فائض (القوت والربع) لمجتمعات ما بعد اكتشاف الفائض الاجتماعي وما قبل الآلة البخارية. واشتمل على:

الفصل السادس: القوانين الأساسية العامة لقوى وأدوات إنتاج تشكيلة (فائض - القوت والربع - القريع).

الفصل السابع: ما هو خاص (خصوصية) في قوانين إنتاج وعلاقات إنتاج تشكيلة فائض (القريع). وهي المرحلة التي تعدى فيها الإنسان حاجته إلى (القوت) وأصبح الفائض يشكل (ريعا)، أي ان الفائض في مرحلة ما بين المرحلتين، مرحلة القوت، ومرحلة الريع ، التي عرفها صاحب النظرية بـ (القريع) اختصارا.

القسم الرابع: تشكيلة فائض (الأجر والربح) لمجتمعات ما بعد اكتشاف الآلة البخارية وما قبل ثورة المعلومات وهندسة الوراثة. وقد اشتمل على أربعة فصول أساسية هي:

الفصل الثامن: نقد الأفكار النظرية الشائعة.

الفصل التاسع: القوانين الأساسية العامة للفائض الاجتماعي الاقتصادي في (تشكيلة فائض ـ الأجر والربح ـ الأجربح).

الفصل العاشر: ما هو خاص في قوانين ومعادلات انتاج وعلاقات تشكيلة (فائض الأجر_الربح _الاجربح). في قان علاقات إنتاج الفائض الاجتماعي الثقافي في (تشكيلة فائض الأجر والربح).

الفصل الحادي عشر: ما هو عام في قانونين علاقات إنتاج الفائض الاجتماعي الثقافي في (تشكيلة فائض الأجر_ والربح _الأجربح).

وهي المرحلتين التي حددها بمرحلة ... ما بعد اكتشاف الآلة البخارية وما قبل ثورة المعلومات وهندسة الوراثة ... وتتسم بتشكل فائض الأجر والربح، والذي عرفها اختصارا بـ (الأجربح) ولها قوانينها الخاصة.

القسم الخامس: تشكيلة فائض الحاجة المستقبلة:

الفصل الثاني عشر: شروط ومقومات تشكيلة الحاجة المستقبلية (حديث في الأيديولوجيا).

الفصل الثالث عشر: تقنيات تشكيلة فائض الحاجة المستقبلية وقوانينها الاجتماعية العامة.

الفصل الرابع عشر: ما هو عام في قانونيات علاقات إنتاج الفائض الاجتماعي الثقافي في تشكيلة الحاجة المستقبلية.

سابعا: **الفائض وقوانينه في نظرية الفائض :**

أولا: القوانين الأساسية العامة للوجود الإنساني والتطور الاجتماعي العام (مرحلة بداية الوجود الإنساني):

القانون الأول: قانون بداية الحياة الاجتماعية في بيئة ما بين الغابة والصحراء (باعتبار الإنسان حيوان شبه صحراوي).

القانون الثاني: قانون امتلاك الإنسان للطاقة العاقلة دون غيره من سائر الكائنات الحية.

القانون الثالث: قانون استقامة جسم الإنسان وتحرير يديه من حمل جسده.

القانون الرابع: قانون التناسب العكسي بين تزايد استخدام طاقة الإنسان العاقلة ذهنيا وتراجع استخدامها عضليا.

القانون الخامس: قانون تلبية الحاجة والدفاع عن النفس.

القانون السادس: قانون أزلية حركة التغيير والتغير العام في الطبيعة والمجتمع.

القانون السابع: قانون الانتقال من بسيط الركب القديم الى قوة وتعقد الركب الجديد.

القانون الثامن: قانون الفائض باعتباره الجذر الجبري في جدلية التطور الاجتماعي من المشاعية الفائض عالمية ثورة المعلومات والهندسة والنانوية.

ثانيا: التشكيلة الأولي:

أو تشكيلة الفائض الطبيعي (القديم) ما قبل الزراعة والرعي، وقد قسم الفائض الطبيعي إلى مرحلتين الفائض الطبيعي لما قبل الزراعة والرعي، والفائض الاجتماعي للقوت والريع. ويعد الفائض أساسا في تطور المجتمعات، أو العامل المهم في عملية التطور الاجتماعي، والذي يبدأ مع مجتمعات ما قبل الزراعة والرعي، أو ما أطلق عليه الفائض الطبيعي. وهي ضمن المرحلة الأولى لتكون المجتمعات البشرية، أو ما عرف بالمجتمعات ما قبل الزراعة والرعي، ولها سمات تميزها عن بقية التشكيلات الأخرى، وقوانين خاصة بها ... هي:

القانون الأول: ويتمثل في أن جسم الإنسان قد كان هو المصدر الوحيد للطاقة الحركية والذهنية المتعلقة بتلبية الحاجة من الفائض الطبيعي.

القانون الثاني: هو قانون تلبية الحاجات الضرورية (المأكل والمشرب) من خلال الفائض الطبيعي عن طريق الصيد والالتقاط.

القانون الثالث: قانون الدفاع عن النفس ضد المخاطر الطبيعية والحيوانات المفترسة في تشكيلة الفائض الطبيعي

القانون الرابع: ويتمثل في ان الأدوات المادية المستخدمة في تلبية الحاجة والدفاع عن النفس في تشكيلة الفائض الطبيعي، قد كانت مجرد امتداد للأدوات العضوية في جسم الإنسان.

القانون الخامس: ويتمثل في معادلة العلاقة بين الإنسان كمتغير تابع والبيئة المحيطة كمتغير مستقل في تشكيلة الفائض الطبيعي.

ثالثاً: التشكيلة الثانية:

وقد عرفها بتشكيلة الفائض (الوسيط) أو القوت والريع (القريع) وهي تشكيلة فائض القوت والريع (القريع)، وتعرف بمجتمعات ما بعد اكتشاف الفائض الاجتماعي وما قبل الآلة البخارية، ولها قوانين أساسية هي:

القانون الأول: جسم الإنسان هو المصدر الرئيسي لإنتاج وإدارة الطاقة المحركة في العملية الإنتاجية.

القانون الثاني: أدوات العمل المادية في العملية الإنتاجية المادية والمعنوية هي مجرد استطالة للأدوات العضوية، المنجل، والمحراث، والفأس، والحواس الخمس).

القانون الثالث: الطابع الفردي المنفصل للعمل (كل فرد أو أسرة على الأكثر تشكل وحدة عمل إنتاجية قائمة بذاتها).

القانون الرابع: ارتباط الإنتاج ووسائل وأدوات الإنتاج بقوة العمل.

القانون الخامس: تسليم المنتجين لفائض إنتاجهم الاجتماعي الاقتصادي للغير (العبد والسيد، والاقنان للإقطاعيين، والرعية للملوك والسلاطين، والأجراء للملاك).

القانون السادس: مفارقة البناء الفوقي للعملية الإنتاجية. واقتصارة على وظائف سلطة الجباية والحرب والدين.

القانون السابع: تحول معادلة علاقة الإنسان ببيئة المكان من حالة الاختلال لصالح البيئة كمتغير مستقل والإنسان كمتغير تابع في تشكيلة الفائض الطبيعي إلى معادلة التأثير المتوازن بينهما إيجابا بالدرجة الأولى في تشكيلة القريع.

الخصوصية المكانية في تشكيلة فائض (القريع):

وهذه القوانين يظهر عليها التأثير واضح من خلال ارتباطها بالبيئة والطبيعة الخاصة منطقة أو تفاعل الفرد مع البيئة، فالمكان ونوعيته يحددان أوجه التفاعل بين الفرد والمكان، وبالتالي يتحدد معه نوعية وشكل الفائض، لذلك تحدد مستويات التنوع في الفائض وفقاً للارتباط المكاني مع الفرد وهو ما أطلق عليه الخاص فـي قوانين إنتاج وعلاقات إنتاج تشكيلة فائض القوت والريع (القريع) بالآتي:

أولا: مناطق إنتاج فائض طبيعي أكثر (كقوى ووسائل إنتاج) يساوي (يؤدي) تطور اجتماعي اقتصادي اقل ومساواة وفائض اجتماعي ثقافي

أكثر (كعلاقات إنتاج) وتتمثل في كل مراحل تاريخ ما قبل الزراعة والرعي قديما ومناطق خط الاستواء حتي الثورة الصناعية حديثا وهي مجرد تاريخ مع بعض البقايا وهنا وهناك.

ثانيا: مناطق إنتاج فائض اجتماعي اقتصادي ريعي أكبر بجهد أقل ... (كقوى وأدوات ووسائل إنتاج) تساوي استبداد وفائض اجتماعي ثقافي أكثر، ومساواة أقل (كعلاقات إنتاج) وتتمثل هذه المناطق بالوديان النهرية الكبرى العابرة للصحاري كوادي النيل ودجلة والفرات وانهار الهند والصين.

ثالثا: مناطق إنتاج فائض اجتماعي اقتصادي ريعي أقل بجهد أكبر (كقوى وأدوات ووسائل إنتاج) يساوى مساواة وفائض ثقافي اكبر وتطور اقتصادي اقل (كعلاقات إنتاج) مثال اليمن وهضبة اسياء الوسطى وشمال أوروباء وشمال غرب افريقيا.

رابعا: مناطق إنتاج فائض اجتماعي اقتصادي قوتي أقل ولا فائض ريعي (كقوى وأدوات ووسائل إنتاج) تساوي فائض ثقافي أكثر وتطور اقتصادي أقل وأبرزها المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والقطبية الشمالية والجنوبية.

خامسا: قانونية التناسب العكسي بين تدني كمية الفائض الاجتماعي الاقتصادي وزيادة الفائض الاجتماعي الثقافي ونوعيته (كلما كان الفائض

الاجتماعي الاقتصادي اقل كان الفائض الثقافي أكثر ثورية وريديكالية والعكس صحيح).

سادسا: حتمية اقتصادية اجتماعية لا حتمية جغرافية.

رابعا: التشكيلة الثالثة:

وعرفها باسم تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) وتشمل المرحلة الحديثة والمعاصرة، ولها من القوانين الأساسية للفائض الاجتماعي الاقتصادي في تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) لمجتمعات ما بعد اكتشاف الآلة البخارية وما قبل ثورة المعلومات وهندسة الوراثة والنانو ... ولها قوانينها العامة المتمثلة بالاتي:

القانون الأول: انتقال مصدر الطاقة المحركة في العملية الانتاجية من جسم الإنسان في تشكيلة (القريع) السابقة إلى الآلة البخارية في تشكيلة (الأجربح) الحالية ولأول مرة في تاريخ الإنسان وبكم وكيف لا نهائي في الكبر والصغر.

القانون الثاني: تحول طاقة جسم الإنسان من طاقة عضلية بالدرجة الأولى وذهنية بالدرجة الثانية في تشكيلة فائض القوت والربع (القريع) السابقة إلى طاقة ذهنية إبداعية موجهة بالدرجة الأولى وعضلية مكملة للآلة البخارية بالدرجة الثانية في تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) الراهنة.

القانون الثالث: الانتقال من نمط المعرفة والعمل الفردي المنفصل في تشكيلة (القريع) السابقة إلى نمط المعرفة والعمل الجماعي المتصل في تشكيلة (الأجربح) الحالية.

القانون الرابع: الانتقال من نمط الإنتاج ووسائل وأدوات الإنتاج الفردية المتصلة بطاقة العمل الجسدي في تشكيلة (القريع) السابقة إلى نمط الإنتاج ووسائل وأدوات الإنتاج الجماعي المنفصلة عنه في تشكيلة (الأجربح) الحالية.

القانون الخامس: تحول البناء الفوقي للمجتمع من متغير مستقل لمتغير تابع هو فائض الريع في تشكيلة (القريع) السابقة إلي متغير تابع لمتغير مستقل هو فائض الربح في تشكيلة فائض الأجربح الحالية.

القانون السادس: تحول البناء التحتي للمجتمع من فئات وطبقات تنتج فائض الريع وتسلمه للغير (اسياد العبيد، ملوك الرعية، إقطاعي الاقنان، قادة المجتمع) في تشكيلة (القريع) السابقة إلى فئات وطبقات تتسلم فائض الأجر من الغير (الدولة الرأسمالية أو الاشتراكية، رجال المال والأعمال) في تشكيلة (الأجربح) الحالية.

القانون السابع: تحول البيئة الطبيعية من متغير مستقل بالنسبة لتكنولوجيا تشكيلة الفائض الطبيعي، ومتوازن مع تشكيلة فائض القريع (القوت

والريع) السابقتين إلى متغير تابع بالنسبة لتكنولوجيا تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) الحالية.

الخصوصية المكانية لتشكيلة فائض (الأجربح):

تشكيلة فائض (الأجر– والربح - الأجربح) ولها معادلات إنتاج وعلاقات إنتاج عدة أبرزها هي:

المعادلة الأولى: مناطق تكنولوجيا أكثر ومصادر طبيعية اقل في الداخل تساوي (تؤدي) فائض موارد طبيعية اكبر من الخارج ومساواة اقل بين الداخل والخارج لصالح الداخل (اليابان دول شمال اوروبا، كوريا الجنوبية).

المعادلة الثانية: مناطق تكنولوجيا أكثر ومصادر طبيعية أوفر من الداخل يساوي فائض اجتماعي اكبر من الداخل والخارج ومساواة وتكافؤ اقل مع الخارج لصالح الداخل، ونموذج ذلك (كندى، استراليا، روسيا).

المعادلة الثالثة: مناطق موارد أوفر وتكنولوجيا اقل في الداخل بالاعتماد على الخارج تساوي فائض اجتماعي اقتصادي اقل من الداخل وتبعية أكثر للخارج (مصر، السودان، نيجيريا، البرازيل).

المعادلة الرابعة: مناطق تكنولوجيا أكبر من الخارج ومصادر طبيعية أوفر من الداخل تساوي تبعية وفائض اجتماعي اقتصادي اكبر للخارج وتطور

اقل في الداخل (دول النفط في البلدان النامية بشكل عام والعربية منها على وجه الخصوص، ومناطق المعادن الثمينة في افريقيا الوسطى).

المعادلة الخامسة: مناطق تكنولوجيا أكثر من الداخل وموارد طبيعية أوفر من الداخل والخارج تساوي فائض أكبر من الداخل والخارج، بالتداخل ولا مساواة مع الخارج (الدول الاستعمارية القديمة الجديدة).

المعدلة السادسة: جدلية العلاقة النسبية المتغيرة بين الداخل والخارج والتكنولوجيا والموارد، تعني توفر معرفة تكنولوجيا أكثر كمتغير رئيسي وموارد طبيعية اقل كمتغير ثانوي يساوي مجتمع متقدم والعكس بالعكس صحيح، ويتوقف ذلك على ما تقرر إرادة الشعوب تجاه نفسها بالدرجة الأولى.

الفائض الاجتماعي الثقافي لتشكيلة (فائض الأجربح):

قوانين علاقات إنتاج الفائض الاجتماعي الثقافي في (تشكيلة فائض الأجر والربح، (الأجربح)، ولها أيضا من القوانين التي تحكمها ... وقسمها إلى خمسة هي:

الأولى: قانون الملكية: تطور نمط ملكية البناء الفوقي من مجرد فائض الربع في تشكيلة القريع الوسيط السابقة، إلى ملكية فائض الربح في تشكيلة فائض (الأجربح) الحالية مقابل تراجع ملكية التحتي من ملكية فائض القوت وقوى وأدوات الإنتاج إلى مجرد فائض (الأجر)

الثاني: قانون السلطة ... التحول من سلطة الدولة الطبقية القومية المتجهة إلى الداخل في تشكيلة فائض (القريع) السابقة إلى نمط دولة السوق الاقتصادية وسلطة الطبقات المالية والتكنوقراطية المشتركة بين الداخل والخارج في تشكيلة (الاجربح) الحالية (اقتصاد السوق والشركات اللاجنسية)

الثالث: قانون التركيب الطبقي ... الانتقال من نمط الانقسام الطبقي الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الداخل إلى نمط الانقسام الطبقي الاقتصادي العالمي المشترك بين الداخل والخارج.

الرابع: قانون إدارة مدخلات ومخرجات الصناعة والتجارة ... المتمثل في (الانتقال من تمركز إدارة ومدخلات ومخرجات الصناعة والتجارة (وطنيا) في الداخل، في تشكيلة (القريع) السابقة إلى وحدة وتكامل وإدارة مدخلات ومخرجات الصناعة والتجارة دوليا بين الداخل والخارج في تشكيلة (الاجربح) الحالية.

الخامس: قانون الفائض الاجتماعي الثقافي ككل .. ويتمثل في تحول نمط إنتاج عناصر الفائض الاجتماعي الثقافي بشكل عام من دور المتغير الأساسي الاول في الداخل الى متغير ثانوي مع الخارج في (تشكيلات الفائض الطبيعي - القريع) السابقة، إلى دور المتغير الأساسي المشترك بين الداخل والخارج والثانوي شبة المستقل في الداخل في تشكيلة فائض

(الأجربح) الحالية (المعرفة، الفن، القانون، والاتصال ... الخ، بما في ذلك السلطة والملكية والطبقات).

السادس: قانون جدلية العلاقة بين العام والخاص الثقافي: كل ما هو عام في الفائض الاجتماعي الثقافي لا يلغي ما هو خاص والعكس صحيح (بل الخاص هو مصدر تجدد ونمو ما هو عام).

الخصوصية المكانية لتشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) :

ومن تشكيلة الفائض الاجتماعي الثقافي لتشكيلة (فائض الأجربح)، نظر إلى هذه المرحلة على انها تحمل خصوصية خاصة صاغ معادلاتها الثقافية على النحو التالي:

المعادلة الاولي: مكون الداخل كمتغير ثقافي رئيسي مقابل الخارج كمتغير ثانوي ما قبل الآلة البخارية.

المعادلة الثانية: المشترك الثقافي بين الداخل والخارج كمتغير رئيسي وخصوصية الداخل كمتغير ثانوي في الحاضر، ما بعد اكتشاف الآلة البخارية.

المعادلة الثالثة: ما هو مشترك في الثقافة لا يقرره طرف دون اخر

المعادلة الرابعة: ما هو عام ومشترك في الثقافة لا يلغي ما هو خاص.

المعادلة الخامسة: علاقة العام بالخاص الثقافي لا تحكمه القوة الاقتصادية او العسكرية.

خامسا: التشكيلة الرابعة:

وهي تشكيلة فائض الحاجة المستقبلية أو التشكيلة الحالية، وفيها توقع مستقبلي لما يمكن إن تؤول إليه قوانين تشكيلة الفائض في عملية التطور الاجتماعي وهذه المرحلة تحكمها مجموعة من القوانين محددة بالاتي:

الأول: قانون الانتقال من نزعة التحكم بقوانين الطبيعة أو إلغائها إلى نظام العمل بها ومعها (تكنولوجيا الطبيعة النظيفة بدلا من تكنولوجيا الآلة البخارية الرديئة).

الثاني: قانون الانتقال من نمط طاقة الإنسان الذهنية الموجهة بالدرجة الأولى والعضلية المكملة للآلة البخارية بالدرجة الثانية في عمل تشكيلة (الأجربح) الحالية إلى نمط الطاقة الذهنية والإبداعية الخالصة في عمل تشكيلة الحاجة المستقبلية.

الثالث: قانون الانتقال نمط انتاج الدولة المنفصل في تشكيلة (الأجربح) الحالية إلى نمط الإنتاج العالمي المتصل (اقتصاد عالمي مشترك) في تشكيلة الحاجة المستقبلية.

الرابع: قانون الانتقال من قانون العمل مقابل الأجر او الربح في تشكيلة الأجربح) الحالية إلى قانون العمل مقابل الحاجة في تشكيلة الحاجة المستقبلية.

الخامس: قانون تحول البيئة الطبيعية من متغير تابع لتكنولوجيا الآلة البخارية في (تشكيلة فائض الأجربح) إلى متغير مستقل مع تكنولوجيا الأتمتة المعلوماتية والوراثية والنانو في تشكيلة فائض الحاجة المستقبلية.

الخصوصية المكانية والثقافية في تشكيلة فائض (الحاجة المستقبلية):

وتتضمن هذه المرحلة مجموعة المعادلات أو القوانين العامة في قانونيات علاقات إنتاج الفائض الاجتماعي الثقافي (في تشكيلة الحاجة المستقبلية) أي العالمية المسيطرة والمتحكمة.

أولا: قانونية الملكية الخاصة: مزيد من تقدم ملكية الحاجة الفردية والعائلية واتساعها (مأكل، مشرب، مسكن، صحة، ثقافة، معرفة، عمل اختياري) وفق نظام العمل مقابل الحاجة في مقابل مزيد من تراجع نظام العمل مقابل الأجر.

ثانيا: قانون الملكية العامة: مزيداً من تراجع الملكية الفردية الرأسمالية الخاصة لقوى وأدوات ووسائل الإنتاج واتساع الطابع الاجتماعي الإنساني العام والمشترك لملكيتها (ما تملكه الشركات اللاجنسية اليوم هي ملكية سلطة وادارة دولية وليس ملكية اقتصادية فردية) ومن سماتها:

أ - التحول من ملكية القوت إلى ملكية الحاجة.

ب - نهاية المعادلة البرجوازية القديمة (المنافسة والعرض والطلب).

ج - سيطرة ما يشترك الجميع في صنعه يتوجب اشتراكهم في إدارته ومنافعه.

2. قانون السلطة: تحول سلطة أيديولوجيا القوة السياسية من متغير مستقل فوق العلم والتكنولوجيا في (تشكيلة فائض الأجر والربح الحالية)، إلى متغير تابع لسلطة العلم والتكنولوجيا العالمية المتطورة في تشكيلة الحاجة المستقبلية ولها عد سمات ... هي:

أ - دلالة سلطة أيديولوجيا القوة السياسية والعسكرية المتخلفة.

ب - أيديولوجيا العلم المستقبلية المتقدمة.

3. قانون الحقوق والواجبات المتساوية (مسئوليات بشرية مشتركة وحقوق اجتماعية وإنسانية متساوية).

4. تعزيز ما هو مشترك وإنساني في الفائض الثقافي بشكل عام (اللغة العلم الفن والتشريع والإدارة والتواصل الدين والخير بشكل عام) كمتغير رئيسي وثبات ما هو خاص في كل ذلك كمتغير ثانوي لهوية ما هو خاص ومصدر لتجدد وتطور ما هو عام.

5- ما بعد تشكيلة الحاجة المستقبلية: استمرار التناقض الاجتماعي كحتمية جدلية لاستمرار التناقض والتجدد الطبيعي والموضوعي إلى ما لا نهاية.

6- الخاتمة: من المشاعية إلى العالمية وليس العولمة.

أ - العولمة مفهوم أيديولوجي منحاز.

ب - العالمية مفهوم موضوعي عام ومحايد.

ج - العالمية شراكة الكل في المسئوليات والمصالح.

استنتاجات عامة:

إن استخدام البعد الثقافي كأساس في عملية التحول الاجتماعي الاقتصادي. مما يدل على وجود أبعاد عدة كمكونات أساسية في النظرية وهي تأكيد على صحة البناء النظري لنظرية الفائض، حيث ارتكز الأساس النظري على ثلاث قضايا أساسية اعتبرها قواعداً تقوم عليها نظرية الفائض هي:

1-الفرضيات والقوانين والمعادلات.

2-جغرافيا المكان وخصوصيته.

3-التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الثقافية.

ما جعل النظرية وكأنها كرة ثلج تزداد ثقلا كلما سارت نحو النهاية حتى أثقلتها المفاهيم والفرضيات والقوانين والتشكيلات المتعددة والمتداخلة مع بعضها البعض ما شكل ثقلا على النظرية وبنائها المعرفي.

*الاستدلال العقلي والمعرفي للفهم النظري .. وهو ما يتطلب من أسس داعمة لفهم نظرية الفائض فمن الضروري أن يتمتع القارئ بمعارف عامة متنوعة واستيعاب تاريخي لحركة التاريخ الاجتماعي وتنوعه، مع إدراك لجدلية الحراك الاجتماعي التاريخي عبر مختلف مراحل التاريخ بأبعاده المختلفة "التاريخ الاجتماعي، التاريخ الاقتصادي، التاريخ الثقافي، ... الخ" ليس لمجتمع بعينه وإنما عبر تاريخ الإنسان على الأرض، وتفاعله معها كاشتراط أساس وبناء للفهم والاستيعاب لنظرية الفائض ومكوناتها المختلفة.

ومن القضايا الجديدة في نظرية الفائض أنها لم تقم على أُسس بنائية جديدة أو مراحل تاريخية متسلسلة وفق تاريخ زمني محدد البداية والنهاية لكل تشكيلة، وإنما اقترح قوانين محددة تحكم علاقات الفائض، ويستدل منها على نوعية التشكيلة السائدة في كل مرحلة. وتتضمن تلك القوانين مجموعة من المعادلات التفسيرية لفهم الواقع الخاص بكل تشكيلة بأنماطها المختلفة، وفي اطار الفائض تفسر المعادلات جدلية التطور الاجتماعي المكاني لكل تشكيلة.

وتعد اقتراح تلك القوانين أكثر مصداقية في تفسير عملية التطور الاجتماعي من المراحل النظرية التي تنتهي وتبدأ بتاريخ محدد افتراضيا أو

بحدث قد يكون وهميا في الصياغة النظرية، كاطار عام في جدلية التطور والانتقال من تشكيلة إلى أخرى بصفة عامة.

وان كانت بعض من هذه القوانين غير ذات اتساق مع المرحلة أو التشكيلة التي تفسرها، تلك القوانين الأساسية العامة للوجود وللتطور الاجتماعي الخاص بتشكيلة الفائض الطبيعي في اتساع المرحلة، الا أنها ببعدها التاريخي الواسع تتناسق مع مصداقية التفسير ووضوح البناء العام لهذه النظرية وفي مختلف التشكيلات الاجتماعية وان كنا نأمل إعادة النظر فيها مع كل إضافات او شروحات جديدة من قبل الدكتور حمود مستقبلا.

ونفس الأمر أيضاً في الفقرة (خامساً) من الفصل السابع (ما هو خاص، قوانين إنتاج وعلاقات إنتاج تشكيلة فائض (القريع) تحت مسمى (جدلية العلاقة بين أنواع الفائض الاجتماعي الثقافي وأنواع الفائض الاجتماعي الاقتصادي) فوفقا للصيغ القانونية التي تقوم عليها النظرية لا نجد توافقا بينها وبين بقية القوانين الأخرى الواردة في السياق العام للنظرية، وان كنا نجد ذلك أقرب إلى ما يمكن أن نراه بالشروح والتفسيرات العامة أقرب منها إلى القانون على الأقل من حيث الصياغة للقواعد القانونية الأخرى.

*ان نظرية الفائض قد استخدمت مفاهيم جديدة للنظرية ولأول مرة تستخدم ضمن في مفاهيم علم الاجتماع ... القوت ... الريع ... الأجر ... الربح ... الحاجة المستقبلية.

وان كانت الشروط الأساسية لأي نظرية جديدة الاستخدام المفاهيمي المتفردة عن بقية النظريات الأخرى السابقة وهو ما تفاعل معه صاحب النظرية باقتدار وبصورة منفردة أي ان كل مفهوم من المفاهيم المستخدمة لها دلاله تفسيرية وغير قابلة للخلط مع المفاهيم الأخرى ... حتى ان بداية استخدام المفهوم حدد بالصفحة بدقة متناهية يدل دلالة واضحة على الهدف من الاستخدام ويوضح الهدف التفسيري للسياق البنائي للنظرية .

الا أنني وان كنت لا اتفق مع صاحب النظرية في بعض من التركيبات ألمفاهيمية التي عمد على استخدامها مثل (القريع والأجربح) كون جمال اللغة العربية بمعانيها الدالة بصورة قاطعة على مدلولها في الاستخدام فجمال مفهوم (القوت والريع) كما هو وليس كما ركب منهما مفهوم جديد (القريع) وكذا الحال بالنسبة للأجر والربح وليس لمركبيهما (الأجربح) فالمعنى المتطابق مع الاستخدام أكثر وضوحا وذو دلالة متطابقة من التركيب الذي لا يشكل إضافة اصطلاحيه أو لغوية. بينما (أجر الربح، أو ربح الأجر) لها دلالة اصطلاحية ولغوية وغير مسبوقة، ويمكن أن تشكل إضافة استقرائية لمفهوم جديد مركب من مفهومين هما (الأجر والربح) ولكل منهما معناه الخاص. ويسهمان في وضوح التشكيلة وتكونها. فالاشتقاق وان كان مطلوبا وغير معيب باللغة الانجليزية وغيرها من اللغات الحية، فإنه غير ذلك في اللغة العربية وقد يؤدي مثل هذا التركيب اللغوي إلى الوقوع في الخطاء سيما في المفاهيم الأنفة الذكر.

ومن الشروط الأساسية لأي رؤية نظرية متكاملة اهتمامها بالماضي أو البعد التاريخي للظاهرة بهدف تكوين أساس موضوعي لبناء للنظرية، وقد لا أجد حرجاً إن أشرت إلى أن نظرية الفائض في مكونها العام، أجد ثلاث نظريات منفصلة عن بعضها البعض فالأولى تفسر جدلية تطور الماضي، والثانية تفسر جدلية الحاضر، أما الثالثة تتنباء في جدلية التطور المستقبلي لشعوب الأرض، لكنها في ذات الوقت ليست منفصلة عن بعضها البعض بل إن فيها من الاتصال والاستمرارية ما يجعلنا نشير إلى أن اتصالها أيضا لا يعني الاتصال البنائي لها، وإنما المتمفصل بحلقاتها المتتالية بين كل منها. ويبدأ الربط بوضوح بين كل من المكان ومقدار ونوعية الفائض، وجدلية التطور الاجتماعية والتغير بالقوانين العامة التي تسود في كل تشكيلة اجتماعية، وأيا كانت (اجتماعية اجتماعية، أو اجتماعية اقتصادية، أو اجتماعية ثقافية).

*غير أني أجد تداخلا بين كل (ما هو خاص وعام - أو خصوصية، وعمومية- في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي)، في البعض من قوانينها ومعادلاتها، وفي اعتقادي لو أنها عرفت في النظرية باسم معادلات تفسيرية لقوانين كل مرحلة فربما كان ذلك أفضل!!. وان كان يقصد بالقانون العام ... تطبيق القاعدة القانونية على أي مكان في الكون ولا يمكن استثنائه مطلقا من قبل أي مجتمع من المجتمعات، وعكس الخاص الذي ينطبق على المكان ذاته كنطاق جغرافي محدد لا سواه، ويمثل

المرحلة ذاتها. وان كان الفائض – بحسب النظرية – الجذر التربيعي المشترك في كل مراحل والتشكيلات المختلفة وأساس في جدلية التطور الاجتماعي.

لقد تبنت النظرية مفاهيم لنظريات كبرى سابقة تفسر عملية التطور الاجتماعي مثل الفائض ... والتشكيلة الاجتماعية .. الخ. وهي من المفاهيم الأساسية في نظرية نمط الإنتاج الأسيوي، بالإضافة إلى استخدام المنهج الجدلي كمنطلق (عام وخاص) في ذات الوقت في تفسير عملية التطور الاجتماعي وهذه من بديهيات التكامل العلمي والمعرفي بين مختلف العلماء، الهدف منها الشراكة في المعرفة، والخصوصية في التفكير.

واستعارة مفهوم التشكيلة من النظرية الماركسية كون إطارا عاما لنظرية الفائض لديه، لكن طريقة التعاطي معه وكذا مخرجاته تختلف الى حد كبير عن النظرية الماركسية، كون النظرية الماركسية تقمصت إطار الاستخدام السياسي أكثر من الاستخدام الاجتماعي وهذا ما شوه البعد الاجتماعي للنظرية، بل ويعيب عليها هذا الاستخدام الذي قلل من علميتها، ويشر إلى ذلك في صفحات عدة من (كتابة) عكس نظرية الفائض التي يقدمها على أنها تعاملت مع مفهوم التشكيلة بأبعاده الاجتماعية وتجنبت التعاطي السياسي من قريب أو بعيد في كل مراحل تحليلاتها ما مثل إضافة اجتماعية نوعية لمفهوم التشكيلة واستخداماته .

وتنطلق النظرية الماركسية كنظرية كلية أو كبري في تفسير الواقع الاجتماعي من وجود تشكيلة اجتماعية اقتصادية تقوم أساسا على مجموعة من التداخلات وان كانت تري ان التطور ينطلق من عدة مراحل تتابعية هي: المشاعة، والبدائية، والإقطاعية، والصناعية الرأسمالية، والاشتراكية. وهي المراحل الموازية لنظرية الفائض التي يرى (العودي) ان المجتمع الإنساني مر في تطوره بعدة مراحل هي عبارة عن تشكيلات اجتماعية اقتصادية ثقافية متداخلة لكن كل مرحلة تتميز عن سابقاتها وعن المرحلة اللاحقة لها وتتقمص منهما بعض الأنماط وتتداخل معها.

وهذه المراحل هي: تشكيلة الفائض الطبيعي وتمثل المرحلة (القديمة)، ثم تشكيلة فائض القوت والربع (القريع)، وتمثل المرحلة (الوسيطة).أما المرحلة الثالثة فهي تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) وتمثل المرحلة (الحديثة والمعاصرة)، بينما عرف التشكيلة الرابعة للفائض بتشكيلة (الحاجة المستقبلية)، وتمثل المرحلة (الحالية) والتوقعات المستقبلية.

وهذه التشكيلات بالتالي توازي المراحل الأربع الأساسية في النظرية الماركسية، وان كانت مراحل غير نقية وغير محددة بفترة زمنية معينة وإنما هي عبارة عن تشكيلة متداخلة من الأنماط والمعارف الاجتماعية والاقتصادية، وان عملية الفصل بين كل مرحلة واخرى تبدأ بحدوث بداية لطفرة نوعية في تطور قوى وأدوات الإنتاج تتميز عما قبلها وتسمح بحلول وتعميم قوى وأدوات إنتاج نوعية وجديدة (24).

بينما البعد الإنساني في عملية الانتقال من مرحلة تاريخية إلى المرحلة التي تليها تعد من ابرز السمات المميزة لنظرية الفائض، وتؤكد اختلافها عن بقية النظريات الاخرى التي جعلت من تكون الفائض الاقتصادي عاملا وحيدا ومميزا لعمليات التغير والانتقال. أي ان انسنة النظرية لدي الدكتور حمود ادخله في تفرد علمي ونظري عن بقية النظريات الكلاسيكية الكبرى في علم الاجتماع. فالفائض لديه اجتماعيا في الدرجة الأولى وليس اقتصاديا، والاقتصادي ثانوي بينما الفائض الاجتماعي أساس في التغير والانتقال.

الهوامش

*مساهمة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم بـــ : نحو صياغة نظرية عربية في ميدان العلوم الاجتماعية جامعة الشهيد حمة لخضر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الوادي، الجزائر، وتم نشرها ضمن وثائق الملتقى في مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 19، نوفمبر 2016، تاريخ استقبال المقال: 2016/08/20م وتاريخ قبول نشر المقال:2016/09/15، وتاريخ نشر المقال: 2016/11/15م.

(1) موقع الدكتور أحمد إبراهيم خضر http://www.alukah.net

(2) حسن، عبدالباسط محمد (1998)، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة.

(3) راجع http://bintsultan1.blogspot.com/2012/01/1

(4) ليلة، علي (1983) بناء النظرية الاجتماعية، الاسكندرية، المكتبة المصرية، ص 51

(6) راجع، العودي، حمود (1981)، التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني، القاهرة، عالم الكتب.

(7) راجع، العودي، حمود (1980)، المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي، دراسة عن المجتمع اليمني، القاهرة، عالم الكتب.

(8) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي، من المشاعية إلى العالمية، مخطوط غير متداول، ص 68.

(9) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 69

(10) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، ص70

(11) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، ص 10

(12) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، (ص7)

(13) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، (ص10)

(14) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، (ص11)

(15) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، (ص12)

(16) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، (ص12)

(17) راجع الموسوعة العربية (http://www.arab-ency.com)

(18) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص7

(19) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص12

(20) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص13

(21) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص11

(22) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص13

(23) راجع العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره. صفحات مختلفة.

(24) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص7

دور الجسد الأنثوي

في صياغة بعض النظم الاجتماعية في المجتمعات القديمة *

دور الجسد الأنثوي

في صياغة بعض النظم الاجتماعية في المجتمعات القديمة

1 – تمهيد:

بشكلٍ عام يمكننا النظر إلى الجسد البشري وقراءاته من زوايا مختلفة ومتعددة وفقاً لعاملين: الأول ... نوعية القراءة، وطريقة القارئ في قراءته للجسد، والثاني .... مُستقبل هذه القراءة وطريقة تفسيره لما استقبله، ومن هذه القراءات، قراءة الجسد الأنثوي من الناحية الأنثروبولوجية. فالجسد بما حباه الله من الصفات في الخلق يمكننا النظر اليه من زوايا متعددة سواء في القراءة أو التفسيرات المختلفة من قبل المستقبل لهذه القراءة.

وفي هذه الدراسة التي تستند في نظرتها إلى الجسد الأنثوي بناءً على استخدام البعد التاريخي لدور الجسد الأنثوي في عمليات التغيرات التاريخية والانتقال من مرحلة لأخرى، وكذا دور الجسد في إحداث تلك الانتقالات التي وصلت إلى المرحلة الحالية في تاريخ التطور الإنساني. بحث تتعرض لتاريخ علاقته جسد المرأة ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عبر فترات تاريخية مختلفة، ودور هذا الجسد في التشكيل التاريخي لكل من المفاهيم الثقافية والاقتصادية وعملية التغير في مفاهيم ذلك الجسد الأنثوي حتى وصلنا إلى الفهم المزدوج الحالي له. طبقا لطبيعة

المجتمعات الحالية، عبر تحديد الدور الذي يلعبه الجسد الأنثوي في كل مرحلة تاريخية من مراحل التطورات الاجتماعية والاقتصادية.

وتعد انثروبولوجيا الجسد أحدث الفروع ويهتم بدراسة التجميل وتحول الجسد البشري الى الظاهرة الثقافية، فإننا نزعم هنا الولوج إلى تأثير الجسد ذاته على عمليات التحول تلك أو دوره في عمليات التحول، ومنها التحولات التاريخية، كالدور الذي لعبة الجسد في عمليات الاستقرار والمشاعية الجنسية، وانقلاب الأدوار الاجتماعية بين المرأة والرجل.

وإذا كان الدور البيولوجي للذكورة والأنوثة والمحددة سلفاً بصفات الخلق الجسدي بيولوجيا خاصة بكل جسد وتميزه عن الآخر ومن خلال تلك الصفات أيضا تتحدد الأدوار يتحدد الاجتماعية للذكر أو الأنثى، فإننا لا ننظر إليه في موضوعنا هذا من هذه الزاوية فقط، بل من خلال ما لعبه من دورٍ مفصلي في التحولات الاجتماعية التاريخية (عمليات الانتقال من مرحلة لأخرى على مدى التاريخ) فهو بمثابة تحديد للأدوار الاجتماعية التابعة للدور البيولوجي الأول، وعمل المجتمع على صياغتها وتحديد مفاهيمها ومن ثم فرضها كقيم اجتماعية خاصة أو ثقافة جسدية خاصة يمليها المجتمع على أعضاءه لتقوم بالمزيد من تحديد الأدوار الاجتماعية المناط بكل نوع اجتماعي على حدة، وهي بمثابة عوامل مساعدة للدور البيولوجي للإنسان.

ومع نضوج الجانب البيولوجي، يبرز الدور المناط بكل من الجسد الذكوري والجسد الأنثوي ومعها تحدد الأدوار الاجتماعية بوضوح لكلى الجنسين ومنها تبرز عملية التمايز الاجتماعي، ويزداد حدة التمايز في علاقة الجسد الأنثوي بعمليات التغير الاجتماعي والتي يتحدد وفق عدة معايير اجتماعية هي:

الأول ... وفق المفهوم الاجتماعي للوعي الجسدي لاسيما جسد المرأة، والثاني وهو المرتبط بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، المرتبطة بعمليات التطور والانتقال التاريخي من مرحلة إلى أخرى. والتي تتشكل معها عمليات الوعي الاجتماعي، ومنها الوعي بالجسد، لاسيما الجسد الأنثوي منه، ومن ثم دور هذا الجسد في عمليات التحولات المرحلية.

من هنا نجد إن جسد المرأة- الجسد الأنثوي- لا يمكننا النظر إليه عبر تاريخ البشرية على أنه جسد جنسي أو مجرد أداة للمتعة ومنتج لاستمرار وبقاء النوع الإنساني. فمثل هذه النظرة تدل على قصور في الوعي المفاهيمي والمنهجي وكذا النظر إلى تاريخ المرأة في الإطار الاجتماعي للتاريخ، لاسيما وأن كثير من التحولات الاجتماعية تاريخياً التي لعبت المرأة فيها دوراً هاماً.

لذا يتطلب الأمر منا النظر إليه في إطار آخر، وبعيداً عن النظرة التقليدية تلك، والتي تنطلق من وجهة نظر تقوم على دورها في عمليات الانتقال المرحلي من مرحلة تاريخية لأخرى انطلاقاً من وضع تساؤل أساس

نحاول الإجابة عليه حول علاقة الجسد الأنثوي بالتغير الاجتماعي والانتقال من مرحلة تاريخية لأخرى عبر تاريخ الإنسان على الأرض. وعلاقاته المختلفة لاسيما وأن التصورات المبدئية لهذا الجانب تجعلنا نستبعد أن يكون الدور الأساسي في هذا الجانب يرجع إلى الجانب الذكوري فقط، وإنما تدلنا الشواهد على أن المرأة أو الجسد الأنثوي لعب دوراً هاماً أيضا في عملية التحول والانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى.

وفي اعتقادنا أن فهم تلك المرحلة المغرقة في القدم وبصورة منهجية وعملية أمراً هاماً سيمكننا من فهم الواقع الحالي لعلاقة الجسد الأنثوي بالمجتمع، ودوره في عمليات التغير والتغير الاجتماعي أو مشاركته ومساهمته في بناء المجتمعات المعاصرة.

2- المشاعية الأولى ما قبل الاستقرار:

ظل الإنسان ولفترات طويلة من تاريخه على كوكب الأرض يمشي على أربع- يديه وقدميه- فكانت أمامه كثير من المخاطر البيئية والطبيعية، لكن رغبته في البقاء والاستمرار في العيش وحب الحياة كون لديه دافعاً في إيجاد وسائل دفاعية أكثر فاعلية. فكانت أول وسيلة محاولته الانتصاب والوقوف على القدمين، واستخدامهما في عمليات تفاعلية أكثر إسهاما في تطوره واستقراره المكاني وفرص عمليات التمايز الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، فكان للقدمين فوائد استخدامهما في السير والعدو والتنقل، ما أوقف اليدين عن الاستخدام السابق لتبرز لهما وظائف جديدة حركية وفنية

فكان لهما أن لعبتا في الصيد دورا، ومنها تمكنه في إيجاد وظائف جديدة لليدين والقدمين معا، كالعدو والجمع والالتقاط.

لكن مرحلة الجمع والالتقاط وهي من المراحل الهامة التي لعب فيها الجسد دورا هاماً في التمييز الاجتماعي، أو البدايات الأولى لعمليات الفصل المهني المترتب على الفصل الجسدي بين كل من الجسد الأنثوي والجسد الذكوري، ومن ثم استلاب الجسد الأنثوي وسيطرته على الجسد الذكوري، والذي ميزه أكثر عن الآخر وأكسبه القدرة على الإمساك بزمام المبادرة في عملية التغير الاجتماعي بصورة أكثر عن بدايات المرحلة المشاعية الأولى التي اكسب المرأة مكانة اهم جراء صفاتها الجسدية الأنثوية، بوصف المجتمع في تلك المرحلة، بالمجتمع الأمومي، فجراء الصفات الجسدية الأنثوية رسمت أدوار اجتماعية في إطار الجماعات بحسب تلك الصفات فسيطرت المرأة على تلك المرحلة من خلال صفاتها الجسدية بما تمتلكه من قدرات بيولوجية لا يستطيع الرجل القيام بما تقوم به المرأة جراء تلك الصفات.

2

فالمرأة التي تمتلك بطناً مثلها مثل الآخر- الرجل- لكن هذا الجزء من الجسد الكبير يكبر في حالة من الانتفاخ، ثم يعود إلى الهبوط مرة أخرى بعد أن يكون قد أضاف إلى الجماعة رقماً جديداً، فإذا كان هذا الرقم يحمل صفات أنثوية كان ذلك أفضل وأفيد بل وأهم في نظر الجماعة من الرقم

الذكوري، كونه جسداً خلاقاً ومنتجاً في نظر الجماعة، يرفدها بأكبر قدر ممكن من الأعداد الإضافية مما يقوي الجماعة ويزيد من عدد أفرادها ويسرع من عملية نموها، فالجسد الأنثوي الذي لا يمكنه القيام بدوره كمنتج إلا مرة واحدة كل عام، من هنا كانت أهمية العدد الأنثوي في الجماعة. ونيله للحظوة الاجتماعية والمكانة الأعلى في إطار الجماعة. كونه منتجاً وفاعلاً في الوقت الذي عجزت الجماعات نتاجاً لوعيها المحدود، وامتلاكها قدرات عقلية وذهنية، بل ومعرفية عاجزة عن تفسير تلك الخاصية لهذا الجسد، فنظر إليه باعتباره قوة خارقة تمتلك صفات ألوهية أو أنها الإله بعينه في بعض الجماعات البدائية في تلك المرحلة. عكس الجسد الذكوري فواحد يمكنه ان يقوم بدوره الذكري تجاه جميع الأجساد الأنثوية، مما جعله اقل أهمية.

إذ كان لجهل الجماعات وإدراكها لمعاني كل اتصال جنسي بين جسدين وأنه يؤدي إلى وجود جنين ثم فرد يضاف إلى أفراد الجماعة كثمرة لهذا الاتصال أمراً هاماً في الاعتقاد بقدرات خارقة للجسد الأنثوي وامتلاكه لصفات لا يمتلكها الآخر، أي أنه ثمرة لنطفة خرجت منه ولقحت المرأة.

لكن جهله لهذه المعرفة جعلت منه يتعامل مع المولود على أنه ابناً للجماعة كاملة وليس ابناً له، ولا يعد نفسه أباً حتى ولو تكرر حادث الإنجاب لمرات عدة مع ذات المرأة ولعدة مرات. (2/ ص37)

ومن ثم نسب الأبناء إلى الأم وعرفت تلك الفترة ـ كما سبق وأشرنا ـ بالمرحلة الأمومية، نتاج لعدم وجود نظم أو قواعد تنظم العلاقات الجنسية داخل الجماعة والتي عرفت أيضاً بالمشاعية الجنسية أو المشاعية الجسدية، فكل رجال الجماعة كانوا ملكاً لكل نساء الجماعة، فكل نساء الجماعة ملك لكل رجال الجماعة، وبالمقابل فإن منتوج الاتصال الجسدي بين الذكور والإناث ملكاً للجماعة فكل الأبناء ملكاً لكل ذكور الجماعة كون الاتصال الجسدي تم بين الجسد الأنثوي وعدد من الذكور ولعدم معرفة أياً منهم كان سبب في تلقيح البويضة الأنثوية، فقد كان كل ذكر يعتبر أباً لكل صغير أنجب من المرأة. وبالمقابل كان كل طفل لا يعرف من هو أبيه، لكنه يعرف من هي أمه. فالأم لقحت وكبر الجنين في أحشائها وتمخضت في يوم ماء وخرج الجنين من أحشائها على مرأى من جميع أفراد الجماعة فاعتبر المولود لصيق بالمرأة، فنسب إليها.

وإن كانت الملكية جماعية لجميع النساء في أبناء الجماعة إلا أن التخصيص مع ذلك وجد من كون لحظات الولادة تمت وفق شاهد للحدث العام أمام الجماعة، لكن مخاطر الحياة وكثرتها جعلت الأم عرضة لتلك المخاطر. مما جعل نساء الجماعة يتحملن وزراً من تلك الملكية للأبناء حفاظاً على الكمية العددية للجماعة وحفاظاً على البقاء والاستمرار لهذه الجماعة أو تلك لتكرس الملكية الجماعية للأطفال من قبل النساء في جانب

منه مع وجود التخصيص في جانب آخر من هذه الملكية لصالح الأم البيولوجية أو الأم الحقيقية.

تلك المشاعية في الملكية الجسدية أوجدت منها ما عرف بالمجتمع الامومي، كثمرة لعدم تكون وجود المؤسسة الزوجية.

أما المؤسسة الزوجية فقد جعلت منظومة العلاقة مختلفة تماما لنظام ما عرف بالمجتمع الأمومي، وأخضعت النساء إلى (الحق الأبوي) وأقاموا هذا الحق على الأسس نفسها التي قام عليها حق الملكية، وأعدوه حقا لازما لا يمكن الاستغناء عنه لحفظ ممتلكاتهم وحمايتها بسلامة تامة (2/ ص 57).

3- من مخرجات الجسد الأنثوي البقاء والاستمرار:

شكلت المرأة مصدر الاستمرار والبقاء للحياة البشرية والوجود الإنساني في الجماعات البدائية وظل ينظر إليها باعتبارها جسد منتج لاستمرار الإنسان وبقائه في ظل الجماعة أو في الوجود الكوني آن ذاك. فكانت الرافد الأساس التي تعوض عملية النقص العددي للأفراد في إطار الجماعة، وعاملاً مهماً في عملية التوازن العددي بل الزيادة العددية للجماعات الأولى، وكونها تقلل من أهمية المخاطر البيئية والكونية التي تواجه الفرد في تعامله مع الطبيعة. فالصيد ومخاطره والزلازل، والبراكين، وكذا الأمطار والأعاصير والحيوانات المفترسة، بالإضافة إلى الأمراض التي لا يعرف سببها ولا يمتلك مهارات للتعامل معها ويقلل من مخاطرها.

ومما يقلل من شدة وطأة ذلك على الجماعة كانت المرأة مصدر الاستمرار والوجود بما تمتلك من صفات جسدية خاصة لا يمتلكها الرجل وبالتالي عجزه عن امتلاكه أو القدرة على تفسير هذه الخاصية لدى المرأة بكل تفرعاتها البيولوجية والجسدية المختلفة زاد من إمكانية تفوق الجسد الأنثوي في إطار الجماعة على الجسد ألذكوري.

3

واعتبر هذا الجسد رمزاً لعملية الاستمرار والبقاء ومصدراً أساس للتكاثر البشري. ورمزاً هاماً للقدرات الخارقة، ما جعل من الجماعات البدائية تتعامل مع المرأة وفق مبدأين، الأول أنها تمتلك قدرات خاصة تتفوق بها عن الجسد الذكري وبالتالي فهي سبب في وجود الإنسان وبقاءه واستمراره في الأرض والثاني... ان تمتع المرأة امتلاكها لهذه الصفات والقدرات مكنها من أن تحتل الدور الريادي في تقسيم العمل الاجتماعي في إطار الجماعة آن ذاك، الأمر الذي جعل من هذه المرحلة التاريخية تحدد وفقاً للجسد الأنثوي الرائد- المجتمع الأمومي- وهي المرحلة التي ارتبط تحديدها بالقدرات الخاصة للجسد وليس بالقوة الجسدية والتفوق الجسدي للنوع الاجتماعي. أو كما يرى البعض تقديراً لخصائصها الإنسانية وقواها الروحية وقدراتها الخلاقة والتوافق التام بين كل من جسدها الأنثوي، والطبيعة في عطائها بأبعادها الدلالية لعملية التوافق تلك والمتمثل في العطاء المستمر المتمثل في تثبيت البقاء الإنساني على كوكب الأرض.

أما مهام الصيد فقد كانت تسند للرجال في الجماعة وتساعد في ذلك النساء ممن تسمح ظروفهن في ذلك، أما الحوامل والمرضعات فقد منحهم الجسد الأنثوي فرصة أو مساحة لعدم المشاركة، فمثل هذا السبيل الأول لتقسيم العمل الاجتماعي بحسب الصفات الجسدية الأنثوية والذكورية. فالرجال كانوا يقومون بالصيد، وكانت النساء أقل حركة لانشغالهن موسمياً بوضع الأولاد وحضانتهم (راجع 5/ ص12). فأسندت لهن مهام رعاية الأطفال والدفاع عنهم من الأخطار أثناء عدم تواجد أفراد الجماعة من الذكور، وبقاء النار مشتعلة.

وكان لبقاء المرأة فترات أطول من الرجال في مكان تجمع الجماعات، أو بالكهوف عاملاً مهماً في إيجاد الألفة بين كل من الإنسان وبعض الطيور- الفراخ- وكذا الحيوانات المستأنسة- الماعز- الأبقار والكلاب، والأحصنة...الخ. ومن ثم تسخيرها لصالح تلك الجماعات والإفادة منها بصورة مباشرة وغير مباشرة. بل وظهور تقسيم العمل الاجتماعي بأشكاله الجنينية المختلفة.

وكون المرأة مصدراً للإخصاب وأكثر استقراراً في المكان من الرجل، كان لها الفضل في اكتشاف الزراعة، وبما أنها مصدر الخصب والإنتاج فقد ظل هذا الاعتقاد سائداً إذ لا تزال المجتمعات التقليدية تسند العمليات الزراعية بصورة كلية أو جزئية للمرأة لاعتقادها أن المرأة بعملها في

الزراعة ستزيد من محصول الأراضي معتقدا سائدا إلى اليوم، بل أن البعض منها ترى بضرورة قيام المرأة الحامل بالمهام الزراعية لوجود اعتقاد بوجود ارتباط بين كل من حمل المرأة والزيادة في خصوبة الأرض وزيادة محصولها. ولا تزال المجتمعات التقليدية تعتقد بذلك الارتباط إلى اليوم ، ما يجعلها تعتمد على المرأة في إنتاج المحاصيل الزراعية.

وان كانت المجتمعات الحالية لا تعنى بهذا الارتباط بصورة مباشرة كون مثل هذا الاعتقاد قد صار جزءاً من العادات الاجتماعية وجزءاً من المكونات الثقافية لتلك المجتمعات.

وكانت الأرض بالنسبة لأغلب أفراد الجماعات البدائية الأم الكبرى لما تمثله من إنتاج دائم لمحاصيل تغذي الإنسان وتمكنه من الاستقرار في الحياة، وبالمقابل تمثل المرأة أداة منتجة لاستمرار النوع الإنساني في الوجود. وبما أن كليهما منتجا للاستمرار والوجود فإن كليهما يحتل مكانة أكثر أهمية للجماعات، بل وتزداد الأهمية كلما زاد إغراقا في الحياة البدائية أكثر. فاليونانيون ـ مثلا ـ زفو كبير الآلهة (زيوس) وكان يمثل السماء على الآلهة (هيرا) وهي الانثي وتمثل الأرض، وفي اعتقادهم ان لقاء الأرض بالسماء تخصب الحياة الإنسانية.

4- الجسد الأنثوي والمكان من عوامل الاستقرار والتغير:

ترجع البدايات الأولى لتقسيم العمل الاجتماعي كما أشرنا إلى المعرفة والقدرات العقلية الخاصة بالإنسان، والصفات الجسدية الخاصة بالنوع البشري، والذي قام برسم الدور الاجتماعي لكل من الذكر والأنثى من خلال قيام كل جسد بمهام تتناسب وطبيعته في التكوين البيولوجي الذكوري والأنثوي فمن ذاك الجسد رسمت كل الأدوار الاجتماعية لأفراد الجماعات لتتكون مع المدى شبكة من العلاقات والمنظومات الاجتماعية المتصلة والمنفصلة والمتداخلة مع بعضها البعض.

فالمرأة هي التي بنت الكوخ الأول وسهرت على النار واكتشفت البذور وهي التي بحثت عن الطعام وعجنت الفخار ثم شوته، ورسمت أول الرسوم الفنية عليه واكتشفت ما تهبه النار من نكهة في الطعام وقد بحثت في الحشائش والنباتات البرية عن الدواء وغزلت وحاكت ولا تزال حتى اليوم (3/ ص6) وكل ذلك كان بفعل عملية الاستقرار لفترات أطول في المكان بحكم خصوصية الجسد الأنثوي المرتبط بالحمل والولادة والإرضاع، ومن ثم رعاية الأطفال والمحافظة عليهم.

وكل ذلك كان بفعل عملية الاستقرار لفترات أطول في المكان بحكم خصوصية الجسد والمحافظة عليهم. ومنه انطلقت الأهمية الجسدية أو الخاصية للجسد الأنثوي ليس من خلال القوة أو المتعة، وإنما من كونه أداة فاعلة في عملية التغير الاجتماعي في مرحلة المشاعية الأولى، فهذا الجسد

هو من يمد الجماعة بأعداد متزايدة من الأفراد، وهو صاحب الفضل الأكبر والأول في تنمية الجماعة وزيادتها عددياً، بل هو من ينمي أفراد الجماعة جسمياً ويرشدهم ويكسبهم الفنون الأولى ومهارة الحياة، ويمدهم بالقيم المجتمعية، من خلال مد الأطفال بالغذاء الدائم (الحليب) وهو من يحافظ على بقاء أكبر قدر ممكن من صغار الجماعة على قيد الحياة، من خلال حماية الأطفال من الوحوش والطيور الجارحة، والحماية من الأمراض، وكذا التخفيف منها، ومما جعلها صاحبة الفضل في اكتشاف الأدوية العشبية وفوائدها، لاسيما تلك المرتبطة بالألم المتكرر عند صغار أو أفراد الجماعة.

كما أنها من أكسبت الجماعات مهارات أولية في الدفاع والحماية والمحافظة على النفس، والمهارات الأخلاقية والتربوية والدينية لصغار أفراد الجماعة كونها أكثر قرباً لهم في المراحل العمرية الأولى التي يكتسب فيها الفرد مهاراته العامة كعضو في الجماعة.

وبواسطة الجسد الأنثوي أيضاً دجنت الحيوانات والطيور الأولى التي تم تدجينها، بصورة مشتركة بين كل من الرجل والمرأة إلا أن كثيراً من الحيوانات والطيور ارتبط تدجينها بعملية الألفة المكانية، والذي كان مرتبط ببقاء المرأة فترة أطول جوار الأطفال أو في فترتي الحمل والولادة. وبتكرار زيادة المدجنات للمكان سرت الألفة بين كل من الجسد الأنثوي الأكثر استقراراً في المكان من الجسد الذكوري وتلك المدجنات.

ففي الوقت الذي كان الرجل مهتماً في تدجين الشوارد من الحيوانات والتي لم تألف المكان أو بحاجة لنوع من الشدة والعنف في الاستدجان. مما أوجد تمايز جنيني في تقسيم العمل الاجتماعي بين كل من الجسد الأنثوي والجسد الذكوري، كلما تقادم الزمن نحو مزيداً من تخصيص أو التمايز في تقسيم العمل. وكلما زاد تفاعل الإنسان مع الطبيعة، وزاد من استخدامها لصالحه كون ذلك فرصة سانحة نحو المزيد من تعقيدات تقسيم العمل الاجتماعي.

كما مثل بقاء المرأة بجوار الأطفال فرصة للتأمل والتفكير فيما هو حولها وبالملاحظة والتفكير اكتشفت أيضاً الزراعة، ومع اكتشاف الزراعة من قبل المرأة ورعايتها والاهتمام من قبلها بالنبت، أكسبها ذلك خاصية جديدة في تفسير القدرات الخارقة لذاتها الأنثوي، وعمل على تقوية مكانة الجسد الأنثوي بمنحه صفات خارقة أخرى وقدرات ينظر إليها على أنها غير متوفرة بالجسد الذكوري. فمثل ذلك بالنسبة للجسد الأنثوي مصدر أساس في عملية بقاء واستمرار الجماعة بتكاثرها عددياً، بل ومصدر زيادة عددية للجماعة... وبقاء لحياة أفراد الجماعة، فكلا من الجسد الأنثوي، والأرض مثلاً مصدر للبقاء والاستمرار للجماعة كلاً بما يقدم للجماعة وأفرادها من عناصر ومقومات لعمليتي الاستقرار والبقاء. لذلك نظر إلى الأرض والمرأة باعتبارهما جسدان أنثويان لوجود صفات وعناصر مشتركة ومتشابهة بينهما، فالجسد الأنثوي هو مكتشف الجسد الأنثوي الآخر، وكلتا المصدرين يرفدان الجماعة بما يعمل على البقاء والاستمرار أو مقومات

التواصل الأساسية للحياة البشرية. وفي ذات الوقت نجد ما يؤدي إلى الإخصاب في الجسدان قطرات من السائل، فالأرض تستقبل قطرات المطر فتكبر النبتة وتثمر وتصبح ناضجة قابلة للقطف، وبالطريقة ذاتها يستقبل الجسد الأنثوي قطرات من الذكر فتكبر النبتة وتصبح قابلة للقطف.

من هنا كان لتلك الجماعات اعتقاد بضرورة ممارسة الجنس أثناء نزول المطر اعتقاداً منها بأن ذلك سيؤدي إلى مزيداً من الإخصاب والإثمار.

لقد أدرك الإنسان عملية التماثل بين كل من الأرض والجسد الأنثوي، لذلك كانت الجماعات تعمد إلى ممارسة الجنس أثناء نزول المطر كنوع من حالات التعبد، باعتبار أن الجسد الأنثوي إن اشبع جلب السعد لمن قام بإشباعه وأن حالات الرضاء لهذا الجسد إنما هو جزءاً من رضاء الآلهة، والتي تبارك العابد. وقد اتخذ الإنسان أشكالاً وصور متعددة لعملية تعبده في العمليات الإخصابية:

1-ففي الجماعات البدائية التي كانت تزداد حالات ممارسة الجنس أنثاء نزول الأمطار كنوع من العبادة ورمزاً من رموز الإخصاب.

2-تزيد حالات ممارسة الجنس في فترات الموسم زراعية والإثمار تفاؤلاً وتبركاً بعملية الإخصاب والتماثل بين كل من الأرض والجسد الأنثوي.

3-اتخذت الأعضاء التناسلية للمرأة رموزاً توتمية للجماعات ورموزاً للتفاؤل وجالبة للخير هذا الاعتقاد كان يجعل ذكور الجماعة يزيدون من

ممارسة الجنس قبل الخروج إلى الصيد، للاعتقاد بأن ذلك سيكون جالباً للخير لهم. ولا تزال مثل هذه الرموز لدى بعض الجماعات الهندية قائمة حتى الآن وتلعب دوراً في حياة أفراد الجماعة، من خلال تقديس وعبادة الأعضاء التناسلية لكل من الرجل والمرأة.

4-اتخاذ العديد من الرموز المجسدة للجسد الأنثوي على جدران المعابد ترتبط رمزياً بعملية الإخصاب وقدرة الجسد الأنثوي القيام بذلك، ويتضح هذا من تلك النقوش التي وجدت في الأناضول وبلاد الشام، أورد بعض منها الأستاذ/ وحيد خياطة في كتابة المرأة والإلهية، وتشير إلى وصف المرأة بالأم المنحة الآلهة، وخالقة البشر (7/ ص28). أغلبها تمثل فترة الألف السادس والخامس قبل الميلاد.

5-عشتار والممارسات التي تقام بهدف نيل بركتها في الإخصاب، التي تفتح أرحام النساء، إذا كان على جميع النساء أن تتهيأ لعرض فروجهن عن رضاء واختيار لأنظار الرجال لإيقاظ غريزتهم وحثهم على التمتع بأجسادهن الراضية والمنذرة لهم، وكان على الرجال أن يحذوا حذو تموز، إله نمو البنات وتكاثر الحيوان الذي يخضع لاغوا انانا، وحسرها ويقدم لها منيه في كل مرة تدعوه لذلك. (2/ ص65).

6-منح البركة للجسد الأنثوي من قبل آلهة الإخصاب بواسطة الكاهن، أو من توكل إليه المهام الإلهية، والتي كانت تتخذ أشكالاً متعددة فالعادة تقضي

أن تضحي الفتيات ببكارتهن في معبد إله متعددة. إله المدينة (2/ ص76)، ولا يوافق على الزواج من قبل الكهنة إلا بتطهير العروس بالممارسة الجنسية مع الكاهن، فدم العذراء قرباناً للآلهة، ومن الضروري أن يسكب ويراق في المذابح أو تحتها ويشكل قسطاً من مراسيم العبادة (2/ ص76). تشير إلى:

ان في معابد الآلهة عشتار كان على المرأة في موسم الإخصاب ممن وصلت منهن إلى سن البلوغ أن تقصد المعبد وتجلس في وضع القرفصاء فاردة لفخذيها تنتظر من بعثة الآلهة لمباركتها ولا يحق لها العودة إلى منزلها إلا إذا ألقى أحد الغرباء قطعة من النقود في حجرها وضاجعها خارج المعبد، وعليها ألا تعترض على مقدارها مهما كانت تلك النقود قليلة كونها مقدسة، وعليها أن تذهب مع أول رجل يأتي إليها، إذ لا تمتلك الحق في الرفض، ولا تتحلل من نذرها وما ترتب عليها من واجب الآلهة حتى تعود إلى بيتها (2/ ص95).

ولا يحق لها الرجوع قبل إقامة علاقة جسدية أو الزواج كونهن نذرن بكارتهن للمعبد، والذي كان يعد عملاً مقدساً ينبغي إنجازه من خلال المعبد، وتمثل مباركة الجسد الأنثوي في المعبد عمل مقدس على الكاهن أن يقوم به، إلا إذا تزايدت الأعداد جعل من المكان رمزاً مقدساً بعيداً عن ضرورة تحديد الفاعل فالفعل هو الأهم، والقادم إلى المكان أرسلته الآلهة ممثلاً لها لمنحها البركة.

5- تقسيم العمل الاجتماعي وعلاقته بالجسد الأنثوي:

إن الدور الاجتماعي المرسوم للمرأة من خلال جسدها الأنثوي، أو من خلال ما كانت تقوم به المرأة من دور في إطار الجماعة جراء جسدها الأنثوي كما أسلفنا جعلها المكتشف الأول للزراعة، والمكتشف للدواء والأعشاب الدوائية (3/ص6) وضمن العوامل المسببة للاستقرار...الخ، واكتشافها التطبيب البدائي بالإعشاب يرجع التي تعاملها المستمر مع الإعشاب حتى أنه رمز إليها بالآلة الشافية (4/ص131)

فالجسد منح المرأة صفات الحمل والولادة دون الرجل، فكان لتلك الصفات أن ألزمت المرأة البقاء في كهوف الجماعة أكبر فترة ممكنة، إما لكونها حامل أو منجب أو مرضع أو حارس لأطفال الجماعة في حال انشغال الجماعة بالجمع والالتقاط أو التنقل من مكان لآخر، أو في أعمال أخرى تهم الجماعة مما جعل لهذا أثر أكبر في التعرف على تلك الثمار التي سقطت من أعلى الشجر لنضجها، ومن ثم تحولها إلى نبتة، فرشدت النبتة وأثمرت، ثم نضجت، فسقطت على الأرض ثانية، فكان لهذه الدورة والتي عرفتها وراقبتها المرأة نتيجة لصفات دورها الجسدي، والمهام الذي يقوم به هذا الجسد أبلغ الأثر في اكتشاف الزراعة وتحول الجماعات البدائية من الجمع والالتقاط إلى المرحلة الزراعية التي تحولت معها أيضاً أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من نمط بدائي مشاعي غير مستقر إلى نمط آخر مختلف كلياً عن النمط السابق كان الفضل في هذا

التغير للجسد الأنثوي ولما رسم به من أدوار اجتماعية وتقسيم عمل داخل الجماعية... والذي منحها فرصة التعرف وتتبع مراحل وأدوار تلك الثمرة المتساقطة من الأشجار وبقائها على الأرض، أو من تلك التي جمعت وخزنت بمعرفتها إلا أن تخزينها كان بطريقة أدت إلى نمو بذور في أماكن التخزين لتلك البذور، مما منحها دوراً ذو أهمية مضافاً لأهميتها السابقة في حياة الجماعات.

فكان لاكتشاف الزراعة من قبل المرأة عاملاً مهماً لعمليات الاستقرار الاجتماعي، وتكوين المجتمعات المستقرة التي ترتب عنه منظومة متعددة من النظم المرتبطة بذاك الاستقرار، فباكتشاف الزراعة من قبل المرأة جراء جسدها الأنثوي تحديداً والذي أدى إلى التغير الاجتماعي بتحويل الجماعات المتنقلة إلى جماعات مستقرة مؤمنة غذائياً مما أدى إلى إيجاد نقلة اقتصادية هائلة في حياة تلك الجماعات (5/ ص25).

وببقاء الجسد الأنثوي في المكان الخاص بالجماعة، اسند إليه عملية المحافظة على بقاء النار ملتهبة بصورة متواصلة (فحيث ما سكن الإنسان أو الجماعة نقلوا معهم النار لحمايتهم وبقيت مهمة المحافظة عليها منوطة بالمرأة) (5/ ص12) فكان لهذه المهمة المضافة للجسد الأنثوي فوائد أخرى ترتبت عليها العمليات المرتبطة بالنار، والدفاع، وطهي الطعام، والتدفئة والتسخين...الخ. مما يؤكد لنا أن الكثير من عمليات التغير الاجتماعي في تلك المرحلة ارتبطت بالجسد الأنثوي أكثر مما ارتبطت

بالجسد الذكوري. وهي كقيم مضافة للجماعة أضافت عناصر فاعلة في عملية استقرار الجماعة ومثلت في ذات الوقت باعثا جديدا ومضافا في التغير الاجتماعي.

وإذا أخذ الأمر بصورة مختلفة أو بصورة أكثر اتساعاً وأهمية فإن عملية الاستقرار المكاني ترجع إلى المرأة أولاً، ترتبط بعمليتي الحمل والولادة مما جعلت من المرأة تستقر في المكان للضرورة لفترات من الزمن، تلك المدة عملت أيضاً على اكتشاف المرأة النار أو المحافظة على بقاء النار مشتعلة للصعوبات التي تواجه الإنسان في إشعالها، ومن خلال تلك المهام المسندة لها توصلت إلى التعرف على الفوائد منها وبالتالي الاستفادة من تلك الفوائد واستخدامها لقضاء حاجات الجماعة.

فكان لذلك عاملاً مهماً مضافاً في عملية الاستقرار في المكان لمدة زمنية أطول، فالزراعة وفرت إمكانية الحصول على الطعام في أي وقت تحتاج إليه الجماعة وفي ذات الوقت كان تدجين بعض الحيوانات توفير بعض متطلبات الجماعة التي تحتاج إليها كعامل مساعد في الطعام، أو كطعام قائم بحد ذاته.

والنار أوجدت لصورة الاستقرار معنى أكثر إيجابية عند الجماعة، والخزن عمل على توفير ما يزيد عن الحاجة إلى وقت الحاجة، فصار الطعام متوفراً على مدار العام، وتدجين الحيوانات وفر الغذاء ووفر الخدمات اللازمة لعملية الاستقرار وقلل من أهمية الصيد في حياة الجماعة فبدلاً من

الجري وراء غنم شارد، أو فراخ هائم... صار الجميع بجواره ويتعايش معه. والنار وفرت جزءا من الحماية والقيام، بأدوار هامة يستفاد منها في عملية الاستقرار، وبدلاً من البحث عن أماكن البركان للبحث عن طعام مطهي بما فيه من خطورة على حياته، صارت النار أقل خطورة وتقوم بنفس المهام بأقل كلفة.

إلا أن ذلك الاستقرار بقدر ما يحسب الفضل فيه للجسد الأنثوي إلا أنه كان سبباً في استلاب جزءاً من حقوق الجسد على المدى البعيد لصالح الجسد الذكري. فاستقرار الجماعة جعل من قضية المحافظة على النار عاملاً مهماً في بقاء المرأة داخل الكوخ لتبقيها مشتعلة وتطهو عليها، أي مزيداً من التخصص في تقسيم العمل الاجتماعي للجسد الأنثوي والذكوري، وتدجين الحيوانات جعل منها تهتم بها في أوقات خارج إطار الرعي لجلبها واستخدم ذلك في الطعام.

والزراعة جعل منها تهتم بخزن الطعام وطهيه بل والاهتمام به في مختلف مراحل النمو فكان لذلك أن أسندت لها مهام القيام بالزراعة والعمل الزراعي كونها المكتشفة لها وللدلالات الرمزية في عملية الترابط والتناغم بين كل من الجسد الأنثوي في عطاءه والأرض في عطائها. مما أدى إلى زيادة في تقسيم العمل الاجتماعي وتخصيص المهام بين كل من الجسد الأنثوي والذكوري.

وان كان ينسب إلى العصر الحجري المتأخر ... ظهور الزراعة والاهتمام بها على يد المرأة، إلا ان الجسد لم يمكنها من عمليات الاستمرار في المهام الزراعية منفصلة، فالانشغال الجسدي بين العمليات البيولوجية (حمل وولادة، وإرضاع) والقيام بكل المهام الزراعية، اجبرها على التخلي عن بعض المراحل في العمليات الزراعية لصالح الرجل، فأصبح الرجل يتفرغ لشئون الزراعة عن الصيد والقنص ما عمل على تبدل الأدوار لتكريس المزيد من تقسيم العمل الاجتماعي بينهما (6/ ص39).

هذا التبدل في الأدوار جعل من مهام المرأة القيام بالبحث عن وسيلة لتأمين الغذاء في الأماكن التي تتواجد فيها الأشجار والحشائش بتخزين الحبوب والبذور والفواكه ... الخ، الأمر الذي أوجد المزيد من الفرص المناسبة لعمليات الاستقرار، والتغير في مهام وأدوار الرجال (انظر1صفحات مختلفة).

2

وفي ذات الوقت أسندت للرجل مهمة الصيد والدفاع عن الجماعة لما فيها من مخاطر ولما تتطلبه من قوة وشدة بأس والأهم ارتباطها بالعمل خارج الكهف والبعد عنه. فكان عليه أن يتحمل مهام خارجية الجماعة، بما يتناسب وتركيبة الجسد الذكري، تلك المهام التي حددت فيما بعد بتقسيم العمل بين الجسدين.

فالدفاع عن الجماعة والصيد يعمل على إسقاط العديد منهم ضحايا لكن ذلك لا يعد مشكلة بالنسبة للجماعة إلا من الناحية العددية فقط، أي نقص فرد في الجماعة.

وقد مثل الاستقرار عامل مهم في تكريس التقسيم الاجتماعي للعمل، إذا لم تمثل عملية الاستقرار مشكلة للذكور بعدما كانت فائدة لهم وكونها زادت الهوة بين كل من الرجل والمرأة في إيجاد مزيداً من التخصيص بينهما في المهام والواجبات، ومزيداً من استلاب المرأة لحقوقها، فإذا كان لها، الفضل في عملية الاستقرار وتحديداً لجسدها الأنثوي، فإن ذلك زياد في تكريس عملية الانطواء المكاني ومن تحديد البقاء لها في حدود مكانية زادت من تحديد الدور الاجتماعي المرسوم لها وفقاً لمعطيات الجسد الأنثوي.

3

إلا أن استطعام الذكور لطيب البقاء المكاني ووجود الألفة المتزايدة بين كل من المكان والجسد الذكوري، جعله يعمل على تنظيم علاقاته بالمكان وبقية أفراد الجماعة، وكذا الجماعات الأخرى. فكان أول ما شعر به وجود مقامة من الجماعات المناوئة له فكان لزاماً عليه إيجاد قواعد تنظم علاقته بالآخر وكذا رفض الجسد الأنثوي ومقاومته لطبيعة التنظيم الاجتماعية التي جعلت من عملية الاستقرار المكاني فرصة سانحة لاستلاب الجسد الأنثوي وكل ما لا يتناسب وعملية الاستقرار تلك فكان على الجسد الذكوري الذي استمراء الاستقرار ووجد فيه مزايا ذكرية أفضل، كان لزاماً عليه تدجين الجسد

الأنثوي أولاً وإخضاعه للسيطرة القسرية للجسد الذكوري باستخدامه شتى الطرق والأساليب المختلفة، ومنها إيجاد منظومة من القيم والمفاهيم الثقافية التي تعمل على تدجين إخضاعه للجسد الذكري تحقيقاً لمصالحه الذاتية ولمزيداً من تحقيق الاستقرار المكاني للجماعة.

غير أن البداية الأولى لعملية التدجين كانت مرتبطة بالسلوك الجنسي لأفراد الجماعة والتردد للمرأة، وبقبولها لسلوك الرجل تجاهها جعل منها تسلم زمام المبادرة الجنسية له أولاً، مما مهد الطريق أمام تسلمه لزمام مبادرات أخرى منها التكريس لعلاقة وأدوار اجتماعية دائمة تحدد وفقا لمكونات جسدية في بداية الأمر ثم اوجد منظومة متكاملة من العلاقات والأدوار الاجتماعية.

فلقد كان لمملكة الحيوان دوراً في عملية التقسيم الاجتماعي للعمل فمحاولة تقليد الإنسان للسلوك الحيواني لاسيما السلوك الجنسي جعل من المرأة جسداً شهوانياً مستسلماً للرجل غير مقدم أو مباشر في العملية الجنسية، فالأنثى منتظرة لمن سيأتي لمغازلتها لتتمكن من إشباع رغبتها والأخرى، فالنساء هن اللواتي يهبن وهن اللائي يستسلمن. في حين أن الرجال، على العكس من ذلك، يأخذ من وعليهم أن يجهدوا لينالوا حظوة النساء وأن يتحلوا باللطف والطيبة إن هم أرادوا كسب الود (2/ ص47)، أما الرجل فقد مثل إليه ذلك جزءاً مهماً في ربط السلوك الممهد للجنس بعمليات الصيد والحصول على فريسة فقد كان الربط رمزياً بين العملية الجنسية والصيد

وأنهم كانوا يمارسون الجنس قبل خروجهم للصيد بوصفه فعلاً سحرياً يعود عليهم بالربح (2/ ص47)، وكون الجسد الأنثوي استسلم للطبيعة الحيوانية ووافق على تقليدها زاد ذلك من تدخل الجسد في تحديد المهام المنوط بالأنثى والرجل.

6- الاستقرار وتشكل النظم الاجتماعية (الداخلية والخارجية):

صحيح أن الفائض الاقتصادي- كما يرى البعض- بتكونه من الزراعة، وعملية التدجين للحيوانات والطيور، كان عاملاً مهماً في عملية الاستقرار الاجتماعي بل أوجدت مجموعة من العوامل الوحيد في عملية الاستقرار الاجتماعي، للجماعة إلا أنه لم يكن العامل الوحيد فيع ملية الاستقرار الاجتماعي، للجماعة بل وجدت مجموعة من العوامل الأخرى ذات العلاقة، فقد سبق تكوين الفائض الاقتصادي توفر الكوخ بما مثله من عامل الحماية لأفراد الجماعة صغاراً وكباراً، كما لعبت النار دوراً في توفير الحماية، وعملية الطهي للغذاء وإيجاد مذاق مختلف لأنواع من الأطعمة، كما أن عمليات الاستقرار النسبي للجماعات بصورته الدائمة أو المؤقت لعب فيه الجسد دوراً مهماً في الاستقرار من خلال تحديد المقومات الأولى لعملية الاستقرار المكاني والتي كانت بفضل الجسد الأنثوي.

وهي العمليات التي أدت عملية الاستقرار إلى مزيداً من تقسيم العمل الاجتماعي وتحديد الأدوار الذكرية والأنثوية بصورة أكثر وضوحاً من ذي قبل، لكن الصفات الجسدية الأنثوية وقدرات المرأة الخاصة في الحمل

والولادة وعدم تمتع الجسد الذكوري، بتلك الصفات ولعدم معرفته بدوره البيولوجي في تلك العملية، مكن الجسد الأنثوي من الاحتفاظ بجزء هام من دورها المتميز في المجتمع لتحافظ من خلاله على المكانة المتقدمة لها بل كسلاح يستخدم في صراعها مع الجسد الذكوري.

إن عمليات الاستقرار الأولي لأفراد الجماعات، سواء كان مؤقتا أو دائما سارع من زيادة عدد أفراد الجماعات وبالتالي أوجد الشكل الآلي للتكوينات الاجتماعية التي كان من ضروريات استمرارها وجود نظم أو قواعد وأسس أولية لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الجماعة من ناحية، وبين الجماعة والجماعات الأخرى المناوئة لها، وهنا وجد الإنسان نفسه واقفاً أمام جماعتين: أولهما المرأة، أو الجسد الأنثوي في الجماعة والذي وجد نفسه محاصراً بين محاولة التدجين من قبل الرجل في الجماعة وما بين رغبة الجسد الأنثوي ذات الحافظ على ما لديه من مصالح محققة من الضروري الحفاظ عليها فكان لتلك القيم التي صدرت من الرجل بذكاء إلى حدٍ ما مستفيداً من الصفات العقلية لكل من الذكر والأنثى ليتمكن من فرض مزيداً من السيطرة على الجسد الأنثوي وبه تشتد عملية الصراع الاجتماعي داخل الجماعة نفسها فكانت المرأة أكثر شراسة من الرجل ويرجع ذلك لطبيعة التكوين الجسدي للمرأة فهو المطلوب والمرغوب من قبل جميع الرجال والدفاع عنه مناط بالمرأة وحدها، ولوجود غريزة لديها مشبعة بالرغبة والكبرياء وجد لديها العوم في تحفيز مكامن الدفاع والقوة لديها

دفاعاً عن جسدها وحفاظاً على كبرياء الجسد من الانكسار أمام أي رجل لا ترغب به.

أما الاتجاه الثاني... فكان مع الجماعات الأخرى المناوئة له، أما طمعاً في المكان لتوفر بعض المزايا به من المكان الآخر، كتوفر المياه، أو الزراعة، أو الحماية من المخاطر...الخ، وهنا كان لاشتداد حدة الصراع بين الجماعات، كلما كان المكان أفضل من حيث توفر متطلبات العيش بصورة أكثر مثالية وأفضل لأفراد الجماعة.

وبذلك طور الإنسان وسائله الدفاعية الأخرى. كما صاغ مجموعة من النظم والقيم الاجتماعية كوسائل دفاعية للرجل ضد المرأة كإطار داخلي لعملية الحماية وأخذ زمام المبادرة من يد المرأة لفرض مزيداً من عملية السيطرة داخل الجماعة.

إلا أن الزيادة العددية لأفراد الجماعة، زاد من عملية تشكيل وتفرع النظم والقيم الاجتماعية لتشمل مختلف جوانب الحياة، ومعه تشكلت المجتمعات بنظمها وقيمها بل وثقافتها المتنوعة.

7ـ الجسد الألوهي ... عبادة أم استعباد !!!

أ ـ المشاعية المنظمة:

يمكننا أن نستدل من خلال المعطيات التاريخية، على سيطرة الرجل وتدجين الجسد الأنثوي كان من قبل ذكور الطبقات العليا داخل المجتمع،

بحكم الامتيازات التي يتمتع بها أفراد الطبقات العليا داخل المجتمعات، فمقابل الامتيازات التي تحصل عليها المرأة من زواجها برجل من الطبقات العليا وتفضل البقاء في البيت وعدم الخروج دون إذن ولبس الحجاب والذي يقصد به التميز الطبقي الواضح وتزيد من تحديد الملكية الخاصة للجسد الذكوري بصورة تنم عن قوة السيطرة ورغبة في استلاب الجسد الأنثوي.

وإن كان العديد من علماء الاجتماعي والأنثروبولوجيا والتاريخ يؤكدون على أن الفائض الاقتصادي لعب دوراً هاماً في عملية الاستقرار الاجتماعي للجماعات المشاعية.

وفي هذا الفهم صحة نسبية وليست مطلقة، فالاستقرار الاجتماعي للجماعات المشاعية له مرحلتين: الأولى منها مؤقتة بفعل الجسد الأنثوي، أو بسبب الماء، كتوفر شروط الحماية أو الاحتماء من عوامل الطبيعة التي تهدد الإنسان، وهذا النوع من الاستقرار المؤقت زاد من عملية الجمع والالتقاط فكون لدى تلك الجماعات فائضاً، هذا إلى جانب أنه مكن الجسد الأنثوي من عملية اكتشاف الزراعة وتدجين بعض الطيور والحيوانات اللحمة، وبناء الأكواخ، والمحافظة على بقاء النار مشتعلة وكلها عوامل زادت من مخزون الجماعة، من وقت الوفرة إلى وقت الندرة، فكون ذلك مزيداً من الاستقرار للجماعة لفترات أطول وأكثر ومن تكون الفائض، وتوفر سبل العيش للإنسان بنفس القدرة التي تكونت فيه المستوطنات البشرية.

ومن هنا لم تكن عملية الاستقرار نتاج لفائض اقتصادي أولاً، بل مثل الفائض عاملاً لاحقاً للعامل الأول، والذي يعد الأهم في عملية الاستقرار الأولي الذي أدى إلى تكون الفائض كنتاج لعملية الاستقرار، وبالاستقرار تكون الفائض الذي أدى إلى المزيد من الاستقرار بل والثبات في عملية الاستقرار.

فمثل تلك العملية المعكوسة تعمل على بتر الحقيقة المنظمة للتاريخ الاجتماعي للإنسان. والذي يرجع إلى عدم تمكن الباحثين في الإجابة على التساؤل هل الفائض؟ أدى إلى استقرار الجماعات، أم أن الاستقرار كان سبباً في تكون الفائض؟؟.

وهي محاولة في اعتقادنا ترجع إلى قضية الأثر في الأحكام النظرية الجاهزة؟ ومحاولة إخضاع الواقع وتطويعه للنظرية، وليس العكس؟. ليس على المستوى المعاصر بل وعلى التاريخ الاجتماعي ذاته؟.

ولا أجزم القول أن الجسد الأنثوي هو السبب الوحيد في عملية الاستقرار، لكني أستطيع الجزم بأنه عمل على إيجاد أكثر العوامل التي كانت سبب في الاستقرار الاجتماعي، وكان له الفضل في تكوين وإيجاد الفائض ذاته. بل وسبباً في عملية التغيير الاجتماعي في تلك الفترة والفترات اللاحقة.

وبفضل الجسد الأنثوي وجدت عملية الاستقرار، وتمت المحافظة على النار، وتم بناء الأكواخ، ووجد المخزون من الجمع والالتقاط، واكتشفت

الزراعة، ووجدت النظم الاجتماعية التي تنظم العلاقات بين أفراد الجماعة، وبفضله أيضاً بحث الإنسان عن آلهة الكون وسبب الخلق والوجود، ممعن النظرة إليه بالتعجب والدهشة والحيرة تجاه تلك القدرات الخارقة التي يتمتع بها ذاك الجسد إلى تجسيد القوة الروحية والربانية فيه إلى الاعتقاد بأن به في بعض أجزائه لتلك الصفات الدافعة إلى عبادته، وصناعته مجسدات له للعبادة.

وتلك في حقيقة الأمر محاولة من الإنسان لمعرفة من هو المسئول أو المتحكم بهذا الوجود الكوني، ومحاولة منه للبحث عن (الله) وماهيته، بإيمان غير واعي منه لتلك المرحلة من تاريخه على الأرض. من خلال البحث عن العلاقة الجدلية بين كل من الله، الأرض، الإنسان، وماهية تلك العلاقة، والتي تعتبر بحثاً في الذات البشرية، وعن سبب وجوده أصلاً على المكان، وإنما تعد خيوطاً إيمانية غريزية لديه وإن كان غير واع بهذا الإيمان وغير واع بالاعتقاد الرباني كمنظم لهذا الكون.

فما كان منه إلا أن اتجه إلى الجسد الأنثوي كأول المعبودات لقصور عملية الوعي تلك أولاً، وثانياً كون هذا الجسد الواهب للحياة والبقاء والاستمرار للبشرية. بل وصاحب الفضل في عملية التكاثر العددي للجماعة.

8- توازن الدور الجسدي ... العدل الاجتماعي بين الرجل والمرأة :

أ- لقد جمع جسد المرأة كل التناقضات والأضداد في وقت واحد كصفات منعكسة لمجموع التناقضات العاطفية لدى الأنثى من خلال رموز ومجسدات خاصة تمثلت في الرموز الإلهية، آلهة الخير والشر، الحب والكراهية ، السلام والحرب، الخصب والجدب.. وغيرها.

وكان قد نظر الإنسان الأول إلى الجسد الأنثوي بكثير من التعجب والدهشة ولتلك القدرة الخارقة التي يتمتع بها ذاك الجسد كونه واهب الحياة والاستمرار في البقاء على الأرض، لكن النظرة إلى الحمل ذاته من قبل أفراد الجماعة .. على أنه قوى خارقة وقدرة غير متوفرة إلا بجسد معين، الجسد الأنثوي دون سواه.

فما كان منه أمام هذا الاندهاش إلا أن نظر إليه بنظرات متعددة، فتارة اعتقد أنه آلهة، وتارة اعتقد أنه يتماثل مع الأرض، وآخر وسيط مع الآلهة، وأن به جزءاً من الصفات الربانية.. وكل ذلك مرده إلى عدم القدرة أو التمكن من تفسير عملية الحمل والولادة، وأن هذه العملية مشتركة بين كل من الجسد الذكوري والأنثوي، ونتاج لعملية الاتصال الجنسي بين الجسدين. بالإضافة إلى أن متعة الجسد والإشباع الغريزي للجسد بمكوناته المختلفة، لم تكن معروفة لدى تلك الجماعات، مما زاد الأمر تعقيداً لديهم في تفسير الأسباب لذلك كله.

فالمرأة تحس بتحولات أثناء عملية الممارسة الجنسية لا تشعر بها في أوقات أخرى، وكذا الرجل، وفي ذات الوقت لم يتمكن من تفسير الأسباب المؤدية لذلك مما جعل الأمر يبدو وكأنه قوة سحرية خارقة تتقمص ذلك الشعور المرافق للعملية الجنسية. مما كان منها إلا أن جعل الأمر نوعاً من العبادة، والتي لا تخرج في حقيقة الأمر عن عبادة الذات الفردية لديهما، وهي تجريد للجسد الأنثوي من قدراته الخارقة وتحوله إلى مجرد جسد للمتعة، فأصبحت غاوية ومضللة وشريرة ومنحرفة، بل مجرد جسد منذور للدعارة (راجع 2/ ص29) بمفهوم العصر.

***

وتعطينا بعض الكشوفات الأثرية إشارات تدل على أن العصر الحجري مثل مرحلة الألوهية للجسد الأنثوي ومساحة مطلقة لسيطرتها على مختلف الأمور داخل الجماعة، وصار لها مبدأ تصريف العديد من القضايا.

كما مثلت التماثل المكتشفة عن المرأة حتى القرن السادس قبل الميلاد تجسيداً للجسد الأنثوي وتكريس لتمايزه عن الآخر...الخ. فتماثيل المرأة المكتشفة حتى القرن السادس قبل الميلاد كلها تجسد الجسد الأنثوي من خلال قدرته على الإخصاب، والعطاء المستمر لهذا الجسد وقدرته على تمثل ذلك دون سواه.

ويعد أقدم تمثال جسد فيه الإنسان من الفخار اكتشف حتى الآن، وقام بصنعه الإنسان البدائي، في أحدث فترة من العصور الحجرية القديمة كان يمثل المرأة (7/ ص16) ويرجع إلى القرن التاسع قبل الميلاد، تم التركيز فيه على مؤخرة الجسد الأنثوي ومقدمته، أي ما يعتقد أنه سبب وجود الإنسان وبقائه واستمراره. فيه تجسيد لتمتع هذا الجسد بقدرات خاصة وخارقة لا توجد في جسد آخر، مما يؤكد الاعتقاد بوجود الصفات الإلهية في الجسد الأنثوي مكانها العضوي التناسلي لدى المرأة يبدو بروزه من خلال المؤخرة، والثديين ـ كما قدمت المرأة على (هيئة امرأة حبلي أو أم تضم إلى صدرها طفلها الصغير، أو عارية الصدر تمسك بثديها وبكفيها في وضع عطاء، أو ترفع بيدها باقة من سنابل القمح باسطة ذراعيها في وضع من يستعد لاحتواء العالم (6/ ص 25).

بينما أقدم تجسيد لإلوهية المرأة يرجع إلى القرن السادس قبل الميلاد، وقد اكتشف في الأناضول وفيه (تتربع المرأة في حالة الوضع، على كرسي ذي مسندين على الجانبين، ويمثلان حيوانيين، تستند قدماها فوق جماجم بشرية، في الوقت الذي يبرز من بين فخذيا رأس، (7/ ص81). وفي هذا تجسيد واضح لعملية التناقض والأضداد، والحياة والموت والإخصاب والجدب. وهو أيضاً تجسيد لإلوهية المرأة من خلال تكوينها الجسدي ومسئوليتها عن مصادر الحياة والموت في آن واحد.

ويمكن أن نستدل أيضاً على أن بداية تأليهه المرأة كان مع القرن الخامس والسادس قبل الميلاد. فلقاء السماء بالأرض، هو لقاء جسدي لدى تلك المجتمعات نتاجه الإخصاب أو الحياة. ولقاء الجسد الذكري والجسد الأنثوي لقاء جسدي أيضاً يماثل ذلك اللقاء (السماوي بالأرض) نتاجه الإخصاب واستمرار الحياة. ومنه اعتبر الجنس تعبد وإشباع الجسد الأنثوي إرضاء للآلهة، وما يؤكد لنا ذلك اكتشاف بعض التماثيل في المعابد لأوضاع جنسية، ومنها مشاهد رقصات حول حيوانين في حالة ممارسة جنسية (راجع 7/ ص18)، تجسيد وامتثال لطاعته.

**

لكن دوام ممارسة الجنس بين الجسدين مع التوقف لفترات زمنية، أوجد استدلال بأن للجسد الذكوري دور في عملية الإخصاب فجسد ذلك قيمة للجسد الأنثوي بالإنجاب باشتراكه مع الجسد الذكري، لتكون ذلك من العوامل المساعدة في عملية الاستلاب للجسد الأنثوي، وتعميق فرص التدجين من قبل الذكر أكثر فأكثر.

**

إن مزيداً من المعرفة والتجسيد لدور الجسد الذكري في عملية الإخصاب كان يقابله مزيداً من ترسيخ تلاشي دور الجسد الأنثوي... وامتلاكه للصلات الإلوهية والقدرات الخارقة إلى مجرد إناء للحفظ، لما يمنحه

الجسد الذكوري. وهو ما جسدته أم الذلقاء في هاتين البيتين من الشعر، تعاتب زوجها الذي غضب منها لإنجابها الإناث:

ما لأبي الذلقاء لا يأتينا وهو في البيت الذي يلينا

يغضب إن لم نلد البنينا وإنما نعطي الذي أعطينا

فكان لذلك دوراً في تدني مكانة المرأة في المجتمعات التقليدية وما فقدانها للصفات الجسدية الخارقة والإلوهية المتميزة من الناحية الاجتماعية وسقوط ذلك من المفهوم الثقافي، إلا عاملاً مهماً في انحدار قيمة الجسد الألوهي، ليتحول إلى مجرد جسد خاضع تدريجياً لسلطة الجسد الذكوري.

**

لقد أخذ تدجين المرأة من قبل الرجل عدة مراحل وأشكال متعددة من العمل الدءوب والمثابرة المستمرة، وما صفات الإلوهية المتناقضة والمتداخلة إلا جزءاً هاماً من عمليات متعددة لفهم طبيعة التكوين النفسي والتركيب الجسماني لذلك الجسد.

ب ـ **آلهة الإخصاب:**

رمز الجسد الأنثوي بآلهة الإخصاب كونها واهبة الحياة والاستمرار وتحديداً، بل رمز إليه كونه رمزاً لبقاء البشرية على الأرض وقدرته على الإنجاب المستمر دون الرجل، وبالمقارنة الرمزية بين كل من الأرض

وقدرتها على الإنتاج المستمر- الإنجاب- والمرأة، كان ذلك سبباً في عبادة المرأة والرمز إليها بصفتها إله، أو أنها تمتلك صفات إلوهية بقواها الخارقة. وإن كانت تلك العبادة في فترة متأخرة من تاريخ البشرية إلا أنها امتداد لرؤية انثروبولوجية متعلقة بالقدرات الخاصة لكل من الجسد الأنثوي والجسد الذكوري في تأكيد بقاء الإنسان واستمراره على الأرض، وأياً من الجسدين له الدور الأكبر في عملية الاستمرار.

**

ففي الألفي الثالث والثاني ق.م والتي نعتقد فيه أن الجسد الأنثوي صار مجرد جسد متوازي في الصفات مع الجسد الذكوري، وأنهما مجرد جسد بيولوجي لا يمتلك أياً منهما صفات تميزه عن الآخر سوى الأنثوية والذكرية كصفات تمييز لكل جسد عن الآخر.

**

والمرحلة الأولى والتي جسد فيها إلوهية الجسد الأنثوي، والذي ترجعه بعض المصادر إلى الألف الخامس قبل الميلاد واستمرت حتى الألف الثالث ق.م. وبحسب الإشارات التاريخية والأنثروبولوجيا فإن الألف الثالث ق.م كان أشد قسوة على المرأة كجسد أنثوي، بانتفاء الصفات الإلوهية عن الجسد وصفات التميز مما جعل من الجسد الذكوري يشدد من عملية التدجين للمرأة ويفرض عليها شروط أكثر قسوة.

ففي المرحلة الثانية والتي تتداخل مع الأولى زمانياً إلى حدٍ كبير ويعتقد أنها استمرت بحسب المصادر حتى نهاية الألف الرابع قبل الميلاد سيطرت بالفعل القدرات الخاصة التي يمتلكها الجسد الأنثوي وعدم قدرة الجماعات على تغيير معرفة أبعاد ظاهرة الحمل والولادة. حتى نهاية الألف الثالث قبل الميلاد ظلت المرأة تحافظ على مركزها المتقدم داخل الجماعة.

لكن المرحلة الثالثة .. والتي تخللت الألف الثاني ق.م فتعد بحسب المصادر حالة التوازن الاجتماعي الأمثل في العلاقات بين كل من الجسد الأنثوي والذكوري، وثمل قانون حمورابي تلك العملية المتوازنة بينهما صورة واضحة لذلك بإفراده لكثير من المواد القانونية الخاصة بالمرأة.

لكن مع نهايتها انحدر الوضع الاجتماعي للجسد الأنثوي من الإلوهية إلى كونه مجرد جسد مؤنث فقط، مقابل جسد آخر مذكر، وبالتالي تساوى الجسدان بالصفات البشرية والخلقية مثل بقية الكائنات الأخرى في هذا الكون، والتي يلزمها لعملية الاستمرار أن تكون من ذكر وأنثى.

وبهذه المعرفة تشكلت نوعاً جديداً من العلاقات بين كل من الجسد الأنثوي والذكوري، ولكن في إطار امتلاك زمام المبادرة من قبل الجسد الذكوري، ليحدد معالمه ويرسم طرق سير واستدلال تلك العلاقات، وفي هذا يشير الملك السومري أدروك أجيتنا عام 2300ق.م تقريباً في إحدى خطبه إلى أن المرأة كانت تأخذ أكثر من الرجل أما الآن فلا (7/ ص81). ما يعني

تحول في زمام المبادرة إلى الرجل بدلا عن المرأة، أي أن مرحلة التدجين الجسدي للجسد الأنثوي وصلت إلى المرحلة النهائية منه مع هذا الإعلان.

وحسب علمنا نجد هذا بداية لفرض نظم اجتماعية تمارس عملية تدجين المرأة بصورة قهرية، فمع حكم الملك- أوروك اجينا- لسومر فرض قوانين خاصة تنظم علاقة الرجل بالمرأة في إطار اجتماعي تتحول فيها السيطرة لصالح الجسد الذكوري.

وفي عهده أيضاً تم وضع نظم تحمي المرأة التي سقطت من حماية الرجل "فمنع التعدي على الأرامل، اللواتي فقدن بعولتهن وبالتالي المعيل والحامي، كما عمل على تقليص نفوذ رجال الدين في استغلال النساء الفقيرات داخل المعابد (7/ ص82).

إن مرحلة التحول الاجتماعي من النظام الأموي إلى النظام الأبوي في العلاقات الجسدية ظلت متداخلة، فبعد أن كان جميع أفراد الجماعة لا يعرفون آبائهم إلا أنهم يعرفون أمهاتهم، صار جزءاً كبيراً منهم يعرفون من آبائهم ومن هي أمهاتهم، وبالمقابل مجموعة أخرى تسير وفق النظام السابق الأمر الذي جسد معهم نوعاً من التمفصلات البنائية داخل تلك المجتمعات، فلسفياً وراء تكريس النظام الأبوي لسائر نحو سيطرة الرجل ومزيداً من تدجين المرأة، منح أصحاب الطبقات الأولى مركزاً اجتماعياً متميزاً وصفات طبقية عالية داخل المجتمع، بينما منح الآخرون صفات طبقية دنيا داخل المجتمع، وأضيفت قيم اجتماعية تزدري كل الأفراد. والممارسة لتلك

الأعمال تكرس وضعاً طبقياً دونياً لهم. كتجسيد الأنساب وحفظها، واختصاصهم بأعمال ذات شأن اجتماعي تعلي من مكانتهم وتحقق لهم أدوار اجتماعية متميزة. بالإضافة إلى منح أنفسهم صفات ألوهية وربانية لا يحصل عليها العامة من أفراد المتجمع، بالإضافة لعوامل أخرى دينية. مما عجل من عملية الانتقال من المجتمع الأمومي إلى المجتمع الأبوي، وبسرعة وساعد على ذلك امتلاك الرجل لأمر المبادرة في فرض النظم والمعايير الاجتماعية داخل المجتمع، واستمناء المرأة للوضع الاجتماعي الجديد الذي أزاح عنها عدد من الأعباء الاجتماعية ليتحملها الرجل على عاتقه جعل الفرصة مواتية وممهدة لعملية الانتقال من المرحلة الأمومية إلى المرحلة الأبوية، أي الانتقال من سلطة الجسد الأنثوي إلى سلطة الجسد الذكوري.

9 ـ الجسد الأنثوي في النظم الاجتماعية القديمة المستقرة :

ترتبط النظرة إلى الجسد بصفاته البيولوجية لكل من جسد الرجل والمرأة والأدوار التي حددت من خلال تلك الصفات لكلا الجسدين. فالصفات البيولوجية للأنثى تحددت من خلال عملية الاختلاف بين كل من الذكر الذي تحدد معه الدور البيولوجي والجنسي للذكر والمتمثل في بروز العضو الذكري بشكله القضيبي ليتمكن من اختراق جسد الآخر (الأنثى) والولوج داخل العضو البيولوجي للأنثى للمرأة، لتحقيق اللذة الجنسية لكل من الطرفين من خلال الاحتكاك المؤدي إلى زيادة في التمثل الجسدي وتهيج

لبعض الأعضاء الجسدية في مناطق الاستمتاع الجسدي الجنسي. ومن ثم تحقيق البقاء أو الحفاظ على النوع في هذا الكوكب.

ومن خلال التحديد البيولوجي لكل من الذكر والأنثى في الأعضاء الجنسية، رافق كل منهما مجموعة من الأعضاء الجسدية المساعدة لذلك، حتى يكتمل الدور المناط بكلى الطرفين فالأنثى يبدأ العضو الجنسي لديها بتلك الفتحة المستقبلة للذكر وبعمق معين حتى تتمكن من استقبال القضيب والتعامل معه وفق الدور البيولوجي المنوط بها والمحدد بالحفاظ على النوع البشري لذلك فاللذة الجنسية لديها تتبنى المظهر السطحي الجسدي للعضو الأنثوي، أما المتعة الجسدية فتمثل في الإيلاج الكلي وبالوصول إلى مناطق الاستمرار والبقاء.

الأمر الذي جعل من الأنثى تمتلك صفات أخرى وتميزها عن الآخر كالثدي والرحم، بهدف تكريس الدور المناط بها واتساع الفتحة الأنثوية لتسهيل خروج الأطفال، ووجود الدورة الشهرية إعلاناً بتخليق البويضة، وكلها صفات لا توجد بالطرق الأخرى لعدم وجود دور خاص بهذه العملية سوى التلقيح فكان عضوه الذكري من الطول ما يكفي للوصول إلى العمق لحدوث ذلك، ومن السماكة ما يبعث اللذة لدى الأنثى وسد جزء من الفراغ الأنثوي.

لذا لا نجد للرجل بروز للثديين أو اتساع للورك، أو كبر في الحوض وهي من الصفات المكملة للدور المناط بجسد الأنثى.

**

في المرحلة الحيوانية من البدائية ارتبطت الممارسة الجنسية بالتقليد لممارسة الحيوانات المماثلة ومما عزز ذلك أن الإنسان كان يسير على أربع مماثل لسير الحيوانات، فتشير الشواهد إلى أن عملية الإيلاج كانت تتم من الخلف بصورة مماثلة لما تقوم به الحيوانات، وبالوقوف على الأطراف.

ويعد الجسد الأنثوي أول من استمتع بالجنس وشعر باللذة الناجمة عن العملية الجنسية، ففي مرحلة التحول من السير على أربع إلى وقوف العمود الفقري للإنسان والسير عمودياً، وعندها أصبحت المرأة "لا تقوم بالعمل الجنسي على نحو أعمى، إذ أصبح باستطاعتها أن تشعر باللذة وأن تتمتع بالمشاهدة، فلم تعد مثل الرجل تخضع آلياً للغريزة الجنسية" (2/ ص22).

**

وتشير الأديان السماوية إلى أن الجسد الأنثوي مجرد جسد تابع للجسد الذكوري .. وفي هذا تشير التوراة إلى أن الرب قال "لا يحسن أن يكون الإنسان وحده، فلأضعن له عوناً يناسبه"، وفي موضع آخر "وأما الإنسان فلم يجد لنفسه عوناً يناسبه" وفي هذا وضوح بالإشارة إلى أن الجسد الأنثوي مجرد تابع وعوناً للرجل أي تابعاً له.

**

والخطيئة ليست خطيئة تفكير أو تصرف، أو استنتاجات عقل، أو خطيئة أكل وإنما خطيئة جسد تجاوز الفعل المرسوم له إلى الفعل المحرم- الخطيئة- والتي صارت فعل محرم في تراثنا الإنساني.

إن ما وقع فيه آدم وحواء، إنما هو خطيئة جسدية، اندفع إليه الجسد الذكوري بفعل الإغواء الصادر من الجسد الأنثوي" لم يكن البادئ في اقتراف الخطيئة بل المرأة هي التي إغوته، لقد كانت المحرض فبالتشجيع منها فقد الرجل براءته واضطره ذلك إلى التخلي عن نعيم إقامته، لقد سحرته فتوجب عليه أن يتحمل أعباء المسئولية ليس عنه، بل عنها أيضاً. وفي المقابل بات على المرأة- حواء- أن تذعن لخدمته وتخضع لرغباته في أي وقت يشاء (2/ ص25).

وفي هذا تفسير لقضية تقسيم العمل وتحديد مهام خاصة بالجسد الأنثوي وأخرى خاصة بالجسد الذكوري، ومنها تلبية رغبات الجسد الذكوري في الإشباع الجنسي الذي استطابه الرجل مع الأنثى أكثر فأكثر مما جعله غير محدد في عملية الإنجاب مثل سائر الكائنات، بل متعة دائمة وإشباع مستمر باتجاههما جسدياً بصورة دائمة.

**

أما في بابل فقد وضعت مجموعة من الشروط تحدد العلاقة بين كل من المرأة والرجل وتنظم العلاقة الاجتماعية داخل المجتمع، والتي حددت

العلاقة من خلال ما عرف بقانون حمورابي، أو من خلال مجموعة من النظم والقوانين الاجتماعية المتعارف عليها آنذاك.

فعلى الجسد الذكوري أن يتقدم للخطبة وأن يعطيها مهراً وتنتقل إلى سكنه لتتشارك زوج المستقبل سكنه قبل إجراءات الزفاف. وفي حالات يمكن للرجل أن ينتقل إلى سكن المرأة أو إلى دار أهلها في حالات معينة كأن تكون قاصراً، أو أن في ذلك شرطاً من أبيها.

وفي هذا دلالات واضحة على عملية التدخل في الأنماط الاجتماعية ما بين بقاء الأنماط التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع الأمومي وظهور أنماط حديثة خاصة بالمجتمع الأبوي وتداخل النمطين معاً يجسد من خلال صراع المعايير في عملية استلاب الجسد الأنثوي من خلال تدعيم وتقوية البنية الأبوية في سيطرة الجسد الذكوري على الجسد الانثوي.

وان كان البعض من الباحثين يعتقدون ان قانون حمورابي منح المرأة حقا متقدما في المجتمع، وهو غير صحيح. فقانون حمورابي عمل على صياغة التدجين للجسد الأنثوي ومحاصرته بمزيد من الاستلاب وتحديدا الأدوار الاجتماعية المتقدمة للرجل والمستلبة للمرأة من خلال قواعد التدجين القانونية في قانون حمورابي. فتلك القواعد القانونية التي صيغت لا تمنح الجسد الأنثوي حقا متقدما في المجتمع بل تكرس عملية التبعية للجسد الذكوري وبأشكال متعددة.

لكن الزوجات الخائنات للعلاقة الزوجية، يتعرضن للموت، ويعوض الزوج المخدوع، كما أعطاه الحق في طلاق المرأة العاقر، ويكون من حقها بعد ذلك العودة إلى دارها أو البقاء في منزل الزوج، وعلى الزوجة الثانية في حال البقاء أن تغسل أقدام الزوجة الأولى (2/ ص77).

وفي حال رغبتها العودة إلى منزل أهلها تصبح تحت وصاية الأهل "الأب، أو الأخ، أبناء العم" والذي يعطي الوصي حقوق خاصة في الوصاية يكون من حقه بيع أو رهن المرأة، بل يكون من حق الأبناء أيضاً القيام بذلك. وفي هذا تكريس للنظام الأبوي بصورة مطلقة. وفي حال لم تكن متزوجة وليس عليها وصي، كالأب والأخ وابن العم، فلها الحق في اختيار الزوج المناسب ممن يتقدم لها.

**

وتظهر في هذه المرحلة نوعاً من التمايز الطبقي في التعامل مع الزوجات، أو التمييز بين الأجساد الأنثوية، فالجسد الخاص بالأنثى الحرة يكون من حقها الاشتراط على الرجل عدم إشراك امرأة أخرى معها. أما الجسد الخاص بالمرأة غير الحرة فلا يكون من حقها الاشتراط بذلك، "فلا يحق للرجل الزواج بأكثر من امرأة حرة، إذا كانت هذه المرأة قوية البنية وقادرة على الإنجاب" (7/ ص88).

والمرأة الحرة لا يحق لها الخروج من منزلها دون إذن من زوجها، وإن خرجت فعليها بضرب الخمار، وهو ما كان مسموح لها دون سواها من النساء. أما إذا كانت المرأة شريفة ولا يعيبها شيء واعتاد زوجها الخروج من المنزل جريا وراء المغامرات وحط من قدرها فهي غير مذنب في نظر القانون، وإن أتت بالبراهين على سوء معاملته يعاقب الرجل بحرمانه منها. لكنها تعاقب إذا عكرت صفو الحياة الزوجية بسلوك مخالف للآداب بالغة القسوة والصرامة فإذا تبين أن المرأة مذنبة، وإذا تركت منزل زوجها، أو اختلست مالاً، أو أهملت زوجها.. فإنه يلقى بها في النهر... (2/ ص93).

**

وفي حال تنازل الزوج عن مكانته داخل الأسرة طواعية فيمكن لها أن تصبح رأس العائلة، وإذا ترملت أو غاب عنها زوجها لفترات طويلة يصبح لها الحق في البيع والشراء، والحصول على قروض، واستخدام الإجراء في زراعة الأرض، وكذا تبني الأطفال.

*لكنها منحت المساواة في بعض الجوانب أمام المحاكم وفي الإدعاء وتقلد مناصب القضاء والحكم بمختلف درجاته.

وفي هذا السلوك تجاه المرأة تكريس لمزيد من التعامل مع جسد المرأة وليس مع المرأة، ونزوعاً لرواسب الماضي في امتلاكها لصفات غير بشرية في بعض من هذا الجسد، بل ومزيداً من تدجين قسري للمرأة وتأكيد

تبعيتها الأنثوية للذكر، وتجسيداً لصناعة لقيم العيب الاجتماعي المستقبلية داخل المجتمع من خلال إكساب الجسد الأنثوي صفة التحريم والتحليل الاجتماعي لمحدداته الأنثوية واعتبارها ملكية خاصة ليس للرجل كرجل بل للرجل كجسد ذكوري يمتلك الآخر، وفيه تغير للأدوار الاجتماعية والمهام، من ناحية ثانية يلاحظ تساوي الجسدان في الصورة الجسدية في الحقوق والواجبات بعيداً عن صفات الذكورة والأنوثة باعتبارها أجساد بشرية لا وجود فيها لصفة الامتلاك.

**

أما وضع الجسد الأنثوي في ظل قانون حمورابي أصبح ملكاً خاصاً للجسد الذكوري وهو ما وصلت إليه المرأة في قمة من الاستلاب الجسدي وتحولها إلى أداة تابعة للرجل أو ملكية خاصة له كجسد أنثوي يمتلكه الرجل وانتقاء كافة الصفات الخارقة والألوهيات لذلك الجسد المعبود في حقبة زمنية سابقة، والتي كان الرجل يتودد إليه ويطلب منه الرضاء والخير والحب والنصر في الحرب والسلام والمطر.

كما فتح قانون حمورابي للرجل الحق في استخدام القوة ضد المرأة لطاعته والانصياع لأوامره وتلبيتها لرغباته، وصار من حقه بيعها، وتحويلها إلى أمة لدى من اشتراها من الزوج، ومن حقه إعدامها إذا وجدها متلبسة بالخيانة له مع رجل آخر.

لقد حافظ الجسد الذكوري على تفوقه وصان ذلك بشرائع دينية تؤكد دونما أي منازع حقه في الحكم والسيطرة (2/ ص26)، على الجسد الأنثوي، ولم يعجز عن إيجاد الحيل المناسبة، لإزاحة المرأة الآلهة عن موضعها، فهو إما بزواجها برجل ونقل اختصاصها تدريجياً إليه، أو بتجاهلها نهائياً وكأنها لم تكن السيدة الأولى، المنجبة للآلهة والبشر في بدء التكوين الإنساني للمجتمع البشري (7/ ص13).

**

لكن في أشور ونظراً لتحريم الجسد الأنثوي واعتباره ملكية خاصة بالذكر لا يجوز التصرف بها من قبل الآخرين أياً كانوا حتى وإن كانت صاحبة الجسد نفسها، فلا يحق لها الزواج بآخر أو إشراك رجل آخر في ذلك الجسد، فمنع عنها الزواج بأكثر من رجل، وإن كان يسمح بذلك في الحالات التي يغيب فيها الزوج ويترك بعده أولاد لا عائل لهم وفقد الأمل في معرفة أين هو عندها يكون من حق المرأة الزواج. لكن إذا حدث وظهر الزوج، أو مالك الجسد الأول يكون من حقه استرداد ما سلب منه بفعل النظم القانونية التي هدفت إلى المزيد من تأصيل عملية التدجين للمرأة، وتأكيد تبعية الجسد الأنثوي.

المراجع

* حكمة من قبل اتحاد المؤرخين العرب مجلة الباحث العربي.2014م.

1-أروى الاخفش، عمل وإنتاج المرأة غير المنظور وعلاقته بدورها ومكانتها في المجتمع اليمني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء كلية الآداب، قسم الاجتماع.

2-بول فريشاور، الجنس في العالم القديم، ترجمة فائق دحدوح، دمشق، دار نينوي، 1999م.

3-عبد الله الشيبة، مكانته المرأة في اليمن القديم، مجلة البحوث، جامعة تعز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دورية محكمة، ع 1، 1998م.

4-عبد الفتاح شحاته، قصة المرأة، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1982م.

5-علي القيم، المرأة في حضارات بلاد الشام القديمة، ج1، ط1،

6- فراس سواح، لغز عشتار ، دار علاء الدين،

7- وحيد خياطة ، المرأة والالوهية،

تأثير التعليم

على الحراك الاجتماعي في اليمن

الإهداء

إلى كل الذين يعلون بأنفســـهم

العلو لله وحده

تقـديم

د. عبد العزيز المقالح

لا يمكن البدء بالحديث عن كتاب صديقي الدكتور عبدالله معمر أستاذ علم الاجتماع المشارك بكلية الآداب جامعة صنعاء، دون الإشارة إلى الإهداء الذي يتصدر الكتاب وهو:

"إلى كل الذين يعلون بأنفســـهم ... .. العلو لله وحده "

لما يوحي به هذا من دلالات بعضها معلوم من سياق الحال، وبعضها الآخر مسكوت عنه. فمع الاعتراف، بل الإيمان بأن العلو الحقيقي في كل الحالات هو لله وحده، فإن محاولة العلو بالنفس عن طريق التعليم واكتساب أكبر قدر من المعرفة بالمال، أو بالنسب أو بالمنصب؛ يعد علواً مقيتا، وبنقضه الله والخلق أجمعين. وما الحراك الاجتماعي، وهو جوهر هذا الكتاب العلمي إلاّ جهاد في السمو بالمستويات المتدنية ماديا وثقافيا وروحيا الى المستويات الأعلى.

وليست المرة الأولى التي يخصني فيها الصديق الدكتور عبدالله معمر بقراءة كتاب له قبل أن تدور به عجلة المطبعة، ويخرج للناس، لذلك لا يسعني إلاّ أن أقدر له هذه الثقة، وأشكره على أنه أخرجني من محيط اختصاصي الأدبي إلى مجال أشتاق كثيرا إلى الاقتراب منه، والتفاعل مع أبحاثه الموضوعية القائمة في أغلبها على البحث الميداني، وعلى استقراء

الواقع بعيدً عن الخيال والارتجال. وهي صفة إيجابية يمتاز بها علماء الاجتماع الذين يتابعون كلَ كبيرة وصغيرة في حياة المجتمعات، ويقدمون عنها توصيفا علميا يساعد على تغير أوضاعها والارتقاء بها نحو الأفضل.

المؤشرات المحورية التي تدور حولها أفكار الكتاب بالغة الأهمية لاسيما في بلادنا، حيث ما تزال للعشوائية دور كبير في رصد المتغيرات ورسم مؤشرات النمو ومخرجاته. وما يبعث على الأمل أن هذه الدراسة العميقة تؤكد من خلال الجداول والإحصائيات أن الحراك الاجتماعي في بلادنا تجاوز مراحل الثبات والجمود، وأثبت فاعليته وجدواه بتأثير التعليم الذي عم المدن والقرى؛ ودخل مضارب البدو المتصحرين، رغم كل ما يعتريه من سلبيات وتخلف في المناهج. يضاف إلى ذلك التفاؤل بالمؤشرات التي تؤكد على قرب انحسار الأمية، وعلى وجه التحديد في الأوساط العمرية الصغيرة بخاصة، وما تكشف عنه من تنام للحراك الاجتماعي، في الواقع اليمني عن طريق إحداث التغيير الحقيقي في البنى الاجتماعية، وما تقتضي من ضرورة تطوير التعليم والارتقاء بمستوياته، والعمل الجاد على تحقيق مبدأ الزامية التعليم ومجانيته؛ ليحقق بذلك هدفاً من أهم أهداف الثورة اليمنية.

تحية للصديق الدكتورعبدالله معمر على جهده العلمي ومتابعته الدؤوبة لظواهر المجتمع اليمني ومتغيراته. كلية الآداب ـ جامعة صنعاء 2007/11/17م

أولا

مدخل:

يعد التعليم من أهم المؤشرات الاجتماعية التي تعمل على تغيير بنية المجتمعات القائمة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، من خلال إفراز طبقات وفئات جديدة داخل المجتمع، وتحديد مساره وفقا لمعيار التعليم، والتدريب المهني والفني، ونوعية الأعمال التي يقوم بها الأفراد.

وإذا كان حجم المتعلمين في المجتمع يحدد الملامح العامة للبنية، فإنَ نوعياتهم تحدد أشكال الفئات والطبقات الاجتماعية أيضا، ومدى تأثيرها في الواقع الاجتماعي.

والتعليم بصفة عامة أداة فاعلة داخل المجتمع لإحداث الحراك وكسر حالة السكون والثبات الاجتماعي للمجتمعات التي لازالت خاضعة لسيطرة البنية التقليدية.

ففي حالة مجتمعنا نجد التوسع في نشر التعليم أفرز لنا واقعا مغايرا للحالة التقليدية التي كان عليها المجتمع اليمني قبل 1962م. والذي لم يتجاوز عدد الخريجين ثمانين فردا (13/ص109) آنذاك.

ويكتسب التعليم أهمية خاصة ومؤثرة في عملية الحراك الاجتماعي في اليمن منذ منتصف الخمسينيات عندما بدأ الإمام أحمد في إرسال بعض الطلاب للدراسة في العراق. وكان عددهم 60 فرداً. وفي العام 1961/60م

وصل عدد الطلاب إلى 1020 طالبا جميعهم من الذكور، كانت الغالبية منهم في مصر وبعض البلدان الاشتراكية، وقد وقف هؤلاء إلى جانب التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أكسب ثورة 1962 النجاح.

إن تعاظم أعداد المتعلمين حتى الآن إنما ينعكس بصورة واضحة على البنية الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، ويعمل على تشكيل بنية حديثة تتخذ من التعليم معياراً رئيساً في تصنيف وتفسير طبيعة هذه البنية، بل ويتدخل في تشكيل هذه البنية ورسم معالمها ومحدداتها الثقافية والاجتماعية والطبقية.

وبالرغم من ارتفاع نسبة الأمية لاسيما في صفوف الإناث، وضعف الالتحاق والاستمرارية في المدارس، لا يجعلنا نتجاهل طبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية، الذي كانت عليه قبل الثورة والتي شهدت تغيرا واضحا في المجال العلمي والتعليمي، حيث امتصت المدارس عددا كبيرا ممن كانوا يعدون من قوة العمل داخل المجتمع، وهو الأمر الذي ينعكس جلياً على موضوع الإعالة وتأخر سن الزواج، والمساواة بين الرجل والمرأة، وانخفاض معدل الخصوبة، وحجم الأسرة، ووسائل تنظيم الأسرة، وكذا الوعي الاجتماعي والثقافي بشكل عام (14/ص144).

إن المنطلقات السابقة جعلتنا نحدد إطارنا البحثي بمحاولة التعرف على تأثير التعليم على الحراك الاجتماعي، وذلك من خلال مجموعة من

الأبعاد تم اختزالها ببعدين أساسيين هما: مجموعة الأبعاد الاجتماعية، والآخر مجموعة الأبعاد الاقتصادية.

الهـــدف:

الكشف عن تأثير التعليم على الحراك الاجتماعي في المجتمع اليمني! ويمكننا العمل على تحقيقه من خلال الإجابة عن: ما العلاقة بين عمليات الحراك الاجتماعي والتعليم؟ وللإجابة على ذلك تم وضع استمارة استبيان مكونة من (20 سؤال) مغلقة تم تطبيقها على عينة متساوية العدد في كلية الآداب والعلوم بمعدل مائتين استمارة للإناث في الكليتين ومائتين للذكور الأمر الذي قلل من حجم العينة إلى 400 مبحوث نظراً لعدم توفر الدعم المالي اللازم من قبل الجامعة. مما جعلنا نتصرف وفق إمكانياتنا المحدودة.

وفي تحليلنا لمجموع البيانات تم استخراج عدة جداول قمنا بالمزج بينها وبين التحليل العام للآراء والأفكار السابقة فيما يتعلق بالتعليم ومناقشته مع عدة مفاهيم وعوامل أخرى تلعب دوراً في التأثير السلبي أو الإيجابي على البنية الاجتماعية للمجتمع اليمني.

إن المعطيات الميدانية قد كشفت لنا وجود تأثير قوي للتعليم على عملية الحراك. ولكن من الضروري أخذ في الاعتبار أن عينة الدراسة عينة في مرحلة التحصيل العلمي الجامعي، بمعنى أننا قمنا بأخذ رأى المتعلمين في المتعلمين، وفي اعتقادنا أن هذا الاستبيان لو طبق على فئة أخرى غير الفئة

المحددة لأعطت نتائج مختلفة وربما مغايرة، بالإضافة إلى أن الأحداث السياسية والعسكرية في صعدة حاليا قد يكون لها دور في التأثير على إجابات المبحوثين في تحديد مراكز بعض الفئات سيما فئة " السادة" كشريحة اجتماعية تقليدية، كما أن تعاظم دور المجالس المحلية كسلطة محلية، تقوم ببعض الادوار التي كان يقوم بها شيخ القبيلة. أما ما يتعلق بالسؤال (السابع عشر) في استمارة الاستبيان، والذي طلب من المبحوث وضع رقم تراتيبي للفئات المذكورة من (1 -14) حسب أهميتها فقد وجدت أمامنا عدة خيارات للتحليل. إلا أن الأنسب كان جمع الإجابات من 1- 7 بصورة مستقلة عن الإجابات من 8 - 14، ثم قمنا بجمع الإجابات من 8 - 14 بشكل مستقل أيضاً عن السابق ليتحدد معنا بصورة تلقائية ترتيب الفئات حسب عدد الأصوات التي حصلت عليها الفئة المذكورة والذي معه تحدد مركز كل فئة من الفئات المذكورة. وكنا في دراسة سابقة قد أشرنا إلى أن بنية المجتمع اليمني لا تزال حالياً في مرحلة التخلخل، فالبنية التقليدية لا تزال في حالة من القوة والسيطرة داخل المجتمع اليمني.

وفي ذات الوقت ظهرت فئات جديدة لا تزال في حالة نمو متصاعد ولم تأخذ مكانتها بصورة كاملة، إذ ارتفع عدد الحاصلين على المؤهلات العلمية، وتزايدت وسائل نشر الثقافة، عمل على إحداث حراك اجتماعي أتاح التحرك مهنيا لبعض الفئات (8/ص100)

ثانيا

الأبعاد الاجتماعية لعملية لحراك الاجتماعي

إن التعرف على طبيعة الحراك الاجتماعي عبر الأساليب والمعايير التقليدية لم تعد ذات بعد هام وفعال في ظل التطور الاجتماعي والاقتصادي التى تشهده اليمن في الوقت الراهن. بل دخلت معايير جديدة صارت تشكل أهم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تتدخل في إحداث الحراك الاجتماعي في إطار الفئة أو الطبقة الاجتماعية ذاتها أو في تحديد علاقتها بالاخرى. ويعد التعليم من أكثر المعايير التي تتدخل في إحداث الحراك الاجتماعي أهمية، وتثبت لنا الوقائع لبعض المجتمعات حدوث تغيرات في بناءاتها الاجتماعية ما بين صعود وهبوط لبعض الفئات والطبقات الاجتماعية داخل المجتمع من خلال العملية التعليمية (راجع 9/ص152). وإن كانت اليمن قد حققت إنجازات كبيرة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي خلال العقود الماضية، الا أنها تواجه مشكلات عدة أيضا اجتماعية واقتصادية، ومنها معدلات الأمية المرتفعة وتدهور نوعية التعليم وبطء البحث العلمي والتطور التقني، وضعف القاعدة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوسيع رقعة الفقر وزيادة معدلات البطالة، وكلها عوامل ناجمة عن الحالة التعليمية.

**

لذا نجد أنفسنا ملزمين بالاعتماد على معيار التعليم كمتغير أساس في عملية الحراك الاجتماعي في اليمن نتيجة ظهور فئات وشرائح اجتماعية حديثة يمكن من خلال معرفتها استقراء التصنيف الطبقي في اليمن حاليا. اذ تشير بعض الدراسات الى أن التعليم عمل على نشوء فئات اجتماعية جديدة مثل الضباط العسكريين، المثقفين العصريين، العمال المأجورين، ويرى قائد الشرجبي ان هذه الفئات يتحدد مكانتها بناء على تلقيهم ثقافة وتعليم حديثين، وأنهم لايرثون مهنتهم عن آبائهم (راجع 12/ ص278).

وفيما يخص المثقفين العصريين فان ـ الشرجبي ـ يرى أنهم أولئك الذين تلقوا تعليما عصريا حديثا، متوسطا أو عالياً. أما أصولهم الاجتماعية فإنها متباينة، اذ خرجوا من عدة شرائح اجتماعية (السادة، القضاة، المشائخ، كبار الملاك، التجار وأغنياء الفلاحين بل والفقراء منهم (12/ص283، 13/ص 299). ويعد هذا دليلا واضحا لنا على أن التعليم يعمل على تغيير الوضع الاجتماعي للأفراد، بدمجهم في وضع جديد يتحدد بحسب نوعية ومستوى التعليم للفرد، بعيدا عن المكانة التقليدية التي قدم منها، الأمر الذي تتساوى فيه مكانة الجميع وفقا لمعيار التعليم، دون النظر إلى الأصل الطبقي الذي قدم منه، شأن كل المجتمعات الحديثة والمعاصرة.

فارتفاع عدد الحاصلين على المؤهلات العلمية، عمل على إحداث حراك اجتماعي، أتاح التحرك مهنيا لبعض الفئات، وكان بديلا عن الثبات

النسبي المرتبط بحصر بعض الفئات في إطار مهن معينة لا تتيح لها بسهولة أن تتحرك من مكان الى آخر، أو من شريحة إلى أخرى (8/ص100). ويوضح لنا الجدول الآتي (رقم1) حجم التعليم في منتصف الخمسينيات، بينما الجدول رقم (2) يبين حجم التعليم ومؤسساته فى الفترة الحالية، الأمر الذي يؤكد أن التعليم عمل على إيجاد فئات وشرائح جديدة في المجتمع اليمني لم تكن موجودة من قبل، كما يعزز استنتاجات بعض الباحثين حول ظهور فئات وشرائح اجتماعية جديدة لم تكن موجودة من قبل.

جدول رقم (1)

نوعية التعليم	عددالمؤسسات	عددالفصول	عدد التلاميذ
الابتدائية	688	2095	38653
المتوسطة	4	14	3468
الثانوية	1	9	228
التعليم الديني	16	–	1766
التعليم الفني والعالي	–	1	41
معهد تكوين الموظفين	–	1	20
المدرسة العليا	1	3	80
طلاب مبعوثون	–	–	500
الإجمالي	710	2123	44756

التعليم في اليمن منتصف الخمسينيات من القرن الماضي (المصدر محمد سعيد العطار ص103)

ويعد التعليم ومجانيته الذين فرضا بعد الثورة وحتى الآن، من الأسباب والعوامل التي عملت على التحاق أعداد كبيرة من الطلاب

بالمدارس ظلت تتزايد سنويا، من الأسباب التي عملت على إحداث حراك طبقي واضح المعالم يتجه نحو هدم البناء الطبقي التقليدي، وإيجاد أساس جديد لبناء طبقي حديث يقوم على تدخل العامل الاقتصادي، والتعليم الذي ينشق منه، بكل الأبعاد والمتغيرات الناجمة عن مستوى التعليم، والدخل، والمهنة، ومستوى الوعي، وطريقة التعامل مع بعض القضايا الاجتماعية، من أهم الانعكاسات المباشرة عن المستوى التعليمي.

جدول رقم (2)

البيان	عـــــــدد المؤسسات	عدد الفصول	عدد التلاميذ
عام	9166	97688	2788281
أساسي ديني	663	13331	378882
مهني	16	122	7099
عام	215	10322	374483
ثانوي ديني	659	2195	58799
مهني	9	116	4229
جامعات حكومية	7	----	147181
الإجمالي	10735	123774	3758954

يبين عدد الطلاب فى جميع المراحل التعليمية (المصدر كتاب الإحصاء السنوي 2000)

**

والتعليم من حيث علاقته بالتخلف الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع يعد سببا ونتيجة في آن واحد، فالتخلف سبب لانتشار الأمية، والأمية سبب للتخلف. وهي ـالأميةـ أحد معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأحد معوقات دمج الأفراد لاسيما الفقراء، بالتنمية وتطوير مهاراتهم التى يمكن أن تساعدهم في الحصول على عمل وتخلصهم من الفقر، وبالتالي أحد الأسباب للفقر، والذي يقاس به عملية الحرمان البشري من التعليم (راجع 10/ص90).

بلغت نسبة الأمية على مستوى اليمن 47.2% من مجموع سكان نفس الفئة (10 سنوات فأكثر)، منهم 29.8% ذكور، و 70.2% إناث. وفقا لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر عام 1999م، حوالي 68% تقريبا، ومثلت نسبة 60% بين البالغين في الأسر الفقيرة، و 53% بين الأسر غير الفقيرة، بينما تشير الخطة الخمسية الثانية (2001 - 2005) الى أن العدد المطلق للأميين في الفئة العمرية (15 سنة فأكثر) قد ناهز 4.6 ملايين يمثلون 62.7% من السكان في تلك الفئة، وتتفاوت بين الإناث والذكور (82.8 ، 43.1) (16/ص 247).

جدول رقم (3)

الفئات العمرية	ذكور	إناث
14 – 10	36,9	59,0
39 – 35	34,3	83,3
+ 65	93,4	99,7

توزيع الأمية بحسب الفئات العمرية

(المصدر 10/ص151)

ومن الجدول رقم (3) نجد أن ارتفاع معدل الأمية فى اليمن من الأسباب والعوامل التي تعمل على إعاقة عملية الحراك ويوسع من أعداد الفئات الدنيا في المجتمع، كونه لايفتح مجالا أمام صعود الأفراد لفئات أعلى بسبب الأمية، أو لعدم الحصول على قدر من التعليم يتيح لهم الالتحاق بمهن تمكنهم من الانتماء لفئات اجتماعية تعتمد على نوعية ومستوى التعليم لأفراده. ويلاحظ أيضا الارتفاع فى نسبة الأمية كلما ارتفع العمر، الأمر الذي يمنحنا تفسيرا لبطئ عملية الحراك لارتباط الأنشطة الاقتصادية والمهن المدرة للدخل بمستوى التعليم ونوعيته.

**

كما أن تدني مستوى الدخل وزيادة حالة الفقر في المجتمع، قد أثقل كاهل الأفراد في الإنفاق على التعليم، وهو الأمر الذي يزيد من حالة التسرب ويوسع من عملية انتشار الأمية، مما يعيق إحداث حراك اجتماعي، ويفقد التعليم دوره الهام بوصفه وسيلة للصعود الاجتماعي ويصبح وسيلة لتكريس التكلس الاجتماعي، وليس غريبا أن يقترن ارتفاع نسبة الأمية بارتفاع كافة مؤشرات التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في البلدان النامية، ومنها اليمن (14/ص243) لذلك يعد التعليم العامل الأكثر أهمية لقضية التطور الاجتماعي والاقتصادي، وخلق تنمية شاملة وحقيقية في المجتمع. وكسر هذه الحلقة يأتي بالدفعة القوية المخططة والواعية لأهمية ونوعية التعليم، مما ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على الحراك الاجتماعي والطبقي داخل المجتمع، بل وعلى مختلف أبنية المجتمع، والتعليم يرفع من مستوى دخل الأسرة، ويخفض من نسبة الإعالة، ويوسع من فرص العمل. (انظر في هذا 9/ص 156 - 159).

وفي دراستنا اتضح أن من يرون أن لارتفاع الدخل دوراً في عملية تغير المكانة الاجتماعية للفرد مثل 82 حالة أي 41% لدى طلاب (كلية الآداب) ذكور بينما رأى الإناث 44% من مجموع الحالات المدروسة ويبين الجدول الآتي (رقم 4) علاقة ارتفاع الدخل بتغير المكانة الخاصة بالفرد.

جدول رقم (4)

البيان	العدد	النسبة%
نعم	170	85
لا	29	14.5
بدون	1	0.5
الإجمالي	200	100

يبين العلاقة بين ارتفاع الدخل وتغير المكانة

ـ حسب رأى عينة الدراسة ـ على مستوى كلية الآداب

بينما يوضح الجدول رقم (5) نسبة الفارق بين كل من نسبة الإناث إلى نسبة الذكور في كلية الآداب في نفس الكلية "الآداب".

جدول رقم (5)

البيان	ذكور	إناث
نعم	82	88
لا	17	12
بدون	1	–
الإجمالي	100	100

يبين موقف الذكور والإناث من الدخل وتغير المكانة على مستوى عينة كلية الآداب

أما طلاب كلية العلوم فقد وصل العدد إلى83 حالة بالنسبة للذكور أي بنسبة 41.5%. بينما كان رأي الإناث 79 حالة مع تغيير الدخل المرتفع للمكانة أي بنسبة 39.5% وبصورة عامة فإن من يرون بتغير المكانة الاجتماعية للفرد بواسطة الدخل يصل إلى 162 من المبحوثين أي بنسبة 81% بالنسبة للذكور والإناث، على مستوى كلية العلوم، ويوضح الجدول الأتي (جدول رقم 6) ذلك.

جدول رقم (6)

	العدد	النسبة %
نعم	162	81
لا	34	17
بدون	4	2
الإجمالي	200	100

علاقة الدخل بتغير المكانة لدى عينة العلوم(ذكور وإناث)

بينما يوضح الجدول رقم (7) نسبة الفارق بين كل من نسبة الإناث إلى نسبة الذكور على مستوى عينة كلية العلوم.

جدول رقم (7)

	ذكور	إناث
نعم	83	79
لا	17	20
بدون	-	1
الإجمالي	100	100

يبين موقف الذكور والإناث في كلية العلوم من علاقة الدخل بتغير المكانة

وإذا كان الدخل المرتفع كما يرى المبحوثون ذكوراً وإناثا يعمل على تغير مكانة الفرد داخل المجتمع فإن ذلك يعد مؤثراً واضحاً على أن المعايير التقليدية التي اعتمد عليها الباحثون في ترتيب الفئات أو الشرائح الاجتماعية في المجتمع اليمني.

ويعمل على تغيير القيم والعادات والتقاليد واستبدالها بأخرى أقل تخلفا وأكثر واقعية وموضوعية. والتعليم يجعل الأفراد أكثر وعيا بقضاياهم الاجتماعية وأكثر تنظيما لشئون حياتهم المعيشية، والتزاما بالشروط الصحية في الحياة العامة وأكثر قدرة على تغيير مجالات العمل، مما يجعل الفرصة أكبر لتغيير الانتماء الطبقي للفرد. إذ يسمح بالانتقال من مهنة إلى أخرى ويفتح آفاقا جديدة وإمكانيات واسعة لرفع مستوى المهارة والخبرة (15/ص126) للفرد. ويعد المستوى التعليمي للفرد ونوعيته من المحكات الهامة التى تحدد وفقها مكانة الفرد الاجتماعية ضمن التدرج الهرمي للطبقات والفئات الاجتماعية داخل المجتمع.

وإذا كان المستوى التعليمي للفرد يحدد وضعه الطبقي، ويتيح له الحراك والتنقل من فئة لآخرى، فإن الانتماء لبعض الفئات الاجتماعية يقف عائقا أمامها في الالتحاق بالتعليم ومتابعته، وتعد الفئات الهامشية في المجتمع اليمني دليلا واضحا على هذا.

**

فقد أوضحت بعض الدراسات التي عملت مؤخرا، من قبل اليونسيف، والمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل أن احتلال المهمشين مكانة اجتماعية متدنية بفعل استناد التصنيف الاجتماعي على الأسس الوراثية، فقد أصبحوا يمثلون فئة اجتماعية محبطة، يائسين من إمكانية أى تغيير اجتماعي يغير من أوضاعهم ومكاناتهم (17/ص19) الاجتماعية. وان كانت نسبة 51.6% من الأسر المبحوثة (في الدراسة المشار إليها) تعتقد أن تعليم الأبناء الهدف منه تغيير أوضاعهم الاجتماعية.

إن فرصة تغيير المكانة الاجتماعية بالنسبة للفئات الهامشية من خلال التعليم، أمر غاية في الصعوبة من وجهت نظر أفراد هذه الجماعات، الأمر الذي يكرس فكرة التكلس الطبقي لبعض الفئات الاجتماعية. وهو في الاساس تكلس نفسي يتمثل في الوعي اللاشعوري لأفراد هذه الجماعات بالدونية، والقهر الاجتماعي المرتبط بالمكانة الاجتماعية، هذا الشعور أصبح جزءا من التركيب النفسي والثقافي والسلوكي لأفراد هذه الجماعات، حتى أصبحت جزءا من التكوين الذاتي لهم، لذلك نجد الوعي الواضح بأهمية التعليم بالنسبة لتحسين الوضع الاقتصادي لديهم فقط دون الاجتماعي، الأمر الذي يجعلهم لا يتطلعون إلى تحسين مستواهم الاجتماعي والمعيشي بشكل عام، فهم يشعرون برفض الآخرين لهم، هذا الشعور جعلهم لا يحاولون العمل على تغيير واقعهم.

التعليم وتقليص الفوارق الاجتماعية:

يرى طلاب كلية الآداب أن التعليم يعمل على تقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية إذ يصل إلى 154 حالة من الحالات المبحوثة مجتمعة بنسبة 77% بينما وصل من أجابوا بنعم من طلاب كلية العلوم إلى 164 حالة أي بنسبة 82% من الحالات المبحوثة. الأمر الذي معه تزداد أهمية التعليم في إحداث عملية الحراك الاجتماعي داخل المجتمع.

ويلاحظ أيضاً وجود تقارب في تحديد أهمية التعليم بالنسبة للحراك على مستوى النوع الاجتماعي، فالذكور في كلية الآداب بلغ من أجابوا بنعم (84) حالة، أي بنسبة 42% بينما الإناث وصلن إلى (70) حالة أي بنسبة 35%.

وبالنسبة لكلية العلوم فقد مثل الذكور (86) في حالة أي بنسبة 43% بينما الإناث وصلن إلى (87) حالة أي بنسبة 39%. ويشير الجدول الآتي إلى ذلك.

جدول رقم (8)

	كلية الآداب		كلية العلوم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
نعم	84	70	86	78
لا	14	28	14	20
بدون	2	2	0	2
الإجمالي	100	100	100	100

التعليم وتقليص الفوارق بين الطبقات(الفئات)

ويعزز استنتاجنا هذا تلك الدراسات التي أجريت في وقت سابق حول عزوف أبناء بعض الفئات الهامشية عن التعليم والذي أرجع الأسباب إلى العوامل الاقتصادية من حيث عدم توفر المال اللازم للإتفاق على التعليم 43.93% وعدم تناسب العائد من التعليم مع الانفاق عليه 45.19%.

إن إحجام الأطفال الهامشين عن التعليم، إنما يرجع لأسباب اجتماعية تتعلق بالمكانة التي يحتلها أصحاب هذه الفئات والنظرة الدونية التي ينظر إليهم بها من قبل بقية أصحاب الفئات الآخرى، وهو الأمر الذي يسبب للأطفال مضايقات، على المستويين الاجتماعي والنفسي.

ويبدو أن العامل الاقتصادي هو السبب الاساسي وراء احجام هذه الفئة عن تعليم أبنائها، اذ يعتقد 70% منهم أن عدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم سبب في عدم تدريس أبنائهم (انظر 2/ص117). إذ ترى 90.5% من الأسر أن تحسين الوضع الاقتصادي هو الهدف من تعليم أبنائها.

فالعائق الأساسي لعملية الالتحاق بالتعليم والاستمرار في مواصلة الملتحقين بالدراسة لتعليمهم، وعدم التسرب يرجع إلى العامل الاقتصادي أو الفقر وعدم قدرة الأسر على تحمل نفقات التعليم، إذ تشير النتائج إلى أن 89.12% من الأسر الهامشية ترى أن العامل الاقتصادي سبب في الحد من إلحاق الأطفال المهمشين بالعليم الأساسي (7/ص24). بينما يرى 56.34% من الاسر الهامشية التي شملها البحث أن عدم القدرة على تحمل نفقات التعليم، والاحتياج إلى العائد المالي من التسول والعمل سبب في إخراجهم من المدارس.

ففي الدراسة التي قامت بها منظمة (أوكسفام) على تجمعاتهم في صنعاء وجد أن أقل من 4% منهم قد أكملوا المرحلة الابتدائية، وأقل من 1% وصلوا إلى مراحل أعلى، بينما لم يصل أحد إلى المرحلة الثانوية (2/ص117).

إن الفقر يعم تجمعات الأخدام، فهم يعيشون في مساكن عشوائية في المناطق الحضرية لا تتوفر فيها شروط الإسكان ولا يمتلكونها بشكل قانوني، وتنعدم فيها الخدمات الأساسية. ومعدلات البطالة عالية، وموارد الأسرة لا تفي بالحاجات الاساسية، ويعد إرغام الأسر لأطفالها على العمل جزء أساسي لزيادة دخلها عن طريق التسول (راجع2/ص117)، مما يجعله سببا فى العزوف عن التعليم، أو إنتاج وإعادة إنتاج الظاهرة، الفقر يؤدي الى العزوف عن التعليم، وعدم التعليم يؤدي إلى الفقر.

في الوقت الذي نجد الجدول رقم (9) يشير إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي للفئات الهامشية الأخدام، المزاينة، يغير من نظرة المجتمع لهم. اذ وصل من أجابوا بنعم من طلاب كلية الآداب 127 حالة منهم 73 حالة من الذكور، و 54 حالة من الإناث، بينما بلغ من أجابوا بنعم من طلاب كلية العلوم 123 حالة منهم 68 ذكور، و55 حالة إناث ويوضح ذلك أهمية النظام في نفس المكانة. النظرة الاجتماعية تجاه تلك الفئات والشرائح التي كان ينظر إليها بالدونية. كما أن ارتفاع نسبة الإجابة بنعم في صفوف الذكور لدى كل من طلاب كلية العلوم والآداب مثل هذا الاتجاه فارتفاع الوعي والتحرر من بعض القيم التقليدية عند الذكور كان نسبياً وارتفاع نسبة من أجابوا بنعم ويرجع تدني إجابة الإناث في كلا الكليتين أي سيطرة أنماط الثقافة التقليدية عليهن، والتي تعد جزءاً من ثقافة الأسرة المفروضة على الفتاة.

جدول رقم(9)

	كلية الآداب		كلية العلوم	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
نعم	54	73	55	68
لا	45	22	43	28
بدون	1	5	2	4
الإجمالي	100	100	100	100

العلاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي للفئات الهامشية

" الأخدام، والمزاينة، والقشامين" ونظرة المجتمع لهم.

الحراك الاجتماعي والتعليم:

الحراك الاجتماعي أو الانتقال الاجتماعي، هو حركة الفرد من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى أعلى أو أوطئ من الطبقة الأصلية التي كان ينتمي إليها سابقا، وعملية الانتقال الاجتماعي توجد في المجتمعات المفتوحة التي تسمح للأفراد بالنقلة الاجتماعية من مركز اجتماعي إلى مركز آخر لكن نقلة الفرد الاجتماعية فى المجتمعات المغلقة، إنما تعتمد على المراكز أو الدرجات الوراثية التى أصلها الآباء والأجداد كما هو

الحال في النظام الطبقي الطائفي (الكاست) والنظام الطبقي القانوني (الأسبتت) (1/ص90-93).

والحراك الاجتماعي هو التحرك من شريحة لشريحة أخرى، ومن حيث التطبيق تكون الحركة عادة من جماعة مهنية إلى جماعة أخرى، ويقع الحراك في نطاق تنظيم هرمي أو متدرج، ويكون عادة صعودا أو هبوطا، رغم أن بعض الحراك يكون على شكل حركة بين تجمعات تقع على مستوى واحد وبعضهم الآخر يسوده الغموض، خصوصا حيثما تؤدي التحولات في البناء المهني إلى التشكيك في التدرج الاجتماعي المستقر للمهن.

وقد يأخذ الحراك صورة فردية أو جماعية، وتعتبر حركة الأفراد (أو العائلات) من الأشكال النمطية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، بينما يشير الحراك الجماعي إلى حركة الجماعات الفرعية العشائرية في الهند ـ مثلا ـ طلبا لمعاملة تتناسب وأعضاء العشيرة الأعلى التي تنتمي إليها، واللترقية الجماعية للعمال في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي.

ويشير الحراك بين الأجيال إلى حركة الفرد استنادا إلى المركز الاجتماعي الذي يشغله الوالدين (عادة يتم مقارنة الابن بالأب). كذلك يشير الحراك بين الأجيال إلى حركة الفرد استنادا إلى المركز الاجتماعي الذي كان يشغله خلال (العمل) وغالبا ما تقارن المهنة الحالية بالمهنة السابقة. وفي هذا الصدد يعتبر مجال الحركة (قصير، متوسط، طويل) من الأمور

التي لهما أهميتها أيضا رغم أن الاحتمالات هنا تتصل بعدد المستويات في نموذج التدرج المستخدم، ودرجة الانفتاح والانغلاق داخل البناء ككل أو جزء معين منه. والانتقال أو الحراك الاجتماعي لا يحدث الا بعد حصول الفرد على قسط من التعليم، والحصول على التعليم إنما يحتاج إلى جهود ومثابرة ويستغرق وقتا لا بأس به.

والفوارق الاجتماعية لا تقع بين أفراد المهن المختلفة فحسب بل تقع أيضا بين أفراد المهنة الواحدة، لاسيما إذا كانت المهنة تتطلب مهارة وكفاءة كبيرتين. وتحتاج إلى خبرة وممارسة تستغرق سنوات طويلة مرتبطة بالتعليم.

وتحدد المنظمات البيروقراطية عادة الضوابط والنظم التي ترسم ظاهرة الانتقال من فئة إلى أخرى، أو في نفس الفئة. ويعد العمر والخبرة من أهم هذه الضوابط التي تحدد المركز الوظيفي للفرد (ونادرا ما يحدث العكس).

ويشير روبرت ميرتون في كتابه (النظريات الاجتماعية والبناء) إلى أن هناك حواجز بنيوية تمنع وقوع الانتقال الاجتماعي لاسيما عندما يؤدي الدور القيادي والفاعل في تحديد المنزلة الاجتماعية للفرد. غير أن الانتقال الاجتماعي يكون على نوعين أساسيين، هما: الانتقال الاجتماعي العمودي، والانتقال الاجتماعي الأفقي.

أما الانتقال الاجتماعي العمودي فهو ظاهرة اجتماعية تعبر عن عملية ارتفاع، أو انخفاض الفرد من الطبقة أو الفئة الاصلية التي كان فيها إلى طبقة أعلى، أو أوطأ كانتقال أو حركة أسرة العامل من الطبقة العمالية إلى الطبقة الوسطى بعد تحقيقه بعض المنجزات الثقافية أو العلمية، أى أن عملية الانتقال الاجتماعي العمودي هي العملية التي ينتقل فيها الفرد من مركز اجتماعي عال إلى مركز منخفض، أو العكس. وهذه المراكز التي ينتقل إليها الأفراد تكون ذات قيم ومقاييس وسمعة اجتماعية معينة. أما العوامل المسؤولة عن عملية الانتقال، أو الحراك الاجتماعي العمودي، فهي كالآتي:

1 - التغير في كمية الطلب على المراكز الاجتماعية التي تتطلب قدرا من الخبرة والمهارة الفنية يتغير المجتمع وتحوله ماديا وحضريا وتكنولوجيا. والتغير هذا يدفع العديد من الأفراد إلى التدريب والتأهيل على الأعمال الجديدة التي يحتاجها المجتمع، الأمر الذي يمكنهم من تحقيق النقلة الاجتماعية العمودية.

2 - التغير في الأشخاص الذين يعرضون المهارات والخبرات الفنية والعلمية والمهنية. فأصحاب المراكز المهنية، والوظيفية العلياء لا يستطيعون الحفاظ على مراكزهم هذه إلى ما لانهاية لسبب المنافسة التي يتعرضون لها من قبل المهنيين الآخرين وبسبب تعرضهم للهرم والموت.

وهنا يتغير أصحاب المراكز القدماء ويحل محلهم أشخاص جدد وهذا يؤثر في تعجيل ظاهرة الانتقال الاجتماعي العمودي.

أما الانتقال الاجتماعي الأفقي فعادة ما يكون سائدا في المجتمعات المنغلقة والتي لا تسمح بانتقال الفرد إلى طبقة، أو فئة أعلى من الفئة التي وجد فيها بفعل الانتماء الأسرى، أو وراثته للمركز عن الأب.

التعليم والعمل:

إن مستوى تعلم الفرد يحدد طبيعة ونوعية المهنة التي يمارسها، وبطبيعة الحال نجد أن كثيرا من المهن حاليا والمستمدة من التعليم، والتدريب الفني والمهني، لم تكن موجودة ضمن قائمة الأعمال في اليمن في الستينيات، وإن وجدت فإنها عديمة التأثير (مهنة الطب، والتعليم، والهندسة بكافة أشكالها، المحامون، والمحاسبون ....الخ). وهي مهن تقوم أساسا على حصول الفرد على قدر من التعليم.

وإذا كان التعليم يعد مفتاحا للتقدم والتطور وطريقا للخروج من نفق التخلف والجهل والفقر والمرض والتبعية السياسية والاقتصادية، ويعتبر المرتكز الأساس للأمن القومي الذي من خلاله تتمكن الدول من تحقيق سيطرتها (4/ص63) وتقدمها، فإن انخفاض عدد المتعلمين وزيادة حالة الأمية من الأسباب التي تدل على التخلف الاجتماعي، والعكس فإن ارتفاع معدلات التعليم يدل على مدى النمو والتقدم التي وصل إليه المجتمع، كما

أنه أساس في عملية الحراك الاجتماعي وفي تغيير البنية الاجتماعية للمجتمع بكل نظمه وأنساقه الطبقية، والاقتصادية، والثقافية.

وكما أشرنا سابقا، فالزيادة في عدد المتعلمين أوجد لدينا عدة فئات جديدة داخل المجتمع، كما أوجدت شرخا في البنية التقليدية، ارتكزت أساسا على معيار التعليم ونوعية الممارسة المهنية لأصحاب التخصص العلمي الواحد.

وإذا كانت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر قد حددت فئات الفقراء في اليمن بحوالي خمسة عشر فئة نذكر منها الآتي:

1- العاطلون عن العمل.

2- موظفو الحكومة محدودو الدخل، وذوو الاجور المنخفضة في الفئات الوظيفية الدنيا.

3- العمال الأميون.

4- عمال الخدمات في القطاع غير المنتظم/ العمال غير المهرة.

5- عمال النظافة.

6- الأسر التي تعولها النساء.

7- الفئات الهامشية المعطلة (الأخدام).

وبالنظر اليها نجد ان هذه الفئات يعود أسباب فقرها الرئيس إلى تدني مستواها التعليمي أو أميتها. مما يدل على أن مستوى التعليم يفتح آفاقا ومساحات واسعة امام فرص العمل ويوسع من عملية الحراك الاجتماعي بإتاحة الفرص أمام الأفراد في الصعود إلى فئات اجتماعية أخرى، قد لاتتاح له الانتقال اليها دون وصوله للمستوى التعليمي أولا، لاسيما والدلائل تشير إلى أن الحرمان من التعليم يعد عاملا مهما في تقلص فرص العمل أمام الفرد، بل وسببا في العمل بوظائف دنيا، تدر دخلا ضعيفا ويكون الفرد أقل إنتاجا ويعيش في مستوى معيشي منخفض (4/ص65)، ويساعد على انتشار البطالة، التي أصبحت تمثل مشكلة اجتماعية واقتصادية في اليمن نظرا لتزايد عدد الخريجين، وسوء التخطيط في التعليم بما يوازن بين الطلب والعرض. فالتحول الذي حدث في سوق العمل في الآونة الأخيرة قلص من فرص العمل أمام كم الخريجين بطريقة لا تتناسب مع متطلبات السوق. فالسوق اليمنية تعاني من نقص في المهن الفنية المساعدة والحرفية، وتضخم من خريجي الجامعات والكوادر الإدارية إلى حد أصبحت تمثل مشكلة كبيرة يعاني منها الجهاز الإداري الحكومي، في الوقت الذي لايسمح القطاع الخاص باستيعاب أعداد كبيرة، نظرا لإمكانياته المحدودة في القدرة على المنافسة الإنتاجية الأمر الذي يعني عدم إيجاد فرص عمل جديدة يمكنها أن تستوعب كم الخريجين.

**

ويواجه سوق العمل في اليمن تحديات كبيرة من أبرزها النمو السكاني المرتفع والهيكل الفتي للسكان واللذين يؤديان إلى زيادة قوة العمل بمعدلات تفوق النمو السكاني المرتفع أصلا حيث زاد السكان في سن العمل (15 سنة) من حوالي 6،7 ملايين في عام 1995 الى نحو 3،9 ملايين في عام 2000 م كذلك نتج عن تزايد أعداد الخريجيين وارتفاع نسبة غير الملتحقين بنظام التعليم والتدريب ونسبة التسرب بالإضافة إلى توجه الأفراد وبالذات الإناث إلى الانخراط في أعمال لتحسين أوضاعهم المعيشية، نتج عن ذلك زيادة أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل وارتفاع معدلات المشاركة والذي يعد بحد ذاته تحديا أمام مقدرة الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص بشكل أساسي على توفير فرص عمل كافية لاستيعاب المتعطلين حاليا. ويتوقع زيادة قوة العمل بمعدل 3.8% خلال الفترة 2005/2000م، حيث تحتاج إلى حوالي 170 الف فرصة عمل سنويا (16/ ص12).

وبالمقابل فإن سوء التخطيط يعمل على اتجاه الناس نحو التعليم الرأسي، مما يعمل على زيادة عدد الخريجين بحيث لا يستوعبهم سوق العمل مما يضيق من عملية الحراك الاجتماعي، ويؤدي إلى ارتفاع حالة البطالة التي تقدر في اليمن بحوالي 11.5 %، وترتفع في الفئة العمرية (15- 24) إلى 48.4% من إجمالي العاطلين، ويعطينا هذا مؤشرا على أن البطالة تتركز في صفوف الشباب (17/ ص31)، بينما سياسة التخطيط

تعمل على إعادة التوزيع المهني للفرد بما يتيح فرص أمامه لتغيير وضعه الطبقي، ويبرز تأثير التعليم على الحراك الاجتماعي بشكل أكثر وضوحا.

ويؤكد عبد العظيم رمضان في إشارته إلى تأثير التعليم في مصر على اختيار المهن إلى أن التعليم أتاح فرصة أمام المتعلمين في اختيار مهن مناسبة، كان من ضمنها الوظائف بالشركات الأجنبية باعتبارها تفتح لهم آفاقا جديدة (راجع 9/ص 151).

وبشكل عام فإن فشل النظام التعليمي في برامج محو الأمية وضبط عملية الالتحاق بالتعليم ومخرجاته التي لا تلبي حاجة التنمية، ولا تفتح افاقا جديدة للعمل، أو تلبي متطلبات سوق العمل، كلها أسباب تقلل من سرعة الحراك الاجتماعي وتقلل من تأثيرة، بل إنها أسباب تحافظ على حالة الركود، كون الإضافات الجديدة التي يرفد بها التعليم سوق العمل تساعد في تكون فئات جديدة يتزايد حجمها وتأثيرها في الواقع بصورة تفعل الحراك الاجتماعي، وتوجد فئات اشد تأثيرا في بنية المجتمع. وقد أظهر مسح القوى العاملة الذي قام به كل من وزارة العمل والجهاز المركزي للإحصاء، أن 61% من مجموع العاطلين عن العمل لا يملكون أي مستوى تعليمي (أمي، أو يقرأ ويكتب)، مما يدل على كثرة أعداد غير الملتحقين بالتعليم والمتسربين منه، والتي تسعي للالتحاق بسوق العمل. كما يبين ان هناك بطالة مرتفعة بين الأميين. والذي يؤكد لنا أن التعليم يقلل من البطالة ويوسع من فرص الحصول على عمل، كما توصلت الدراسة إلى أن

96.6% من إجمالي العاطلين لم يلتحقوا بأي دورات تدريبية، بينما 3.4% فقط حصلوا على دورات تدريبية، كان الهدف منها لدى 78% إيجاد فرص عمل، أما تحسين الأداء 15.6%، وتحسين الدخل 1.4%، والأسباب الأخرى 5%، مما يؤكد أن البطالة تقل كلما زاد امتلاك الفرد للمهارات العلمية والتدريبية. وليس ذلك فحسب وإنما نوعية التعليم الذي يتلقاه الفرد يعتبر عاملا مهما في التقليل من مدة البطالة، إذ ترتفع نسبة الأفراد العاطلين عن العمل دون مستوى تعليمي (أميين، يقرؤون ويكتبون) إلى نحو 53.7% من إجمالي العاطلين لأكثر من عام في المستويات التعليمية الآخرى (17/ص34).

جدول (10)

	كلية الآداب		كلية العلوم	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
أسرع	8	7	3	3
أفضل	43	44	32.	54
أفضل وأسرع	47	45	59	38
بدون	2	4	6	5
الإجمالي	100	100	100	100

علاقة المؤهل بالحصول على عمل

وينظر المبحوثون إلى الأفضلية في الحصول على عمل أمر أكثر أهمية لديهم وإن كان المؤهل العلمي ونوعيته له تأثير على الأفضلية والسرعة أيضاً. الأمر الذي يؤكد على أن تدني المستوى العلمي وقلة المهارات عند الفرد من الأسباب المؤثرة في زيادة البطالة.

ويزداد الوضع تعقيدا حينما نجد أن الحالة التعليمية للعمالة تعكس قصورا واضحا في المهارات والقدرات العلمية والفنية، اذ تبلغ نسبة الأميين من المشتغلين 48%، وبالتالي فإن فئة العاطلين تواجه صعوبات كبيرة للاندماج في سوق العمل (16/ص 13).

أما بالنسبة لتوزيع البطالة بحسب نوعية التعليم فقد أظهرت نتائج المسح المؤشرات الآتية:

1- إن عدد العاطلين من حملة الشهادات معاهد التدريب المهنية يشكلون 1.2% من إجمالي العاطلين.

2- إن عدد العاطلين في المستوى الثانوي يشكلون 14.6%من إجمالي العاطلون.

3– بينما يصل العاطلين من حملة الدبلوم بعد الثانوية إلى 2.1% من إجمالي العاطلين.

4- وحملة الشهادات الجامعية وما يعلوها تبلغ نسبتهم 4.1% من إجمالي العاطلين. ومن ضمن هذا المستوى يتركز 81.6% من العاطلين في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، و5.1% في تخصصات العلوم التطبيقية والهندسية، و 3.9% في تخصصات العلوم الطبية والدوائية، و 2.2% في العلوم التطبيقية الزراعية. وتتوزع بقية النسب في تخصصات العلوم البحتة (راجع 17/ص32 - 34).

ويؤكد الجدول الآتي (11) أهمية التأكيد على أن التخصص أو المهارة التي اكتسبها الفرد من التعليم تلعب دوراً في الحصول على عمل.

جدول رقم (11)

	كلية الآداب		كلية العلوم	
	إناث	ذكور	اناث	ذكور
التخصصات الأدبية	-	-	1	1
اللغات والكمبيوتر	84	92	78	78
العلوم الدينية والشرعية	2	1	1	1
التخصصات العلمية	37	29	42	20
الإجمالي	123	122	122	100

علاقة التخصص بسرعة الحصول على عمل (نوعية التعليم)

ومنه يتضح لنا أن التخصصات المطلوبة في سوق العمل الأكثر أهمية وقابلية هي التخصصات المطلوبة في تسيير أعمال القطاع الخاص الأمر الذي لم تعد معه القابلية لتلك التخصصات المرتبطة في وظائف الدولة.

وبصورة عامة فإن الأقبال المتزايد على الجامعات بوجه عام، وعلى التخصصات الأدبية والنظرية بشكل خاص، تؤدي إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل من الجامعيين نظرا لمحدودية الفرص المتاحة لهم في الجهاز الإداري للدولة ولعدم تناسب مؤهلاتهم وتخصصاتهم مع احتياجات

القطاع الخاص، مما يعكس هدرا كبيرا في رأس المال البشري وطاقاته المنتجة (16/ص12).

وتدل المؤشرات الإحصائية المشار إليها سابقا، بصورة جلية على أن البطالة تزداد كلما اقترب المؤهل التعليمي للفرد من نقطة الأمية، وتقل كلما كان الفرد أقرب من المؤهلات العلمية والفنية العلياء، أو من تلك التخصصات التي تتطلب مهارة فنية وعلمية، لاسيما تلك المهن التي تكسب الفرد وضعا اجتماعيا جديدا، جراء عملية الحراك الاجتماعي، عكس العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تتسم بالجمود المهني والجمود في الحراك الاجتماعي.

التعليم وحجم الأسرة والصحة:

يؤثر المستوى التعليمي على سلوك المرأة في اتخاذ قرارها المتعلق بالخصوبة والإنجاب ورفاهية الأسرة والصحة، وتتميز الأسر الفقيرة بمعدل وفيات عالية، وحالة صحية سيئة (4/ص66). وتزايد الوعي لدى عامة الأفراد حول المسائل السكانية، في تحقيق تحسن ملموس في مجمل المؤشرات والخصائص الديموجرافية مثل خفض معدل الخصوبة إلى 5.9 مولود حي لكل امرأة، ومعدل المواليد الخام إلى 2.41، ومعدل الوفيات الخام إلى 8.9 حالة وفاة لكل 1000 مولود. وتبين المسوح المتخصصة العلاقة القوية بين مستوى تعليم المرأة ومعدل الخصوبة (16/ص10) حيث

إن ارتفاع مستوى تعليم المرأة، عمل على خفض معدل الخصوبة - إلى الحد المشار إليه -، فالأسر المتعلمة أقل خصوبة من غيرها، كما أن الالتحاق بالمدارس والجامعات، من الأسباب التي تعمل على تأخير سن الزواج والإنجاب، لكل من الذكور والإناث، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض معدل الخصوبة، كما يدفع الأسرة إلى إتباع وسائل تنظيم الأسرة، الأمر الذي يخفض من وفيات الأطفال الرضع، وزيادة العمر المتوقع عند الولادة، (14/ ص240). في الوقت الذي يرتفع إلى 6.9 عند الأميات، كما يرتفع المعدل في الريف حيث ترتفع الأمية عنها في الحضر حيث تقل الأمية في صفوف النساء. إذ تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية في الريف تصل إلى 55% من السكان، وتصل إلى 78.2% بين الإناث مقابل 32.5% بين الذكور، أما في الحضر فتصل إلى 27.3%، وتتراوح النسبة بين الذكور إلى 15.3% من إجمالي الذكور و39.9% للإناث (17/ص23).

**

ومثل هذه المؤشرات تجعلنا نؤكد أن التعليم جزءا هاما في قضية تغير وعي الأفراد تجاه مجموعة من القضايا ومنها القضية السكانية الناجمة عن معدل الخصوبة، والذي بدوره يؤثر على سوق العمل، ومعدل الالتحاق بالتعليم، والصحة والفقر.... الخ. وكلها عوامل ذات تأثير واضح على الحراك الاجتماعي.

ويؤكد الجدول الآتي مثل تلك الاستنتاجات مما يشير إلى أن التعليم تأثيره يتخطئ مسألة انتقال الفرد من فئة إلى أخرى أو من شريحة إلى أخرى إلى أبعاد اجتماعية أكثر أهمية كحجم الأسرة والمباعدة بين الولادات لارتباط ذلك بمستوى الوعي لدى الأفراد ومستويات الدخل وحجم الأسرة ونسبة الخصوبة ...الخ.

جدول رقم (12)

	كلية الآداب		كلية العلوم	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
نعم	78	95	71	89
لا	17	5	21	9
بدون	5	–	8	2
الإجمالي	100	100	100	100

يبين أهمية تنظيم الأسرة

ويوضح الجدول السابق تأثير المستوى التعليمي لكلاء الجنسين من ذكور واناث وعلى مستوى التخصصين أهمية تنظيم الأسرة والتقليل من عدد الاطفال، مما يعطينا مؤشرا الى ان مستوى الوعي لم يعد متأصلا في

بعض جوانبه بالمفاهيم التقليدية، المؤكدة على ارتباط المكانة بزيادة عدد الأبناء.

ويؤكد لنا الجدول الآتي (رقم13) أن غالبية المبحوثين يميلون إلى الرغبة في الإنجاب المتراوح بين 1-3 أطفال، فإناث كلية العلوم أشرن إلى تلك الرغبة (71حالة)، في الوقت الذي تدنت النسبة لدى الذكور الي (53حالة) فقط، وهذا يعطينا مؤشر إلى وجود عامل آخر يتدخل في تحديد تلك الرغبة، والمتمثل في المجهود الذي تبذله المرأة في حمل ورعاية الأبناء، مما يتدخل في الإفصاح عن تلك الرغبة.

في الوقت الذي نجد الأمور معكوسة لدى طلاب كلية الآداب، إذ نجد (69حالة) فقط يرين في تحديد العدد مابين 1-3، بينما عند الذكور ترتفع النسبة إلى(72حالة) مما ينم عن التفكير بحجم المسئولية المالية التي تقع على عاتق الأب في الإنفاق على الأبناء وتوفير متطلبات الحياة أمام تخصص علمي غير مرغوب كثيرا في سوق العمل، وغير مكسب ماديا.

جدول رقم (13)

	كلية الآداب		كلية العلوم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
3-1	72	69	53	71
5-4	10	24	23	15
8-6	6	3	4	4
10-9	2	1	12	-
أكثر من10	5	3	7	3
بدون	5	-	-	7

يبين الرغبة في عدد الأبناء

إن حجم الزيادة السكانية والذي يصل إلى 3.5% سنويا أصبح عائقا أمام فرص العمل، فالزيادة في النمو السكاني يقف عائقا أمام طالبي العمل، والذين يتزايدون سنويا بمعدل150 -170 ألف تقريبا. ويعد حجم الأسرة الرافد الأساسي لسوق العمل، ولكن يقلل من فرص الحصول على العمل أمام ثبات الفرص عند حجم الندرة.

إلا أن بعض العادات والقيم الاجتماعية تؤثر على حجم الأسرة ومعدل الخصوبة والإنجاب، فالنظرة الدونية للمرأة انعكست بصورة مباشرة وغير

مباشرة على الفتيات في سن التعليم، فالكثير من الأباء والأمهات يرين في تعليم الفتاة خسارة وغير ذات جدوى للأسرة، كونها مقدمة على الزواج والانتقال لأسرة أخرى مما يمثل عبئا عليها. الأمر الذي يعد سببا رئيسا في زواج الفتيات في سن مبكر مما ينعكس على حجم الأسرة.

ويشير مسح القوى العاملة إلى الأسباب الرئيسة لترك الدراسة المتعلقة بعدم رغبة الأسرة بالتعليم أو عدم قدرتها على تحمل نفقاته أو العمل من اجل مساعدة الأسرة، اذ تصل إلى 69.7% من إجمالي السكان في سن التعليم الذين تركوا الدراسة، وعلى مستوى الجنس بلغت النسبة 73.7% من إجمالي الإناث اللائي سبق لهن الالتحاق بالتعليم، والذكور 65.1% (16/ص24).

إن تسرب الفتاة من التعليم والعمل على تركه في المراحل الاولي جراء تشجيع الأسرة وعدم قدرتها على تحمل نفقاته أمام حالة الفقر، يدفع الكثير منهن إلى الزواج في سن مبكر مما يزيد من معدل الخصوبة عند المرأة، وزيادة عدد حالات الولادة.

وترتبط حالات وفيات الأطفال بشكل ملحوض بمستوى الرعاية الطبية للأم ومستوى تعليمها، لكن ارتفاع مستوى الأمية في صفوف النساء يجعلهن غير مجهزات تربويا للتعامل مع الحاجات الخاصة بأطفالهن مما يزيد من حالات وفيات الأطفال، والتي تتضاعف ثلاث مرات في المناطق الريفية عن الحضر (2/ص24) حيث تقل نسبة الأمية بين الإناث.

إن النساء المتعلمات في اليمن يملن إلى تأخير زواجهن أكثر من مثيلاتهن الأميات، وإلى أن يكون لهن عدد اقل من الأطفال، وأن يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة. وعادة يفضلن رعاية الحمل وخدمات ما بعد الولادة وتنظيم الأسرة أكثر من الأميات، ونجد تردد المرض على أطفالهن اقل، وبحثهن عن الرعاية للمرض أكثر. وأطفالهن في الغالب يتلقون تحصينا ضد الأمراض وكل هذا يؤدي إلى انخفاض كبير في معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة التي ترتفع إلى أكثر من الضعف بين الأطفال الذين يولدون لأمهات أميات (2/ص24).

والارتفاع في نسبة الأمية يمثل مشكلة صحية كبيرة نظرا لأعبائه الإضافية على جسم المرأة وخطر الوفاة الأكبر الذي يتعرضن له، ونتائجها السلبية على صحة الأطفال الذين يولدون في أوقات متقاربة ومنها أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أعلى بنسبة 136% بين الاطفال المولودين بعد فارق ولادة أقل من سنتين مقارنة بأولئك المولودين بعد فارق 2- 3 سنوات، وترجع الأسباب إلى تدني المعرفة في استخدام وسائل تنظيم الأسرة، فالنصف فقط من النساء يعرفن وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، بينما من يستخدمنا 36%على مستوى الحضر، و16% على مستوى الريف، وحسب المستوى التعليمي بلغت النسبة 33% في صفوف المتعلمات، و 18% بين الأميات (راجع 2/ص36).

ويؤكد الجدول الآتي (رقم14) مثل تلك الاستنتاجات مما يشير إلى أن التعليم تأثيره يتخطئ مسألة انتقال الفرد من فئة إلى أخرى أو من شريحة إلى أخرى إلى أبعاد اجتماعية أكثر أهمية كحجم الأسرة والمباعدة بين الولادات لارتباط ذلك بمستوى الوعي لدى الأفراد ومستويات الدخل وحجم الأسرة ونسبة الخصوبة ...الخ.

جدول رقم(14)

	كلية الآداب		كلية العلوم	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
عام	4	2	5	1
عامين	39	17	37	22
3 أعوام	44	54	40	45
4 أعوام فأكثر	8	26	13	30
بدون	5	1	5	2
الإجمالي	100	100	100	100

الفاصل الزمني بين طفل وآخر

التعليم والدخل:

إن انخفاض الدخل يعد نتاجا للفقر، والفقر دافع أساس لترك التعليم (التسرب) والذي يعيق من سرعة الحراك الاجتماعي. وهناك علاقة بين الفقر والأمية وانخفاض مستوى الدخل، فارتفاع الأمية مظهر من مظاهر الفقر والتخلف (4/ص82). وتعجز اسر كثيرة عن تعليم أبنائها بسبب الظروف الاقتصادية، وان الفقر اضطرها إلى سحب أطفالها من المدارس لعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات الدراسة وتقدر نسبة من هم خارج التعليم بـ47% من الأطفال، و70% من الفتيات، ويعني ذلك اتجاههم إلى العمل، حيث يشكل (عمل الأطفال الذكور) عاملا مهما في زيادة دخل الأسرة وفي توفير الإنفاق على التعليم (4/ص69). خاصة إذا علمنا أن تكلفة تعليم الطفل الواحد لمدة عام دراسي يصل إلى 75،69 دولار أمريكي حسب تقديرات البنك الدولي، وهي تكلفة عالية أمام مستوى الدخل وارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع حجم الأسرة.

وتشير دراسة أجريت في أبين إلى أن 86% من الأمهات المبحوثات وبناتهن أشرنا إلى أن السبب الأساس لترك الإناث للتعليم كان الفقر. أما الآباء فقد أشاروا إلى أن لحاق الأطفال بالمدرسة يسبب لهم ضعوبات مالية. لكن هذا لا يجعلنا نغفل البعد الاجتماعي المتمثل في العادات والتقاليد التي لا تؤمن بتعليم البنات وترى انه أقل أهمية من تعليم الذكور (للمزيد من التفاصيل راجع 2/ ص74-77).

وبالمقابل يزيد التعليم من المساواة في الدخل إذ تبين دراسة شملت 49 دولة أن عدم المساواة في الدخل يمكن تفسيره على أن زيادة معدل التعليم من 10% إلى 60% ترتبط بزيادة في الدخل قدرها 2.8% لأفقر 40% من السكان. وقد يزيد التوسع في التعليم طبعا عدم المساواة، خاصة عن مستويات النمو الدنيا، وكلما تقدمت عملية التنمية أصبح التعليم عاملا مؤديا إلى توازن الدخل (4/ص65). ويتضح من الجدول الآتي "رقم13" أن 172 حالة من المبحوثين في كلية الآداب يرون بأن التعليم يعمل على تحسين الدخل الفردي، وهي قناعات مؤكدة على المستوى الواقعي ومما يزيد من تأكيدها الارتفاع في نسبة الإجابات بنعم في صفوف الإناث 86 حالة وكذا الذكور (86) حالة بالنسبة لكلية الآداب والأمر ذاته لطلاب كلية العلوم إذ تصل النسبة إلى 92 حالة لدى الإناث و 86 حالة لدى الذكور. وهو أمر ذو أهمية. بالنسبة لعينة الدراسة التي تعد في مرحلة التحصيل العلمي والدراسي وتعقد العزم على التعليم في تحسين ظروفها.

جدول (15)

	كلية الآداب		كلية العلوم	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
نعم	86	86	86	92
لا	13	13	11	6
بدون	1	1	3	2
الإجمالي	100	100	100	100

علاقة التعليم بتحسين الدخل

التعليم والهجرة الداخلية:

تعرف الهجرة الداخلية بأنها " الانتقال من مكان إلى آخر ومن قرية إلى قرية داخل حدود الدولة الواحدة (6/ص221) الأمر الذي يعني وجود مناطق داخل حدود الدولة تعد مناطق جذب للسكان وأخرى مناطق طرد وما بين الجذب والطرد توجد مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية يعود إليها السبب في تحديد الدور التي يقوم به الفرد في المكان، ولعل أهم عامل في ذلك وجود "فرص العمل" فكلما وجدت فرص العمل أكثر كلما كانت المنطقة مصدر جذب للأفراد في سن العمل، وكلما قلت فرص الحصول على عمل كلما مثلت مصدر من مصادر الطرد.

ويعتبر الريف من أماكن الطرد للأفراد في سن العمل، نظراً لجمود مصادره، ويمثل قطاع الزراعة بقدرته المحدودة على استيعاب الايدي العاملة المصدر الأساسي "لفرض العمل". وهذا الأمر (عدم وجود تنوع في المهن، واقتصار فرص العمل على الجانب الزراعي فقط)، يقلل من فرص البقاء في الريف لمن هم في سن العمل ويجعل الأفراد يتجهون إلى المدن الرئيسة، أما بهدف البحث عن فرص عمل، أو بهدف التحصيل العلمي الثانوي في المناطق التي لاتوجد بها مدارس ثانوية أو للتحصيل الجامعي، في عواصم محافظات المدن الرئيسة الأمر الذي يجعل الكثير منهم يستقرون بعد ذلك في المدن رافضين العودة للريف. الأمر الذي يحمل معه مجموعة من التغيرات المؤثرة في بنية المجتمع. إن ارتفاع المستوى التعليمي لدى شريحة من سكان الريف يدفعهم إلى الهجرة بحثاً عن وظائف حكومية في المدن غير متاحة في الريف تحقيقاً للطموح وطمعاً في المكانة (6/ص 242).

مما يعمل على إضعاف القطاع الزراعي وانخفاض نسبة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي نتيجة لهذه الهجرات.

إلا أن مزايا الانتقال من الريف إلى الحضر توفير قسم من التعليم وفرص العمل، وتوفير مستوى أفضل للمعيشة، وتوفر الخدمات العامة (6ص223). بالإضافة إلى أن لعملية الاهتمام بالمدن الرئيسة من قبل الدولة بصورة أكبر مثل مصدر جذب للسكان أيضا.

إن تمركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن الرئيسة وخاصة العواصم منها أدى إلى مزيد من الهجرة نحو المدن (5/ص 15).

كما تخلق أيضاً مجموعة من الإشكالات السالبة كالزيادة بمعدل السكان عن الحجم الطبيعي أمام الضعف في عملية الاستيعاب، نقص في حجم العمالة بالإضافة للنقض في المساحة المزروعة، انتشار الأحياء الفقيرة والتجمعات السكانية العشوائية تداخل القيم الاجتماعية وتغير أنماط العلاقات الاجتماعية.

إذ ينظر إليها على أنها مغارة التقدم والرفاهية والعلم في حين أن الريف ينظر إليه على أنه مكان ينتشر فيه التخلف والجهل (5/ ص15). ومعه يسقط الاعتقاد السائد لدى الريفيين أن الهجرة إلى المدن بحثاً عن العمل تخفف من حدة الفقر وتحسن مستوى معيشتهم (5/ ص15) وهنا نلمس معها مجموعة من المتغيرات الاجتماعية المؤثرة على التركيب الاجتماعي للمجتمع تتمثل في الآتي:

1- إن هجرة الريفيين إلى المدن يرافقها تغير في بنية المجتمع وتداخل أنماط القيم الاجتماعية. على كل من مناطق الجذب أو الطرد.

2- التداخل ما بين قيم ريفية حملها المهاجرون معهم وقيم أخرى اعتاد عليها الحضريون. بالإضافة لعوامل الجذب الأخرى كالريف الخاص بالمدينة المتمثل في توفر الخدمات ووسائل الرفاهية ومصادر تنوع الثقافة

كلها جعلت من الحضر أو المدن مصدر جذب (راجع في هذا 5/ص 13 - 14). ومع وجود هذا التنوع يزداد عدد المهاجرين من الريف إلى الحضر الأمر الذي يزيد من حالة الخلخلة في بنية المجتمع ويزيد من انهيار البناء الاجتماعي للمجتمع.

مما يجعل الفرد يعيش في ظل التناقض القيمي. قيم الأسرة التقليدية التي أتت بها من الريف وقيم المجتمع الخارجي المغايرة والذي يفرض قيمه الجديدة على الفرد في ميادين العمل والدراسة والشارع مما يعرض الفرد للمزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية التي لا يستطيع تحملها. لتجسد عملية التفاوت الثقافي الكبير فيما بين سكان المدن، الناتج أصلاً عن تواجد الآلاف من المهاجرين الذين تستقبلهم المدن. وهم يحملون عادات وتقاليد وأنماط معيشية مغايرة (5ص21). لتلك الأنماط التي يعيش في ظلها أفراد الحضر. كما تساهم عملية الانتقال السكاني من الريف إلى الحضر بإعادة توزيع السكان، مما يؤدي إلى زيادة في التعقيد الاجتماعي.

ومن طبيعة الهجرة الخارجية أن يقدم عليها الرجال في سن الشباب من أجل الحصول على فرص عمل أفضل لتحقق لهم زيادة في الدخل واكتساب مهارات جديدة أو مزاولة نوع من النشاط الاستثماري (11ص109).

إلا أن هذه العوامل وغيرها بقدر ما تلعب دوراً في عملية الحراك الاجتماعي إلا أنها عوامل ترتبط أيضاً بصورة شديدة في التعليم، كونه

العامل الأكثر تأثراً على هذه الأبعاد وغيرها، فانتشار التعليم وسهولة الالتحاق به، وتعدد مجالاته في المدن أمرا مهما في جذب العدد الأكبر من الشباب إلى المدن. بحثا عن فرص تعليمية تؤهلهم لفرص عمل أفضل وأسرع. في تغير المهن واتجاه الأفراد إلى البحث عن مهن أخرى غير مهنة الزراعة. وبالتالي فإن أي مهن جديدة توجد في الحضر الأمر الذي يدفع من هم في سن العمل إلى الريف واللجوء إلى المدن أو أي من مناطق الجذب بحثاً عن فرص عمل.

بمراجعة الجدول (16 ، 17) يتضح ارتفاع عدد النازحين من الريف إلى المدن بصورة أكثر وبشكل متسارع فمن ارتفاع نسبة ولادة أباء المبحوثين 78% وأمهاتهم 76.5% في الريف إلى إنخفاض معدل الإقامة بالريف حالياً 19.25% من إجمالي المبحوثين مما يعكس نسبة ارتفاع مستوى التعليم وزيادة في عدد المتعلمين، بل زيادة في ذوبان الحواجز الطبيعية بين الريف والمدن وتكسر في القيم الاجتماعية المكرسة لعملية البناء التقليدي.

ومع الزيادة في عدد المقيمين في المدن يقل التمسك بالقيم التقليدية ومعاييرها.

إن الانتقال للسكان بالمدن والبالغ 21 حالة عند إناث كلية الآداب و51 حالة لدى ذكور كلية الآداب مقابل 19 حالة من إناث كلية العلوم، و54 حالة من الذكور، أمر مؤثر في عملية الحراك الاجتماعي سيما وإن ثقافة البناء

التقليدي السائدة في الريف يصيبها التحلل التدريجي جراء الاحتكاك مع المتغيرات الثقافية في المدن والتي من أهمها ما هو متعلق بمفاهيم البنية الاجتماعية التقليدية في المجتمع .

جدول (16)

	كليـة الآداب		كليـة العلوم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
نعم	51	21	54	19
لا	49	79	41	79
بدون	-	-	5	2
الإجمالي	100	100	100	100

يتبين علاقة السكن الحالي بالمدن لعينة الدراسة بالتعليم

جدول رقم (17)

	العدد	النسبة
ريف	77	19.25
حضر	309	77.35
بدون	14	3.5
الإجمالي	400	100

يبين السكن الحالي لأسر العينة

ويوضح الجدول الآتي (18) الفروق في مكان الميلاد تلك بين كل من المبحوث وآبائهم على مستوى جميع أفراد االعينة، اذ نجد 78% من آباء أفراد العينة، ولدوا في الريف مقابل 21.75% ولدوا في الحضر، وكذا 76.5% من أمهات أفراد العينة ولدن في الريف، و22.75% ولدن في الحضر، مقابل 41% من عينة الدراسة كان محل ميلادها ريفي، و58% كان ميلادها مناطق حضرية.

جدول رقم (18)

البيان	ريف		حضر		بدون	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
محل ميلاد المبحوث	164	41	232	58	4	1
محل ميلاد الأب	312	78	87	21.75	1	0.25
محل ميلاد الأم	306	76.5	91	22.75	3	0.75
الإجمالي	—	—	—	—	—	—

يبين العلاقة بين محل ميلاد المبحوث وأبويه

ثالثا

الأبعاد الاقتصادية لعملية الحراك :

يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بالاقتصاد، فيؤثر ويتأثر به من خلال مفهومي التخلف والتقدم، فالبلد المتخلف اقتصاديا، متخلف تعليميا،

والعكس، وارتفاع المستوى الاقتصادي للأفراد والدول، يرفع من عملية الإنفاق على التعليم على المستويين الفردي والقومي، وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق يقابلها تحسن في مستوى التعليم ونوعيته أيضا، ويقترن ارتفاع نسبة الأمية بارتفاع كافة مؤشرات التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بل وحتى السياسي في البلدان النامية، وإذا كنا حريصين فعلا على أن ننمي اليمن فإن كلمة السر - كما يرى الزعبي - التعليم (14/ ص243). والمستوى التعليمي للأفراد يسهل إمكانية التعامل مع الآلآت والمعدات الحديثة المستخدمة في الإنتاج ويقلل من وقت العمل المستهلك في الإنتاج، لاسيما وإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تستهدف مجموعة كبيرة من التغيرات العميقة المرتبطة مع بعضها في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع والذي لا يمكن تحقيقه من خلال عملية الاستيراد التقني والفني، مالم يكن هناك دور أكثر أهمية في هذه العملية وهو العامل البشري، فارتفاع معدلات التنمية في المجتمع يلعب فيها العامل البشري دورا أكثر أهمية من سواه، فالكوادر المؤهلة ومعارفها المهنية والعلمية والتكنيكية، والخبرة الإنتاجية والإدارية عنصرا هاما في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج (15/ص17) إذ أصبح التأهيل لمعظم المهن يتطلب مستوى تعليميا مرتفعا بالمقارنة مع الماضي، ويستلزم وقتا أطول من التعليم العام قبل التخصصي والمهني. وفي حين تناقصت الحاجة إلى المهارات اليدوية التقليدية بشدة في معظم المهن، يزداد الطلب بسرعة على المهارات الاجتماعية والاتصالية والعقلية (3/ ص56).

**

والتعليم من حيث الربح والخسارة، فان فوائده لا تقاس بالفوائد المباشرة، وإنما تبدئ أرباحه على المدى البعيد بحيث يعتبر استثمارا قوميا عاليا، يهدف إعطاء الجماهير فرصا كبيرة للبدئ بتحرير طاقاتهم الكامنة، والعائد الاجتماعي من ذلك إنما يظهر في عملية الاستثمار الاقتصادي في العنصر البشري والذي يزيد من الدخل الأجري لصاحبه إلى درجة تضيق معه الفجوة بين فئات المجتمع، وعليه فإن الاستثمار في العنصر البشري في صورة التعليم له ثلاثة أثار رئيسة مباشرة وهي:

1- الزيادة من الكفاءة المعيارية بحيث تزيد معه معدل الإنتاج.

2- الرفع من مستوى الاستهلاك الثقافي بحيث يزيد معدل الدخل، (راجع الجدول رقم 15).

3- تقليص فجوة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء (راجع4/ ص64)، وكذا (الجدول رقم 8).

ومن أسباب التخلف الاجتماعي والاقتصادي في العالم العربي أن هذه المجتمعات لا تحصل على العائد المتوقع من الاستثمار في الموارد البشرية (راجع 3 ص63). الأمر الذي يعني أحد نتائجه جمود عملية الحراك الاجتماعي داخل المجتمع، وحرمان من نتائج هذا الحراك.

إذ توجد فجوة كبيرة بين مخرجات النظم التعليمية واحتياجات أسواق العمل، ويزيد من اتساع هذه الفجوة التغير السريع في احتياجات أسواق العمل الناجم عن العولمة وعن متطلبات أخرى (3/ص3)، لذلك من الضروري العمل على تحسين المناهج التعليمية وطرق تقييمها، وتحسين أداء الإدارة التعليمية، وربط الجانب النظري بالعملي في العملية التدريسية، كما أن تردي نوعية التعليم عمل على إيجاد هوة بين كل من متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم، مما جعله غير قادر على توفير مداخل للفقراء للصعود الاجتماعي (3/ص50) لفئات أعلى.

**

ويعتبر العامل الاقتصادي سواء للدولة أو للأسرة من أهم العوامل المعيقة والتي لا تمكن الدولة من توفير متطلبات العملية التعليمية، من مدارس ومعلمين وإداريين ومناهج وغيرها، وأيضا الأسر الفقيرة لا تستطيع تعليم أبنائها واستكمال دراستهم (4/ص80) فالعدد الكبير من أفراد الأسرة المعالين اقتصاديا بالنسبة إلى أولئك المنتجين اقتصاديا يحمل موارد الأسرة عبئا كبيرا ويجعل من الصعب على الأسر الفقيرة أن توفر احتياجاتها الأساسية (2/ص6)، ولا يقتصر التأثير على هذا الحد بل ينعكس على عملية الحراك الاجتماعي، فالفقر لا يمكن الأسرة من تعليم أبنائها،مما يعيق من سرعة الحراك الاجتماعي.

وبنظرة سريعة إلى الدول المتقدم نجد أن المستوى التعليمي للأفراد احد عوامل تقدمها الاقتصادي والصناعي، وليس ذلك وحسب بل إن تطور العلم وتطبيق المعارف العلمية يقود إلى تكثيف الإنتاج عن طريق الزيادة المضطردة في الإنتاج ورفع كفاءة العمل، وفي ذات الوقت يعمل ذلك على خلق الظروف الموضوعية الملائمة لتطور وتنامي العلم بدرجة أعلى (15/ص34). فإنتاج العامل الأمي في روسيا (مثلا) يرتفع بنسبة30% بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية، وحوالي320% بعد دراسة مدتها (13) عام و600% بعد الدراسة الجامعية. وتشير دراسات أخرى إلى أن المتعلمون أكثر إنتاجية ويساهمون بنصيب اكبر نحو نمو بلادهم، ففي الزراعة مثلا توصلت دراسة غطت 31 بلدا إلى إن المزارع الذي أكمل 4 سنوات من التعليم الابتدائي تزيد إنتاجيته بنسبة 8.7% عن إنتاجية المزارع الذي لم يحصل على أي تعليم. وتشير سلسلة من الدراسات أجريت على العديد من الدول عن الإنتاج والتعليم، ومنها الصين إلى أن العمال المتعلمين أكثر إنتاجية من غيرهم (4/ص65).

ويذكر تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن التعليم والمعرفة أحد شروط التنمية الحقيقية في الوطن العربي، وتوظيفها بفعالية، في بناء القدرات البشرية، وتوظيف هذه القدرات بكفاءة في جميع صنوف النشاط المجتمعي، مما يؤكد أهمية الجانب المعرفي، (والتعليم أساس فيه)، في إحداث الحراك الاجتماعي، وتأثيره في عملية التقدم الاجتماعي الاقتصادي.

وعلية فان المستوى التعليمي للأفراد يحقق مستوى أعلى في عملية الإنتاج تتناسب مع المستوى التعليمي للفرد وكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زاد حجم الإنتاج والجودة. وخير مثال على ذلك التجربة اليابانية في النمو الزراعي بالرغم من محدودية المساحة الزراعة، والتي تعود إلى تعليم السكان الزراعيين، مما أكسبهم مستوى عاليا من المهارة في استخدام المعارف الجديدة ومنجزات العصر الأمر الذي تعدى مضاعفة الإنتاج محصول واحد ثلاث مرات إنتاجه في مكان آخر (راجع 15/ص27) مما يؤكد أن نوعية ومدى التأهيل يعتبران عاملين رئيسيين للتقدم. والنقص في العمل المؤهل والخبرة التكنيكية هو السبب الرئيس الذي يحول دون التنمية الاقتصادية السريعة (15/ص17).

وفي هذا يؤكد كارل ماركس أن زيادة الإنتاج المتصلة بالتعليم والتدريب هي الوسيلة الفعالة لرفع مستوى المعيشة، وسبيل تراكم الأرباح في المجتمع (راجع 15/ص23).

ويعد التقدم الصناعي والاقتصادي (كونه مرتبط بالتعليم) من الأسباب التي تعمل على زيادة حدة التناقضات الاجتماعية والطبقية وإيجاد طبقات أو فئات اجتماعية جديدة، أو تقوية فئات وطبقات أخرى، كطبقة العمال، في المجتمعات التي تشهد تقدما صناعيا.

رابعاً

التعليم وتغير المكانة :

بالنظر إلى الجدول السابق (19) يلاحظ أن تركز النسب المرتفعة لدى الذكور في كليتي العلوم والآداب يتحدد بالانتهاء من الماجستير والدكتوراه الأمر الذي يشعر معه المبحوثين أن تحقيق مستويات مراكز متقدمة داخل المجتمع يكون مرهون بتحقيق مستويات علمية وتأهيلية عالية. إذ تصل النسبة إلى ما يقارب 50% من إجمالي المبحوثين الذكور في كلا الكليتين. وإن كانت تنخفض النسبة لدى الإناث ففي كلية الآداب تصل نسبة الراغبات في الحصول على شهادات علياء 29% فقط، و24.3% في كلية العلوم، لترتفع نسبة الراغبات في التوقف عند مستوى الانتهاء من الشهادة الجامعية فقط إلى 45.8% في كلية العلوم، و 48.6% في كلية الآداب ليعطينا ذلك دلالة واضحة على توقف الطموح لدى المرأة عند مستوى الجامعة، والذي قد يكون انعكاساً على أن تحقيق الذات لدى المرأة يتمثل في القيام بواجباتها الأنثوية والمتمثلة في تكوين الأسرة وتربية الأبناء. مع المساهمة في بناء الوطن وحركة التنمية بصورة جزئية بعيداً عن الصراعات الاجتماعية التي تعد من أهم متطلبات المكانة الاجتماعية المكتسبة عن طريق التعليم. وعموماً فإن المرأة في ظل التغيرات الاجتماعية للتركيبة الاجتماعية للمجتمع اليمني تستمد مكانتها من مكانة الزوج أو بصفتها زوجة "فلان"، لذا انخفضت نسبة الرغبة لدى الإناث في الحصول على مؤهلات عالية.

جدول رقم (19)

	كلية الآداب				كلية العلوم			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قبل الانتهاء من الجامعة	3	2.5	-	-	-	-	2	1.9
بعد الانتها من الجامعة	28	23.7	52	47.6	32	29.4	49	45.8
الانتها من الماجستير والدكتوراه	58	49.2	31	29	55	50.5	26	24.3
الحصول على دورات	29	24.6	24	22.4	22	20.1	30	28
الإجمالي	118	100	107	100	109	100	107	100

العلاقة بين الحصول على مؤهل وتغير المكانة الاجتماعية للفرد

جدول رقم (20)

	كلية الآداب		كلية العلوم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
نعم	97	97	95	96
لا	3	3	1	4
بدون	-	-	4	-
الإجمالي	100	100	100	100

العلاقة بين التعليم وتغير المكانة الاجتماعية

تعد الدلالات واضحة من هذا الجدول على أن التعليم يعمل على تغير المكانة الاجتماعية للفرد وهو ما يشير إلى ارتفاع معدل الإجابة بنعم لدى الذكور والإناث في الكليتين "جدول 20". وفوق ذلك نجد الجدول الآتي: (رقم21) يؤكد ذلك بوصول نسبة الإجابة بنعم بتغير مكانة الفرد الاجتماعية بمستواه التعليمي، أو بتغير مكانته كلما ارتفع المستوى التعليمي لديه، إذ يرى 83 مبحوثا، اي68.03% من المبحوثين في كلية الآداب يرى أن الحصول على درجة الدكتوراه يعتبر من مكانة الفرد الاجتماعية، بينما يرى 59.5% من الذكور أن الدكتوراه تغير من مكانته الفرد الاجتماعية،

وبالمقابل نجد 69.3% من إناث كلية العلوم يؤكدن ذلك، وكذا 72.8% من الذكور في نفس الكلية.

وفي ذات الوقت نجد أن 23.77% من إناث كلية الآداب ينظرن إلى الشهادة الجامعية "البكالوريوس" على أنها أكثر من أهمية في تغير مكانته الفرد من الماجستير والدبلوم (8.20%) مقابل 24% من الذكور في كلية الآداب ينظرون إلى البكالوريوس على أنها قادرة على تغيير مكانة الفرد أمام 14.9% فقط للماجستير أمام 14.9% من مبحوثات كلية العلوم. فيعتقدن بأن البكالوريوس تغير مكانة الفرد بالحصول عليها أكثر من قدرة الماجستير (8.8% ولا يكاد يختلف الأمر بالنسبة للذكور في نفس الكلية مع تدني نسبة ما دون ذلك في كلا الكليتين من ذكور وإناث. والذي يرجع إلى أن المكانة الاجتماعية للفرد ترتبط بالمستوى التعليمي الذي وصل إليه. مع التأكيد على أن الحصول على مؤهل كا لماجستير وإن كان أعلى من البكالوريوس إلا أنه غير مجد من الناحية العلمية والمادية أيضاً. بل ينظر إليه على أنه بطاقة عبور إلى مرحلة أعلى فقط. وبالتوقف عند الحصول عليه لا يضيف إلى قيمة الفرد منا أي شئ.

جدول (21)

	كلية الآداب				كلية العلوم			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإعدادية	-	-	-		2	1.7	-	
الثانوية	-	-	-		2	1.7	-	
الجامعية	29	24	29	23.77	22	19.3	17	14.9
الماجستر+دبلوم	18	14.9	10	8.20	9	8	10	8.8
الدكتوراه	72	59.5	83	68.03	79	69.3	83	72.18
بدون	2	1.6	-		-	-	4	3.5
الإجمالي	121	100	122	100	114	100	114	100

يوضح العلاقة بين مستوى التعليم وتغير المكانة الاجتماعية للفرد

جدول (22)

	كلية الآداب				كلية العلوم			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مستوى التعليم	55	37.41	68	39.1	61	42.1	58	32
مكانة الأسرة	12	8.16	17	9.8	15	10.3	20	11
الوظيفة العالية في الدولة	38	25.85	31	17.8	21	14.5	38	21
علاقاته الواسعة	19	12.93	32	18.4	19	13.1	31	17
الدعم الذي يتلقاه من الآخرين	7	4.76	5	2.9	6	4.1	12	7
كثرة المال	16	10.88	21	12	21	14.5	20	11
بدون	–	–			2	1.4	2	1
الإجمالي	147	100	174	100	145	100	181	100

العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية ومكانة الفرد في المجتمع

وفي علاقة التعليم ببعض المتغيرات الاجتماعية أو ببعض المفاهيم التي تؤدي إلى تغير المكانة الاجتماعية للفرد (جدول22)، مثل المستوى التعليمي، مكانة الأسرة داخل المجتمع، حصول الفرد على وظيفة عالية في الدولة يستمد منها مكانته الاجتماعية داخل المجتمع أو يتمتع أي منا بعلاقات اجتماعية واسعة وكذا الدعم الذي يتلقاه الفرد من الآخرين قد يكونون أفرادا أو جماعة. أو جهاز حكومي، وختاماً كان كثرة المال كمفهوم مادي اجتماعي وقد تركنا خيارات للمبحوثين في اختيار أكثر من مفهوم أو متغير وبالرغم من " المال " كمفهوم مادي أداة لتغيير المكانة الخاصة بالفرد إلا أنه حصل على 10.88% لدى طلاب كلية الآداب الذكور، و 12% عند طالبات الكلية، و 14.5% من مبحوثي كلية العلوم الذكور، و11% عند الإناث. الأمر الذي يعطينا مؤشراً واضحاً على أن التعليم يحتل الأهمية الأكبر في تغير المكانة الاجتماعية ويعكس ذلك احتلاله المرتبة الأولى على كل من طلاب كلية الآداب ذكور وإناث، وكذا طلاب كلية العلوم ذكوراً وإناث على التوالي "37.41%"، 39.1%، 42.1%، 32%"، وفي هذا تأكيد على أن التعليم أداة التغيير الاجتماعي الرئيس.

جدول رقم (23)

	كلية الآداب				كلية العلوم			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مكانة الأسرة	18	6.1	7	5.22	7	5.5	15	9.8
المستوى التعليمي المرتفع	99	33.9	44	32.84	44	34.6	42	27.6
الجزء الذي ينتمي إليه	22	7.5	5	3.73	11	8.7	7	4.6
معرفة أصحاب القرار	59	20.1	30	22.39	24	18.9	41	27
الكفاءة العلمية والمهنية	94	32.1	48	35.82	38	29.9	47	31
بدون	1	0.3	-		3	2.4	-	
الإجمالي	293	100	134	100	127	100	152	100

متغيرات الترقي الوظيفي

من الجدول (23) والذي يناقش عوامل أو متغيرات الترقي الوظيفي باعتبارها من العوامل المذكورة في إحداث الحراك الاجتماعي، والإطلاع على هذه المتغيرات نجد أن المستوى التعليمي المرتفع للفرد احتل المرتبة الاولى، في سلم متغيرات الترقي الوظيفي، فطلاب كلية الآداب 33.9% من الذكور يعتقدون أن أول متغير في الترقي الوظيفي هو التعليم وكذا 32.84% من الإناث لهن نفس النظرة، أما طلاب كلية العلوم فتصل النسبة إلى 34.6% عند الذكور، و27.6% عند الإناث لتحتل المرتبة الثانية الكفاءة العلمية والمهنية كونها ترتبط أيضاً بالتعليم، إذ يرى مبحوثو كلية الآداب الذكور أن 32.1% بذلك، و 35.82% من إناث كلية الآداب وكذا مبحوثو كلية العلوم من ذكور وإناث، 29.9، مقابل 31% تباعاً لتعطينا هذه النسب مؤشراً واضحاً على أن التعليم والمهارة التعليمية أساس في الترقي الوظيفي.

وبالرغم من حرية النشاط الحزبي والسياسي، وقيام عدة انتخابات برلمانية وشعبية كانت الأحزاب السياسية عنصراً مهماً فيها وقيام أكثر من حكومة مشتركة بين الأحزاب، وهي دلالة على أن الأحزاب السياسية يمكن أن تلعب دوراً في عملية الترقي الوظيفي، إلا أن تدني معدل حصول الانتماء الحزبي على لعب دورا في عملية الترقي الوظيفي وهو ما يعكس أمراً غاية في الأهمية، هو معيار السلوك الحزبي في اليمن والذي يعتمد على الآنية في التواصل "آنية الانتخابات". فطلاب كلية الآداب، ذكوراً وإناثا، وطلاب

كلية العلوم، ذكوراً وإناثا، يتفقون في تدني دور الأحزاب السياسية في إتاحة فرص الترقي الوظيفي وتوضح لنا مثل هذا الاستنتاج. النسب الآتية "7.5%، 3.73% ، 8.7%، 4.6%" والتي تؤكد شيئين. الأول تقارب النسبة والثاني تدنيها لدى كل من الذكور والإناث.

المكانة الاجتماعية لأفراد بعض الفئات بحسب ترتيب العينة:

لقد كان لزاماً علينا أن نضع تساؤلاً نستطيع من خلاله وضع تصور لتراتب بعض الفئات الاجتماعية في اليمن إستناداً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال الستين سنة الماضية. من خلال وضع أربعة عشر فئة وشريحة اجتماعية ما بين تقليدية "السادة، القضاة، المشائخ، المزارعون، الحرفيون، التجار" وحديثة، لم تظهر ويبرز دورها الأبعد تزايد أعداد المتعلمين أو الحاصلين على مؤهلات علمية حديثة، ارتبطت بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية في السنوات الأخيرة "الأطباء، المهندسون، المؤلفون والكُتاب، المدرسون، أساتذة الجامعات، المحاسبون، المحامون، الضباط". وطلب من المبحوث أن يضع ترتيباً رقمياً أمام كل فئة من (1 - 14) بحسب الأهمية أو المكانة التي يرى أنها تتناسب معها فكانت النتائج كالآتي:

1- على مستوى ذكور كلية الآداب :

أفرزت لنا النتائج الميدانية أن الأطباء يحتلون المرتبة الأولى بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وأساتذة الجامعات المركز الثاني "74" صوت في الوقت الذي احتل الحرفيون "35" المرتبة العاشرة أما فئة السادة "15" فقد احتلت المرتبة الرابعة عشر والأخيرة.

وبالنظر إلى الجدول رقم "24" تتضح لنا المزيد من الحقائق حول مسألة تراتب الفئات الاجتماعية المعاصرة في المجتمع اليمني حالياً. والتي تستخدم وضعها في الحصول على قدر كاف من التعليم يمكنها من احتلال مركزها الاجتماعي داخل المجتمع.

جدول رقم " 24"

الفئة	الترتيب	الإجابات من 1 – 7	الإجابات من 8-14	بدون
الأطباء	1	81	11	8
أساتذة الجامعات	2	74	17	9
المهندسون	3	74	17	9
الكُتاب والأدباء	4	67	26	7
القضاة	5	51	41	8
المدرسون	6	49	40	11
المزارعون	7	43	51	6
التجار	8	37	55	8
الضباط	9	36	56	8
الحرفيون	10	35	57	8
المحامون	11	34	58	8
المحاسبون	12	30	63	7
المشائخ	13	22	66	12
السادة	14	15	68	17

يوضح مكانة كل فئة اجتماعية حسب ترتيب " ذكور كلية الآداب "

2- على مستوى إناث كلية الآداب:

يبين جدول (25) أن الأطباء "90" في المرتبة الأولى في ترتيب الفئات الاجتماعية لدى مبحوثات كلية الآداب بينما احتل أساتذة الجامعات المرتبة الثانية "81" في الوقت الذي احتل (الحرفيون) المرتبة الثالثة عشر (28) و(السادة) المرتبة والاخيرة والرابعة عشر (26). أما المشائخ فقد حصلوا على المرتبة التاسعة (42) بينما صعد الضباط من المرتبة التاسعة لدى الذكور في كلية الآداب إلى المرتبة الخامسة لدى إناث نفس الكلية، وكذا الحرفيون هبطت مرتبتهم إلى الثالثة عشرة عند الإناث بينما كانوا عند الذكور في المرتبة العاشرة. وإن وجد اتفاق حول مركز الفئة الاولى (الأطباء) والفئة الآخيرة (السادة).

جدول رقم (25)

الفئة	الترتيب	الإجابات من 1–7	الإجابات من 8– 14	بدون
الأطباء	1	90	8	2
أساتذة الجامعات	2	81	18	1
المهندسون	3	75	24	1
الكُتاب والأدباء	4	65	35	–
الضباط	5	52	47	1
القضاة	6	48	51	1
المدرسون	7	45	54	1
التجار	8	43	56	1
المشانخ	9	42	57	1
المحامون	10	41	58	1
المزارعون	11	29	69	2
المحاسبون	12	29	69	2
الحرفيون	13	28	67	5
السادة	14	26	72	2

يوضح مكانة كل فئة اجتماعية حسب ترتيب "إناث" كلية الآداب

3- على مستوى ذكور كلية العلوم :

منح طلاب كلية العلوم الأطباء (73 صوتاً) ليحتلوا المرتبة الأولى من بين الفئات الاجتماعية الأربعة عشر المعطاة، ليأتي في المرتبة الثانية" المهندسون (68صوتا) أما المرتبة الثالثة فقد كانت من نصيب أساتذة الجامعات (66 صوتا) ليحتل (السادة) المرتبة الرابعة عشر (14 صوتا).

جدول (26)

الفئة	الترتيب	الإجابات من 1 – 7	الإجابات من 8– 14	بدون
الأطباء	1	73	23	4
المهندسون	2	68	25	7
أساتذة الجامعات	3	66	33	1
الكُتاب والأدباء	4	55	45	-
المدرسون	5	49	48	3
القضاة	6	39	60	1
المزارعون	7	36	60	4
الضباط	8	31	59	10

التجار	9	30	64	6
المشائخ	10	25	68	7
الحرفيون	11	21	74	5
المحامون	12	16	80	4
المحاسبون	13	15	80	5
السادة الهاشميين	14	14	77	9

يوضح ترتيب الفئات الاجتماعية من (1- 14) بحسب رأي ذكور

كلية العلوم

4- على مستوى إناث كلية العلوم:-

احتل الأطباء المركز الأول (84 صوتاً) بين مختلف الفئات، والمرتبة الرابعة عشر الحرفيون (20) بينما السادة (25) كان مركزهم الثاني عشر أما المرتبة الثانية والثالثة فكانت للمهندسين (71) صوتاً وأساتذة الجامعات (70) صوتا،لتهبط فئة الكتاب والأدباء من المركز الرابع لدى الذكور في كلية العلوم إلى المركز السابع عند الإناث في نفس الكلية، والمزارعون إلى المركز العاشر بدلا عن السابع عند الذكور.

وإذا كان الأطباء (جدول رقم27) قد حافظوا على المركز الأول لدى كل من عينة الذكور والإناث، فإن فئة (السادة) صعدت في عينة

الإناث إلى المركز الثاني عشر، بينما تمت المحافظة على المركز الرابع عشر لدى عينة الذكور في نفس الكلية.

جدول (27)

الفئة	الترتيب	الإجابات من 1 – 7	الإجابات من 8– 14	بدون
الأطباء	1	84	11	5
المهندسون	2	71	21	8
أساتذة الجامعات	3	70	23	7
المدرسون	4	55	41	4
القضاة	5	55	40	5
المحامون	6	50	46	4
الأدباء والكُتاب	7	47	49	4
التجار	8	46	49	5
الضباط	9	45	50	5

المزارعون	10	37	56	7
المحاسبون	11	31	62	7
السادة	12	25	66	9
المشائخ	13	25	67	8
الحرفيون	14	20	75	5

يوضح ترتيب الفئات الاجتماعية

من (1- 14) بحسب رأي الإناث كلية العلوم

5-على مستوى كلية الآداب ذكورا وإناثا" :-

نجد أن الأطباء "171" يحتلون المرتبة الأولى بينما أساتذة الجامعات يحتلون المرتبة الثانية (155، والمهندسون المرتبة الثالثة (149) صوتاً ويأتي في المرتبة الرابعة عشر السادة (41) صوتاً، ليكون الترتيب العام حسب رأى عينة كلية الآداب (ذكورا وإناثا) على النحو المذكور في جدول (28).

جدول (28)

الفئة	*الترتيب*	الإجابات من 1-7	الإجابات من 8–14	بدون
الأطباء	1	171	19	10
اساتذة الجامعات	2	155	34	10
المهندسون	3	149	41	10
الأدباء والكتاب	4	132	61	7
القضاة	5	99	92	9
المدرسون	6	94	94	12
الضباط	7	88	103	9
التجار	8	80	111	9
المحامون	9	75	116	9
المزارعون	10	72	120	8
المشائخ	11	64	123	13
الحرفيون	12	63	124	13
المحاسبون	13	59	132	9
السادة	14	41	140	19

يوضح ترتيب الفئات الاجتماعية من (1- 14) بحسب رأي كلية الآداب (ذكورا وإناثا)

6- على مستوى كلية العلوم ذكورا وإناثا":-

لا يختلف الوضع كثيرا من حيث الترتيب العام بحسب رأى عينة كلية العلوم (الذكور والإناث) في الجدول الآتي (رقم 29)، إلا في تقدم بعض الفئات إلى مركز أعلى، أو تأخرها إلى مركز أدنى، مما يعني توفر المصداقية عند العينة في الجنسين.

جدول (29)

الفئة	الترتيب	الإجابات من 1 – 7	الإجابات من 8-14	بدون
الأطباء	1	157	34	9
المهندسون	2	139	46	15
أساتذة الجامعات	3	136	56	8
المدرسون	4	104	89	7
الأدباء والكُتاب	5	102	94	4
القضاة	6	94	100	6
التجار	7	76	113	11
الضباط	8	76	109	15

المزارعون	9	73	116	11
المحامون	10	66	126	8
المشائخ	11	50	135	15
الحرفيون	12	41	149	10
المحاسبون	13	46	142	12
السادة	14	39	143	18

يوضح ترتيب الفئات الاجتماعية من (1- 14) بحسب رأي ذكور وإناث

كلية العلوم

7- على مستوى ذكور كليتي العلوم والآداب :

وبجميع رأى (الذكور) في كليتي الآداب والعلوم، لا نجد أيضا تغيرا كبيرا في مواقفهم من الفئات العلياء في المجتمع والدنيا منه فالأطباء (جدول رقم30) والمهندسون وأساتذة الجامعات لا يزالون يحتلون المرتبة العليا في الوقت الذي يحتل "السادة المرتبة الأدني في تراتب الفئات حسب رأى "الذكور" في الكليتين.

جدول (30)

الفئـــة	الترتيب	الإجابات من1-7	الإجابات من8-14	بدون
الأطباء	1	154	34	12
المهندسون	2	142	42	16
أساتذة الجامعات	3	140	50	10
الأدباء والكُتاب	4	122	71	7
المدرسون	5	98	88	14
القضاة	6	90	101	9
المزارعون	7	79	111	10
التجار	8	67	119	14
الضباط	9	67	115	18
الحرفيون	10	56	131	13
المحامون	11	50	138	12
المشائخ	12	47	134	19
المحاسبون	13	45	143	12
السادة	14	29	145	26

يوضح ترتيب الفئات الاجتماعية من (1- 14) بحسب رأي ذكور كليتي العلوم والآداب

8- على مستوى إناث كليتي العلوم والآداب:

أما على مستوى الإناث في الكليتين فنجد أن أساتذة الجامعات احتلوا المرتبة الثانية بينما احتل المهندسون المرتبة الثالثة، وكذا بالنسبة للفئات الدنيا فقد احتلت المرتبة الرابعة عشر "الحرفيون بدلا عن "السادة" في الوقت الذي نجدهم لدى الذكور في المرتبة العاشرة (جدول رقم31)، ويرجع ذلك إلى أننا عرفنا في استبياننا الحرفيون بأنهم (الميكانيكيون، النيجاريون، السباكون، البنائون، الكهربائيون)، وهي مهن ترى المرأة أنها تقلل من مكانتها، ومكانة ممتهنيها.

جدول (31)

الفئة	الترتيب	الإجابات من 1-7	الإجابات 8-14	بدون
الأطباء	1	174	19	7
أساتذة الجامعات	2	151	41	8
المهندسون	3	146	45	9
الأدباء والكتاب	4	112	84	4
القضاة	5	103	91	6

المدرسون	6	100	95	5
الضباط	7	97	97	6
المحامون	8	91	104	5
التجار	9	89	105	6
المشائخ	10	67	124	9
المزارعون	11	66	125	9
المحاسبون	12	60	131	9
السادة	13	51	138	11
الحرفيون	14	48	142	10

يوضح ترتيب الفئات الاجتماعية من (1- 14) بحسب رأي ذكور كليتي العلوم والآداب

9- على مستوى جميع أفراد العينة:

تفرز لنا عينة الدراسة مجتمعة (جدول رقم 32) ترتيبا فئويا جديدا للمجتمع اليمني، باعتماد التعليم متغيرا مستقلا، وذلك على النحو الآتي:

الأطباء وأساتذة الجامعات والمهندسون والأدباء والكتاب والمدرسون والقضاة والضباط والتجار والمزارعون والمشائخ والمحاسبون والحرفيون، وأخيرا السادة.

جدول (32)

الفئة	الترتيب	الإجابات 7-1	النسبة%	الإجابات8-14	بدون
الأطباء	1	328	82	53	19
أساتذة الجامعات	2	291	72.75	91	18
المهندسون	3	288	72	87	25
الأدباء والكتاب	4	234	58.5	155	11
المدرسون	5	198	49.5	183	19
القضاة	6	193	48.25	192	15
الضباط	7	164	40.75	212	24
التجار	8	156	39	224	20
المزارعون	9	145	36.25	236	19
المحامون	10	141	35.25	242	17
المشائخ	11	114	28.5	258	28
المحاسبون	12	105	26.25	274	21

الحرفيون	13	104	26	273	23
السادة	14	80	20	283	37

يوضح ترتيب الفئات الاجتماعية من (1- 14) بحسب رأي جميع أفراد عينة البحث

خامسا

تحليل واستنتاج:

وهنا تبرز معنا بوضوح مجموعة من الفئات الجديدة داخل المجتمع لها دورها المؤثر والمتعاظم، ويرى (الشرجبي) أنها شرائح (فئات) غير تقليدية، وتمارس أعمال غير تقليدية، وحديثة، كما انها لم ترث مهن الآباء (12/ص290). بل اكتسبتها من التعليم الحديث. والذي بدء يدخل اليمن قبل ثورة 1962م، ومعه بدء يظهر تشكل الفئات الحديثة في اليمن.

وإن كان قد حدد لنا تلك الفئات بثلاث فقط هي: "الضباط العسكريون، المثقفون العصريون، والعمال المأجورون في القطاعات الحديثة" (راجع 12/ص290-294).

وفي هذا ينظر " الشرجبي" الى بنية المجتمع اليمني على أنها تتكون من مجموعة من الشرائح التقليدية، هي: السادة، والقضاة، والمشائخ، وكبار الملاك، وكبار التجار، والفلاحون، والقشامون، واليهود، والعبيد، وأخيرا الأخدام (12/ص292).

أما أنعم غالب، فيرى أن المجتمع اليمني ينقسم إلى طبقتين، العامة، والارستقراطية، وضمن هاتين الطبقتين توجد تقسيمات فرعية تعد انعكاسا للحرفة والثروة والعشيرة، ويرى أن الدين يلعب دورا هاما في تكوين الطبقة العلياء، حيث يعطي جماعات معينة حالة اجتماعية ممتازة. وانطلاقا من هذه الروئ .. يقسم المجتمع اليمني إلى " السادة، والقضاة، وكبار ملاك الارض، والفلاحين، والفئات الهامشية "الأخدام".

أما العطار فيقول "بإمكاننا أن نميز بين ست طبقات اجتماعية في اليمن، هي: السادة الأشراف، وشيوخ القبائل، والتجار، والفلاحون، والعبيد، والأخدام (13/ص116).

أما يورنستاين فشير إلى طبقات: السادة، والمشائخ، والقضاة، والفلاحين، والبياعين، والتجار، والجزارين، والحلاقين، والنساجين، والحمامين، والعاملين في الفنادق، والدواشين، والأخدام.

ويشير "أحمد القصير" إلى أن الخريطة الطبقية في اليمن تتغير الآن بغض النظر عن التعرجات المخيفة احيانا، وبوجه خاص حينما تبدو الهامشية جديدة، وقد أصبحت الخريطة الطبقية في اليمن تتميز الأن ببعض الملامح المحددة، وهي ملامح تختلف عن تلك التصورات التى طرحها الباحثون، وأن أى دراسة للتركيب الطبقي الراهن لابد وأن تضع هذه الملامح الجديدة في الاعتبار، ويرى أن التركيب الطبقي الراهن يتميز بوجود الطبقات الأتية: طبقة الاقطاعيين، والطبقة المتوسطة في المدينة والريف،

والبرجوازية الصغيرة في المدن، وفقراء الريف، والعمال الزراعيون، وأصحاب الورش والحرفيون، والعمال (القصير/246-247). وهنا نشير الى اختلاف تقسيمنا المقترح مع كل ما تقدم، إنما يرجع إلى إتخاذ التعليم متغير مستقل دون سواه من العوامل الاجتماعية الأخرى.

**

كما يرجع حصول الأطباء وأساتذة الجامعات والمهندسين على المراكز الأولى لدى جميع المبحوثين إلى الأسباب التالية:

1- المستوى التعليمي المرتفع لهذه الفئات وامتلاكها لمهارات فنية عالية ترتبط بالتعليم.

2- ارتفاع مستوى الدخل لدى هذه الفئات من المهن التي يزاولونها.

3- ارتباط مصالح المبحوثين بهذه الفئات وهو ما يبرز لنا بصورة أكثر وضوحا حصول "المشائخ والسادة" على المركز الحادي عشر والرابع عشر.

4- أحداث محافظة صعدة أثر على عينة الدراسة نظراً للمنطلقات الدينية والدعوة لأحقية آل البيت في الحكم سيما وأن عينة الدراسة ممن عاش في ظل الثورة والجمهورية، والذي يرفض مثل هذه الدعوة.

ومع ملاحظة أن الفئات التي تم وضع ترتيبها اعتمدت على معيار التعليم كمعيار أساسي وهام، نجد أن بعض الفئات ينحدر أفرادها من عدة فئات أو شرائح أخرى، إلا أن التعليم كرابط مشترك بينها، جعلنا لا نلتفت لذلك، في الوقت الذي أدرجت بعض الفئات ضمن عينة لا علاقة لها بالتعليم وإنما كانت ضمن الفئات التقليدية في المجتمع وتلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل الثورة، وذلك بهدف التعرف على التغير الذي حدث في وضع ومراكز هذه الفئات حاليا، وبالعودة إلى الجدول (32) نجد أن الاتفاق العام على احتلال الأطباء للمركز الأول في ترتيبات المبحوثين ذكوراً وإناثا في كلا الكليتين. وكذا الاتفاق على وضع السادة كفئة اجتماعية نهاية الترتيب الاجتماعي للتركيبة الاجتماعية المعاصرة. وذلك بهدف معرفة إمكانية التغير في وضع ومراكز هذه الفئات.بينما نجد التأرجح ما بين صعود بعض الفئات وهبوط مراتب بعضها الآخر سائداً لدى بعض الفئات الوسطى في المجتمع وذلك بحسب جنس المبحوثين "ذكورا، أو إناثا" إذ نجد "إناث" كلية الآداب ينظرن إلى أن تركيبة المجتمع اليمني تسير وفق التصور بالجدول (26)، أما "ذكور" كلية الآداب فينظرون إلى ترتيب الفئات على النحو الموضح في الجدول رقم (25) من هذه الدراسة.

وكلتا العينتان تتفقان على تحديد مكانة كل فئة من الفئات المقترحة. عدى فارق بسيط في تحديد مكانة الفئات الوسطى، مابين الارتفاع أو

الهبوط قليلا، سيما إذا استثنينا من ذلك فئة "الحرفيين" التي ترى فيها الإناث أنها تأتي في المرتبة الرابعة عشر، مما ينم عن موقف "إناث" العينة من هذه الفئة.

وفي جدول (10) يرى المبحوثون على مستوى الكليتين في علاقته مستوى التعليم في الحصول على عمل " أفضل، وأفضل وأسرع" إذ يرى 43% من ذكور كلية الآداب بالحصول على عمل أفضل، مقابل 44% من الإناث و 35% من ذكور كلية العلوم يرون بالأفضلية، مقابل 54% من الإناث الأمر الذي نستنتج معه أن للحصول على عمل دورا في الإسراع من عملية الحراك الاجتماعي داخل المجتمع، سيما وأن للتعليم دورا في زيادة دخل الفرد بنسبة 86% عند ذكور كلية الآداب وبنسبة 86% عند إناث نفس الكلية أيضا، وأنه دافع لانتقال الأفراد من الريف إلى الحضر ويلعب دوراً في عملية تقليص الفوارق بين "الطبقات" ويعمل على تغير مكانة الفرد الاجتماعية كما ترى عينة كلية الآداب بنسبة 97% ذكور ، و97% إناث. وكذا عينة كلية العلوم بنسبة 95% ذكور، و 96% من الإناث.

كما أن التعليم يغير من نظرة المجتمع تجاه بعض الفئات الهامشية بنسبة 54% لدى إناث كلية الآداب، و 73% عند الذكور نفس الكلية، وبنسبة 55% عند إناث العلوم، و 68% عند الذكور. ومثل هذه العوامل تلعب دوراً في عملية الحراك الاجتماعي داخل المجتمع اليمني بل وتزيد من سرعته.

ومما يزيد من تأكيد تأثير التعليم على الحراك الاجتماعي تغير النظرة تجاه عدد الأبناء لأفراد العينة ذكوراً وإناثاً إذ يفضل 72% من الذكور، و 69% من الإناث على مستوى كلية الآداب، إنجاب ما بين 1 - 3 أطفال. مقابل 53% و 71% من عينة كلية العلوم" ذكوراً وإناثاً، وتقل النسبة في الرغبة في الإنجاب كلما كان العدد أكبر، إذ تفضل 6% فقط، من عينة الذكور في كلية الآداب إنجاب ما بين 6-8 أطفال، و3% فقط من عينة الاناث يفضلن الإنجاب مثل هذا العدد، مقابل 4% من عينة الإناث و 4% من عينة الذكور بكلية العلوم. مما يدل على أن متغيرات الحراك الاجتماعي قد أثر على الأفراد ونظرتهم لبعض المفاهيم الاجتماعية التقليدية حول الزيادة في عدد الإنجاب أي الاحتكام لمتغيرات العصر والدخل، ومتطلبات التنشئة الاجتماعية. الأمر الذي تتغير معه النظرة لأهمية العدد الكبير في الأبناء كجزء من المكانة الاجتماعية للفرد داخل مجتمعه.

وبالعودة ايضا إلى بعض من البيانات السابقة في هذه الدراسة. نجد أن المبحوثين في الجدول (رقم20) يرون أن 96.25 % من إجمالي عينة الدراسة، يرون أن التعليم يغير من مكانة الفرد الاجتماعية، وأن 82.75% من عينة الدراسة يرون أن الحصول على الشهادة الجامعية والماجستير والدكتوراه تغير من مكانة الفرد الاجتماعية.

بينما يرى 59.5% من عينة كلية الآداب "الذكور" أن الحصول على شهادة الدكتوراه يغير من مكانة الفرد، مقابل 24% يرون في حال الحصول على مؤهل البكالوريوس تتغير مكانة الفرد، بينما الإناث يعتقدن بأن الحصول على الدكتوراه تغير المكانة بنسبة 68.03%. مقابل 23.77% للبكالوريوس. أما عينة كلية العلوم فإن 69.3% من الذكور، و 72.8% من الإناث يرون في الحصول على الدكتوراه تغيير في المكانة الاجتماعية، مقابل 19.3% من الذكور و 14.9% من الإناث يرون في الحصول على البكالوريوس تغييرا للمكانة.

وفي تساؤل آخر حول علاقة بعض المتغيرات، ومنها المستوى التعليمي للفرد بتغير المكانة الاجتماعية. نجد أن 37.41% من عينة كلية الآداب الذكور، و39.1% من الإناث يرون أن المستوى التعليمي للفرد أكثر أهمية في تغير المكانة الاجتماعية، وكذا بالنسبة لعينة كلية العلوم الذكور 42.1%، و32% للإناث، وذلك مقابل من يرون أن الوظيفة العالية في الدولة تعمل على تغير مكانة الفرد داخل المجتمع بنسبة 25.85% لعينة الآداب الذكور، و 17.8% الإناث و 14.5% العينة الذكور، و 21% الإناث، وذلك مقارنة مع بعض العوامل الأخرى المؤثر في الحراك، كمكانة الأسرة والعلاقة الواسعة للفرد بالآخرين، والدعم المعنوي والوظيفي وكثرة المال، والتي حصلت على نسبة أقل مما أشرنا إليه آنفاً لدى عينة الدراسة.

وإذا كانت عملية الترقي الوظيفي جزءاً من عملية الحراك الاجتماعي، أو عامل من عوامل الحراك، فإن الكفاءة العلمية والمهنية للفرد استحوذت على النسبة الأعلى في عملية الترقي. إذ يرى 32.1% من عينة الذكور بكلية الآداب و35.82% من الإناث، أن عملية الترقي الوظيفي يلزمها الكفاءة العلمية والمهنية، أما بالنسبة لعينة كلية العلوم فإن 29.9% من الذكور، و31% من الإناث يؤيدون هذا الرأي.

ولا يختلف موقف العينة كثيراً بالنسبة للمستوى التعليمي المرتفع من عملية الترقي الوظيفي في الأهمية عن عامل الكفاءة العلمية والمهنية ، إذ يرى 33.9% من ذكور كلية الآداب، و32.84% من الإناث أهمية المستوى التعليمي المرتفع، مقابل 34.6% من عينة كلية العلوم الذكور، و 27.6.% من الإناث، وتتدني النسبة عن بقية العوامل الأخرى عن ذلك، كمكانة الأسرة، والحزب السياسي الذي ينتمي إليه الفرد، معرفة أصحاب القرار في السلطة. وفي هذا الإطار نجد أن 20.1% من ذكور كلية الآداب، و22.39% من إناث كلية الآداب، و18.9% من ذكور كلية العلوم، و27% من اناث كلية العلوم يرون أن المعرفة بأصحاب القرار سبيل في الترقي الوظيفي.

هذا يؤكد لنا أن التعليم عامل مهم في إحداث عملية الحراك الاجتماعي داخل المجتمع بالرغم من بقية العوامل الأخرى، والتي تقل أهميتها وتأثيرها على الحراك في أن التعليم يساعد على تقليص الفوارق بين

الطبقات وصلت نسبة الذكور في كلية الآداب إلى 84% و70% من عينة الإناث. وكذا 86% من عينة الذكور في كلية العلوم، 78% من عينة الإناث، يرون أن التعليم يساعد على تقليص الفوارق الاجتماعية، مما يعني أن النسب المشار إليها تؤكد على التعليم يلعب دوراً في عملية الحراك الاجتماعي وأن عينة الدراسة تعتقد بذلك وفق النسب السابقة.

ومما يؤكد اعتقاد العينة بأن ارتفاع المستوى التعليمي للفئات الهامشية "الأخدام" المزيانة، القشامين" سيغير من نظرة المجتمع تجاه تلك الفئات إذ يرى 54% من عينة الذكور بكلية الآداب و 73% من الإناث وكذا 55% من الإناث في عينة كلية العلوم، و68% من الذكور بهذا الأمر الذي يؤكد على أن التعليم عامل هام في إحداث الحراك الاجتماعي وتغيير البنية الاجتماعية التقليدية وإيجاد بني حديثة تكون الريادة فيها للفئات المعاصرة سيما وأن وجهة نظر العينة إيجابية تجاه بعض الفئات الهامشية والتي ينظر إليها بالدونية والازدراء من قبل الشرائح والفئات التقليدية الأخرى.

انتهى،،،

المراجع والهوامش

1- إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1999م.

2- الجمهورية اليمنية، تحليل حالة الأطفال والنساء في الجمهورية اليمنية1998م، صنعاء، الجمهورية اليمنية بالاشتراك مع اليونسيف والبنك الدولي ومنظمة رادا بارنن، 1998م.

3- الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002م، المكتب الإقليمي للدول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002م

4- د/ بدر الأغبري، التعليم واستراتيجية النهوض به للتخفيف من الفقر في اليمن، صنعاء، الثوابت (مجلة فصلية)، تصدر عن المؤتمر الشعبي العام، ع29 يوليو - سبتمبر 2002م.

5- رابح بو دبابة، الهجرة الريفية وأثرها في النمو الحضري ونمو المدن العربية، شؤون اجتماعية، مجلة فصلية، تصدرها جمعية الاجتماعيين، الشارقة، ع66، 2000م.

6- د/ زكي حنوش، أسباب ونتائج الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر في الوطن العربي، المشكلة والحل الفكر، مجله دورية ، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ع يوليو - سبتمبر 1999م.)

7- د/عادل الشرجبي، الأوضاع التعليمية لأطفال الفئات المهمشة، صنعاء منظمة اليونسيف، 1999م.

8- د/عبدالله معمر، الطب الشعبي والتطور الاجتماعي في اليمن، القاهرة، مكتبة مدبولي 1999م.

9- عبدالعظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1997م.

10- د/عبده علي عثمان، التفاوت الاجتماعي والفقر في المجتمع اليمني، صنعاء، وزارة الشئون الاجتماعية، 2001م.

11- عباس السيد إبراهيم، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلة فصلية يصدرها، ع34، 1983.

12- د/قائد الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1986م.

13- محمد سعيد العطار، التخلف الاجتماعي والاقتصادي في اليمن، الجزائر، المطبوعات الوطنية، 1965م.

14- د/محمد الزعبي، الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني،1994م.

15- مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد، وزارة الإعلام، 1981م.

16- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، استراتيجية التخفيف من الفقر 2003 - 2005م، صنعاء، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مايو 2002م.

17- وزارة العمل، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة 1999م، صنعاء، الجهاز المركزي للإحصاء، 2000م.

صنعاء – الجمهورية اليمنية

مركز منار للدراسات الاجتماعية

ت/ 00967733487656

في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

ج ٢

مركز منار للدراسات الاجتماعية